



كلية الآداب

برنامج الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة

الأرشيف المضاد في التجربة الفلسطينية المعاصرة

The Counter- Archive in the Contemporary Palestinian Experience

رسالة ماجستير مقدمة من

نهلة محمود أحمد زيادة

بإشراف د. روجر هيوك

لجنة النقاش: د. عبد الكريم البرغوثي

د. رائد بدر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في برنامج الدراسات العربية

المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت - فلسطين

2013



كلية الآداب

برنامج الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة

الأرشيف المضاد في التجربة الفلسطينية المعاصرة

**The Counter– Archive in the Contemporary Palestinian
Experience**

رسالة ماجستير مقدمة من

نهلة محمود أحمد زيادة

ياشرف د. روجر هيوك

توقيع أعضاء لجنة النقاش:

2013

قائمة المحتويات

الفصل الأول

1

التأطير النظري والمنهجي

2

مقدمة

6

مفاهيم البحث

6

مفهوم الأرشيف

8

مفهوم الأرشيف المضاد

9

أبحاث ودراسات في مجال الأرشيف

14

إشكالية البحث وتساؤلاته

16

فرضية البحث

17

منهجية البحث

18

أهمية البحث وأهدافه

الفصل الثاني

19

أرشيفات فلسطين التاريخية

20

تمهيد

22

ظهور الأرشيفات في فلسطين

22 1- أرشيفات فلسطين العثمانية (1516-1917)
29 2- الأرشيفات الاستعمارية
34 أرشيفات فلسطين: تواجدها وأماكن توزيعها
42 عنف الأرشيف
42 الأرشيفات التاريخية (الشكل والمضمون)

الفصل الثالث

47

الأرشيف الوطني الفلسطيني

48 تمهيد: التعريف بمؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني
50 الأرشيف الوطني الفلسطيني: دراسة ميدانية
57 مشروع قانون الأرشيف الوطني الفلسطيني

الفصل الرابع

59

الأرشيفات الفلسطينية في الأرشيف الصهيوني

60 تمهيد
62 الأرشيفات الصامتة
62 أولاً- وثائق فلسطينية من العهد العثماني

64 ثانيا- وثائق فلسطينية من عهد الانتداب البريطاني
68 آليات الإبادة
76 دواعي الإبادة.
84 حماية الممتلكات الثقافية.
الفصل الخامس	
86 الأرشيف المضاد
87 تمهيد: الكتابة التاريخية في فلسطين
91 أولا: دراسات في التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي
100 ثانيا: التراث المعماري: مركز المعمار الشعبي "رواق" مثلا
106 ثالثا: مشروع القرى المدمرة
110 رابعا: التصوير الفوتوغرافي
114 خامسا: رقمنة الموروث الثقافي مشروع الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت
117 سادسا: التاريخ الشفوي
127 سابعا: التراث الشعبي
131 النتائج والاستخلاصات
137 قائمة المراجع

شكر وإهداء

أقدم شكري وامتناني إلى الدكتور روجر هيكوك الذي لم يتوانى في تقديم النصح والتوجيه لي، وكان له الفضل منذ أن كانت هذه الأطروحة مجرد فكرة. كما أقدم بالغ شكري إلى أعضاء لجنة النقاش الدكتور عبد الكريم البرغوثي والدكتور رائد بدر على الملاحظات القيمة التي ساهمت في تطوير العمل. وإذ أقطف الآن ثمرة جهدي؛ فإنني أهدي عملي هذا إلى روح جدي الشهيد، ووالدي الذي أعياه اللجوء، وإلى عائلتي، زوجي وأولادي وشقيقتي الذين قدموا لي الدعم والقوة على طول الطريق.

ملخص

الأرشيف المضاد في التجربة الفلسطينية المعاصرة

قامت هذه الدراسة على تحليل علاقات القوة بين المستعمر والمستعمر من خلال المفهوم الجديد للأرشيف الذي أفرزته مقاربات ما بعد الاستعمار، والذي يقوم على اعتبار الأرشيف "خدمة مصالح شخص ما"، مما يعني بالضرورة أن امتلاك المستعمر للأرشيف هو امتلاك للسلطة التي تمكنه من تثبيت وجوده وإقصاء الآخر (المستعمر). وفي هذا السياق طرحت الدراسة تساؤلات حول ما ينتج عن "عنف الأرشيف" من قبولية للماضي بصياغات مختلفة لتقدم وجهات نظر تاريخية مختلفة، تقوم على نفي الآخر وإقصائه. وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها أن الأرشيف في ظل علاقات القوة أصبح يكتسب قيمة نسبية، ولم يعد مضمونه هو الطريق للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

وضمن هذا البعد تناولت الدراسة عنف الأرشيف في الحالة الفلسطينية، ذلك أن شتات الأرشيفات الفلسطينية إثر حرب 1948 وضاعها ووقعها كغنائم في أيدي الصهاينة، أدى إلى ضياع معظم الإرث المكتوب الذي يمكن الفلسطينيين من كتابة سردتهم التاريخية، وفي الطرف الآخر مكن الصهاينة من إنتاج رواية تاريخية إسرائيلية تهدف إلى شرعنة الحق اليهودي في أرض "إسرائيل".

من هنا سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بداية تشكل نواة لأرشيف مضاد مقاوم لدى الفلسطينيين، كنوع من التأكيد على هويتهم الذاتية، يهدفون من خلاله إلى تكوين أساس معرفي جديد عن فلسطين والفلسطينيين، يعيد الاعتبار لهذه الذات الممزقة كذات فاعلة في التاريخ. وسيتم من خلال دراسة هذا الأرشيف مواجهة مكامن الضعف ومكامن القوة لدى الفلسطينيين، لقياس ما لديهم من السلطة على ماضيهم، وما يحتاجونه في الطريق لبناء سردية تاريخية متكاملة تخرجهم من صمتهم وعزلتهم، وتسمع أصواتهم التي أسكتتها الرواية الصهيونية للعالم.

Abstract

The Counter-Archive in The Contemporary Palestinian Experience

This study is based on the analysis of power relations between colonizer and colonized through the new concept of the archive excreted the approaches of the postcolonial era, which is based on considering the Archive as "serving the interests of someone", which means necessarily that the owning of the archive by a colonizer is acquiring the power that enables it to impose its presence and by default leads to an exclusion of other (colonized). In this context, the study posed questions about the resulting "Archive violence" of the remodeling of the past into new forms to provide different historical perspectives, based on the denial of the other and removing him. The study is based on the hypothesis that the Archive under the power relations acquires a relative value, and its content is no longer valid for reaching the historical truth.

Within this dimension, the study examined the violence of the Archive in the Palestinian case, as the dispersion and loss of the Palestinian archives after the 1948 war and their falling in the hands of the Zionists as loots, led to the loss of the written inheritance which would have assisted Palestinians in telling their own history. On the other hand they enabled the Zionists to produce a historical Israeli story that proves the legitimization of the Jewish right to the land of the so called "Israel".

From here this study sought to shed light on the beginning of the nucleus formation of a resistant counter archive among the Palestinians, as a kind of confirmation of their self-identity, which aims to create a new foundation of

knowledge about Palestine and the Palestinians, that will encourage a re-consideration of such a torn self and turn it into an active one in history. This study highlights the weaknesses and strengths of the Palestinians, questions how much authority they have over their past, and what they need in the way of building a complete narrative history that would enable them to get out of their silence and isolation, and get their voices heard, which were for long muted by the Zionist narratives to the world.

الفصل الأول

التأطير النظري والمنهجي

الفصل الأول

التأطير النظري والمنهجي

مقدمة

شكلت "حمى الأرشيف" الآخذة بالانتشار حول العالم في العقدين الأخيرين حالة من الجدل حول التحول في مفهوم الأرشيف ودوره في كتابة تاريخ المجتمعات البشرية، حيث أن النظرة التقليدية للأرشيف لا ترى فيه أكثر من حاضنة للحقائق والمعلومات حول الماضي وهذا مما يجعل الرواية التاريخية للشعوب رواية ذاتية خاضعة لتأويل هذا الخطاب أو ذاك تبعاً للمعايير الأكاديمية السائدة والأمزجة الأيدولوجية"، وتحوّل مضمونها إلى مصدر عنف وهيمنة في يد من يمتلكها ويتحكم بها.

ومن هنا جاءت التوجهات البحثية الحديثة لتكشف عن ذلك العنف المغروس في الأرشيف الذي يمنح بعضها مرتبة الأرشيف ويبرزها كذاكرة شاهدة على التاريخ، بينما يهمل الركام على أرشيفات أخرى ويستثنى من تفاصيل الذاكرة ومن كتابة التاريخ. وبحسب جاك دريدا: "إن القضية التي على المحك هنا، هي عنف الأرشيف ذاته، كأرشيف، كعنف أرشيفي، كل أرشيف هو في الوقت ذاته مثقف ومحافظ، ثوري وتقليدي. فالأرشيف الاقتصادي بهذا المعنى المزدوج يحتفظ ويحفظ ويوفر، ولكن بطريقة غير طبيعية كأن تقول سن القانون (nomos) أو جعل الناس يحترمون، فالأرشيف له قوة القانون، القانون الذي هو قانون المنزل، المنزل على اعتباره مكاناً، عائلة، مكان إقامة، نسبا، أو قانون المؤسسة".¹

¹ Derrida, Jacques and Eric Prenowitz. (1995). Archive Fever: A Freudian Impression. The Johns Hopkins University Press, p12

يبرز هذا العنف عند بشارة دوماني كما يتضح في دراسته المعنونة " أرشفة فلسطين والفلسطينيين"² من خلال لحظتين مفتاحيتين في تشكل الأرشيف، اللحظة الأولى هي "لحظة إنتاج النص نفسه" والتحكم به من خلال إجراءات الوثائقيين الذين يخضعون لقانون المؤسسة التي تمثل الدولة، واللحظة الثانية هي لحظة استخدام هذا النص من قبل المؤرخ، فقد أقر المؤرخون القدامى والمحدثون أن عملية كتابة التاريخ هي عملية ذاتية، وأن "المؤرخين لا ينفصلون أبدا عن غاياتهم"³، يدعي المؤرخ من خلالها التزامه الشخصي بسيرورة المعرفة إلا أنه يخضع في النهاية "لالتزامه الاجتماعي أو بمعنى أدق المؤسساتي"⁴، فهو يقوم بتحديد واختيار الموضوع الذي يهيمه بفرضية مسبقة دون الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الآخرين، ثم ينتقي الدلائل والبيانات التاريخية التي تشكل أفضل فهم لتدعيم تفسيره وتأويله، وبهذا الصدد يقول بول ريكور:⁵

"لا يستشير أحد الأرشيف من دون مشروع تفسير، من دون فرضية فهم، ولا يبذل أحد جهده في تفسير مجرى أحداث من دون اللجوء إلى استعمال صيغة أدبية مناسبة ذات طابع سردي أو بلاغي أو متخيل".⁶

هاتان اللحظتان معا "تعتبران من أشكال إنتاج الأمة والهوية الجمعية، وعلاقات القوة فيما بينهما"⁷، وهذا ما أطلق عليه بول ريكور ب"هندسة التاريخ" التي من شأنها أن تحدث انقطاعا معرفيا مفاجئا يوجه التحليلات التاريخية بعيدا عن "البدايات الصامتة"⁸، ويتحول الأرشيف من خلال هذه العملية "هندسة التاريخ" ليصبح مكانا لإنتاج المعرفة بعد أن كان مصدرا لها.

² دوماني، بشارة. (2008). "أرشفة فلسطين والفلسطينيين: إرث إحسان النمر". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). الطبعة الأولى. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، ص 15.

³ ريكس، توماس. (1994). "التأريخ الشفوي والقضية الفلسطينية". من يصنع التاريخ: التاريخ الشفوي للانتفاضة دليل المعلمين والباحثين والطلبة. سيرين حليلة وجهاد الشويخ (تحرير). القدس: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي. ص 79.

⁴ ريكور، بول، (2009). الذاكرة التاريخ النسيان، ترجمة جورج زيناقي. بيروت: دار الكتاب الجديد، ص 495.

⁵ بول ريكور هو رائد التأويلية الفلسفية في الفكر الغربي المعاصر، تركزت أعماله الفكرية على الزمن، والسرد، وابستمولوجية المعرفة التاريخية، له مؤلفات عديدة منها: "الزمن والسرد"، و"الذاكرة والتاريخ والنسيان"، و"الذات عينها كآخر".

⁶ ريكور، مصدر سبق ذكره، ص 212.

⁷ دوماني، مصدر سبق ذكره، ص 15.

وهنا يصبح ذا فائدة أكبر أن يتم النظر إلى الأرشيفات كجوانب يدرسها الإنسان "المعرفة كيف تقال الأشياء" وليس لمعرفة ما تقوله تلك الأرشيفات⁹، وبالتالي يتم مساءلة الوثيقة التاريخية للبحث عن إجابات لأسئلة تسد الثغرات في شروط المعرفة البشرية حول واقعة تاريخية في الزمن الماضي، وتتركز هذه الأسئلة حول: من هو المؤرخ؟ وإلى أي مؤسسة ينتمي؟ وفي أي ظرف تاريخي بدأ مشروعه التاريخي؟ وغيرها من الأسئلة التي تنظم الوثيقة وتأمرها وتصف ما له علاقة بما وما ليس له علاقة.

في الحالة الفلسطينية يكتسب "عنف الأرشيف" صبغة ذات دلالة أكثر وضوحا بالنظر إليه في سياق صراع الفلسطينيين الطويل والمرير المستمر منذ عقود مع قوة استعمارية توفرت لها كل وسائل الهيمنة التي مكنتها من بناء خطاب قوي ومسيطر للرواية الصهيونية وتهميش الرواية الأصلية وحكايتها، مما ضاعف من وعي الفلسطينيين بضرورة إعادة كتابة روايتهم التاريخية كاستجابة للتحديات التي يفرضها الواقع على حماية ذاكرة مجتمع محتل عانى التشريد والضياع منذ عام 1948، وكاستراتيجية للحفاظ على بقائه ومقاومة محاولات تغييره ومحو وجوده، وذلك في ظل غياب أرشيف فلسطيني "جامع" نتيجة سياسات التشريد والمصادرة والاستيلاء على الأرشيفات الفلسطينية، كما نبه الفلسطينيون إلى ضرورة تسجيل التاريخ مباشرة من أصواته الأصلية، وتعويض النقص في الوثائق والأرشيفات، خاصة مع غياب شرائح من المهمشين والمهملين والمستبعدين من الرواية التاريخية، فجاء اهتمام الباحثين والأكاديميين في العقود الأخيرة بتشكيل أرشيف مضاد لا يكتفي بالأرشيف المكتوب وحده كمصدر للمعرفة بل يستند أيضا إلى الرواية الشفوية بأصوات الفاعلين الأصليين مقابل الأرشيف الاستعماري، وفي محاولة لقلب الرواية الصهيونية وتقدم معرفة للمنطقة والعالم عن فلسطين والفلسطينيين كما حدثت فعلا. وهذا ما يؤكد ضرورته الباحث الفلسطيني عادل يحيى حيث يقول: "إنني أميل للاعتقاد، ربما مثل معظم المؤرخين الفلسطينيين، أن استخدام منهج البحث في التاريخ الشفوي، هو أهم تطور شهده حقل الدراسات التاريخية الفلسطينية في العصر الحديث"¹⁰.

⁸ Foucault, Michel.(1972). The Archaeology of Knowledge. Trans. A.M.Sheridan Smith. London: Tavostock, P. 4.

⁹ هيكوك، روجر وكارولين مول ديباسي. (2011). "تحرير الفيل الخرافي". اللاجئون الفلسطينيون حقوق وروايات وسياسات. عبد الرحمن أبو شمالة (محرر). رام الله: معهد ابراهيم أبو لغد، ص172.

¹⁰ عادل يحيى. (بدون تاريخ). مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني إلى أين. المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

وانطلاقاً من مقولة جاك دريدا "أنه لا سلطة سياسية دون السيطرة على الأرشيف، بل وعلى الذاكرة"¹¹ ستجري دراسة العنف المغروس في الأرشيف على ثلاثة مستويات: عنف الأرشيف الاستعماري الذي أنتج رواية صهيونية لها أهدافها وتوجهاتها بما تقتضيه متطلبات الصراع، وعنف الأرشيف الرسمي المكتوب بما يحمله من قداسة النص التي ترقى إلى شرعية القانون والقائم على فرضية "أن سلطة المثقف كما هو معرفة في التقاليد الغربية التاريخية تشكل أرضيتها على المراجع النصية أكثر من الكلمة المحكية"¹²، و"عنف الأرشيف" المضاد الذي يدفع بالمهمشين والمغمورين الذين استثنتهم الرواية التاريخية إلى دائرة الصراع ليشكلوا تهديداً للطرف المستعمر وروايته.

وستستند هذه الدراسة في جانبها النظري على مقاربات ما يدعى "بما بعد الاستعمار" للكشف عن الفضاء المعرفي الذي تتشكل به احتمالات المعرفة البشرية في الماضي، وكذلك للكشف عن وسائل التسلط والقهر التي يستخدمها الاستعمار لإخضاع المستعمر وإقصائه من جهة، وخيارات المستعمر في الرفض والمقاومة من جهة أخرى. أبرز تلك المقاربات النظرية التي سيستند عليها البحث مقارنة جاك دريدا في "حمى الأرشيف"، وفوكو في "حفريات المعرفة" لتحليل علاقة المعرفة بالسلطة، وإدوارد سعيد في "الثقافة والإمبريالية".

ويعتبر تقييم الأرشيف وفهم التحول الذي طرأ على المفهوم من مصدر للمعرفة إلى مكان لإنتاج المعرفة نقطة الانطلاق في توضيح العلاقة الخفية بين الأرشيف والتفسير والسرد التاريخي من جهة، وبين المعرفة والحقيقة والتاريخ من جهة أخرى.

¹¹Derrida, op. cit, P. 15

¹² آلان، ديانا ك. (2006). "النكبة في التاريخ الشفوي". مجلة حق العودة، العدد 20، ص 17.

مفاهيم البحث:

الأرشيف: استند المفهوم التقليدي للأرشيف إلى فكرة أساسية باعتبار الوثيقة "كلغة للصوت"، أي على "ما تقوله الوثيقة عن الماضي الذي انبثقت عنه"¹³، فجاءت تعريفات الوثائقيين والمكتبيين لتعطي الأهمية للأرشيف كمستودع لحفظ المعلومات والحقائق حول الماضي، وسيتم هنا تناول بعض التعريفات التي توضح هذا الإطار في فهم الأرشيف والذي من شأنه أن يقود إلى "بداية العنف".

تجمع النظرة التقليدية على أن الأرشيفات في اللغتين العربية والإنجليزية تشير إلى "ما يتبقى من المواد المحفوظة بعد استبعاد المواد عديمة القيمة، ونظرياً فهي تتكون من مواد جوهرية ذات قيمة دائمة، أما الوثائق الأرشيفية المحفوظة على أي وسيط فهي تنشأ لأغراض إدارية فقط ويستمر حفظها فقط طالما أن الكيان- قد يكون الكيان فرداً أو هيئة عامة أو مؤسسة تجارية- الذي أنشأها يرى أنها تنجز ما يطلب منها من مهام يومية. وكذلك فإن الأرشيفات هي مستودعات للمواد التي تنشأ في مناطق جغرافية ذات حدود أو وحدات إدارية، كالدول أو الولايات أو المحافظات أو المدن أو ما شابهها"¹⁴.

وفي تعريف آخر فالأرشيف هو: "الهيئة التي تتولى مهمة حفظ الوثائق والسجلات والقيود والمدونات بصورة منظمة، إن كانت صادرة عن مؤسسة عامة أو شبه عامة، سواء كانت دائرة أعمال أو هيئة خاصة، وكذلك الدوائر والمصالح والشركات الحكومية التي تقوم بتسيير الأعمال المتصلة بشؤونها وتضطلع بمهمة حفظها والعناية بها، ويتداولها من يتناوبون على المسؤولية أو أي جهة مخولة للاحتفاظ بها، وذلك من خلال اتساع المفهوم الأصلي للأرشيف المقصود به حفظ هذه المواد"¹⁵.

¹³ Foucault, op. cit, P. 4

¹⁴ Kolsrud, Ole. (1988). "Developments In Archival Theory". In: The Encyclopedia of Library and Information Science, Vol. 61.91-109.

¹⁵ الالوسي، سالم عبود ومحمد محبوب مالك، (1979). الأرشيف تاريخه وأصنافه وإدارته. بغداد: دار الحرية للطباعة، ص3

وبصورة أخرى تم التعامل مع الأرشيف على أنه: "وحدة متكاملة عضوية، وكائن حي، ينمو ويتشكل، ويخضع للتغيرات وفقا لقواعد معينة، وهذه القواعد لا يحددها الأرشيفي مقدما، وإنما هو فقط يدرس تنظيمها وترابطها ويتأكد من القواعد التي تشكلت في ظلها".¹⁶

وفي نفس المعنى تقريبا عرف الأرشيف بأنه: "وثائق مترابطة من خلال عملية طبيعية في سياق تسيير الشؤون من أي نوع، عامة أو خاصة، في أي تاريخ، وتحفظ بعد ذلك في حضانة خاصة بها لاستخدامها كمرجع، من قبل الأشخاص المسؤولين عن تلك الشؤون أو من يخلفهم، وعندما تحفظ هذه الوثائق بهذه الطريقة برعاية متواصلة تعتبر وحدة متكاملة عضوية تتضمن أدلة نزيهة وحقيقية".¹⁷

هذه النظرة التقليدية للأرشيفات تتعامل مع الأرشيف على أساس وجوده المادي، فتفترض أن الأرشيف هو مستودع لأسرار الدولة والمجتمع، الذي يتضمن كل الأعمال والقرارات التي تعتبر أدلة حقيقية ونزيهة تكشف خفايا الماضي وتوفر معرفة أكثر عن حقيقة الأمور كما حدثت في الماضي.¹⁸ كما أنها تفترض أن تشكل الأرشيف يسير ضمن عملية تراكمية طبيعية خضعت لإجراءات الأرشيفيين التي تقتصر على تنظيم السجلات ضمن قواعد معينة لتمثيل الماضي دون افتراضات مسبقة.

إلا أن الأسئلة التي أثارها نقاشات ما بعد الحداثة أدت إلى عواقب وخيمة على الأرشيف، إذ أنها اعترضت سيرورة تشكل الأرشيف كعملية طبيعية، وبنيت فرضياتها الجديدة على اعتبار أن الأرشيفات يتم بناؤها وخلقها من الأشخاص الذين ينقلون قيمهم ومواقفهم إلى هذه الوثائق، وأنها عملية مجتمعية تتأثر بالسلطة السياسية والاقتصادية، وشروط بيروقراطية وقانونية وثقافية وتكنولوجية مسبقة، والموقع الاجتماعي للقائمين على هذه الوثائق ونواياهم ومقاصدهم.¹⁹ وضمن هذا التصور لا

¹⁶Muller, F, Feith, and Fruin JA, R (2003). Arrangement and Description of Archives Nyutgåve. Chicago: Society of American Archivists. P. 19.

¹⁷Jenkinson, H . (2003). Selected Writings. Chicago: Society of American Archivists, P. 39.

¹⁸هيكوك، مصدر سبق ذكره، ص172.

¹⁹ Gudmund, Valderhau. Between practice and theory – some reflections on archival science, the archival professions and archival education, (n.d.). Depotdrenge. (Electronic version).

تشكل السجلات التاريخية تمثيلاً للماضي، وإنما هي مجموعة من السجلات التي تم انتقاؤها وحفظها لغايات محددة،²⁰ بحيث لا يمكن الوصول للأحداث الماضية بشفافية. ولم يعد واجب المؤرخ أن يبحث عما تقوله الأرشيفات، وعن قيمتها التعبيرية، وعن مدى تمثلها للحقيقة، بل أصبح واجبه أن يخضع هذه الأرشيفات للمساءلة التاريخية ويعمل على الوثيقة من داخلها ويطورها.²¹ وهذا ما عبر عنه فوكو بقوله "إن الأرشيف هو قانون ما يمكن أن يقال".²² وينبغي على هذا التعريف أن "عملية الأرشفة ليست دعوى موضوعية، وإنما هي خدمة مصالح شخص ما"²³.

الأرشيف المضاد: هو الأرشيف الذي يقوم المستعمّر ببنائه في محاولة لتحرير ثقافته وتاريخه من الاستعمار، يعمل من خلاله على تشكيل حقل معرفي جديد يتجاوز استخدام دلالات الاستعمار وتجلياته، وذلك عبر ابتكار أساليبه الخاصة في إنطاق الأصوات التي أسكتها الاستعمار. وهذه العملية "الأرشيف المضاد" يمكن اعتبارها نوع من العنف الضروري المصاحب لتفكيك الاستعمار ومقاومته على حد تعبير فانون في كتابه "معذبو الأرض" إذ يقول:

"...مقاومة الاستعمار ظاهرة عنيفة على الدوام، وتفكيك الاستعمار هو - ببساطة شديدة - إحلال لأنواع معينة من الرجال محل أنواع أخرى، وهو تحول كامل ومطلق ودون مراحل انتقالية، ودليل النجاح يكمن في تبدل البنية الاجتماعية كاملة من القاع إلى القمة. إن تفكيك الاستعمار ليس عصا سحرية، ولا صدمة من صدمات الطبيعة، ليس تفاهماً أخوياً، إنه كما نعرف عملية تاريخية، إنه لقاء قوتين متعارضتين أصلاً وبطبيعتهما، لقاءهما الأول اقترن بالعنف، ووجودهما معا ظل مقترنا بالعنف على الدوام".²⁴

²⁰ Marlene Manoff.2004. "Theories of the Archive from Across the Disciplines". Libraries and the Academy, Vol 4,N: pp 9-25

²¹ Foucault, op. cit, p. 5

²² Foucault, M. (1992). The Archeology of Knowledge and the Discourse on Language., NewYork: Pantheon, p. 192

²³ Gudmund Valderhaug, op. cit.

²⁴ فانون، عند أشكروفت، بيل وآخرون. (2005). الإمبراطورية ترد بالكتابة آداب ما بعد الاستعمار: النظرية والتطبيق. ت خيري دومة. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ص 11

أبحاث ودراسات في مجال الأرشيف

استأثر التحول في مفهوم الأرشيف على اهتمام الباحثين والمفكرين في مجالات الدراسات الإنسانية والأنثروبولوجية، ولم يعد ذلك الاهتمام مقتصرًا على الأرشيفيين والمتخصصين في علوم المكتبات، خاصة مع ظهور "الأرشفة الديمقراطية" التي رافقت التحولات العالمية، وما صاحبها من وعي حول دور الأرشيف في فرض الهيمنة الثقافية والاقتصادية على دول العالم. فتوسعت الأبحاث التي درست هذا التحول، ووضعت الأسس لفهم جديد في كيفية تشكل الأرشيف من خلال علاقات القوة في المجتمع فسرت من خلالها سلوك الدول والحكومات مع مجتمعاتها والمجتمعات الأخرى. مقارنة جاك دريدا في "حمى الأرشيف الفرويدي"²⁵ تمثل أبرز المقاربات النظرية التي عاجلت مفهوم الأرشيف والطريقة التي يتشكل بها من خلال التحليل النفسي الفرويدي، فعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها مقارنته في تحليله لمفهوم الأرشيف إلا أنها تعتبر الأكثر طموحًا في محاولة فهم الدوافع التي تحرك الحاجة لجمع وتنظيم وحفظ السجلات الإنسانية. أهم الأسس التي قامت عليها مقارنة دريدا أنه "لا سلطة سياسية دون السيطرة على الأرشيف إن لم يكن على الذاكرة"، و"الديمقراطية الفعالة تقاس بجرية الوصول للأرشيف، والمشاركة في تأسيسه وتفسيره". هذه النظريات التي تم اعتمادها كأساس لفهم سلوك الحكومات اتجاه مجتمعاتها، وسلوك الدول والقوميات المتنافسة، على اعتبار أن "الأرشيف ليس محايدًا" وإنما هو صراع بين قوتين إحداها تدفع نحو موت الأرشيف والآخر نحو الحياة.

وفي نفس المنحى ساهمت دراسة أخرى لمانوف مارلين Manoff Marlen²⁶ في استعراض أهم النظريات الأرشيفية والنقاشات التي دارت حولها، معتمدة في جزء أساسي منها على نظريات جاك دريدا في "حمى الأرشيف الفرويدي"، وبينت الدراسة توضيحًا للطريقة التي يتشكل بها الأرشيف لتحقيق مصالح سياسية أو أيولوجية عبر إتاحة أرشيفات معينة وإخفاء أرشيفات أخرى تظهر الأرشفة خلالها كعملية لإنتاج المعرفة. ومن النظريات المهمة التي عاجلتها الدراسة اعتبار الأرشيف تسجيل للتاريخ من وجهة نظر معينة بحيث لا يمكن الوصول للأحداث بعينها بشفافية، كما عرفت الدراسة بالأرشيف

²⁵ Derrida, op. cit , p. 12.

²⁶ Manoff, op. cit.

كمجموعة من "المختارات التي تم الحفاظ عليها ليس لتمثيل الماضي وإنما لأهداف معينة". ومن خلال تلك النظريات عاجلت الدراسة دور الحكومات في عملية الأرشفة، ودور المؤسسات الاستعمارية في تشكيل الأرشيفات التي تعيد من خلالها إنتاج معرفة تتوافق مع مصالحها وأهدافها. لذا يشير بشارة دوماني في دراسته "أرشفة فلسطين والفلسطينيين"²⁷ إلى ضرورة اعتماد منظور نقدي يركز على التبعات المترتبة على الاختيار والأسلوب في عمل الباحث، وتفكيك لغة الأرشيف وبنية النص للكشف عن الأنساب المعرفية على اعتبار أن الأرشيف "ميدان الإحازة المنطقي الذي يطبع بعض الروايات عن الماضي، ويسكت ضمنيا روايات أخرى".²⁸

ومن خلال شرح لتطور العلوم الأرشيفية وظهورها كعلم منفصل يعبر عن الاحتياجات الاجتماعية للسيطرة على المعلومات الواردة في السجلات إثر التغيير في الوظائف الاجتماعية أو استخدامات الأرشيفات قدمت دراسة غودموند فالديروغ Gudmund Valderhaug²⁹ تحليلاً للأرشيف كعلم غير محايد، وأظهرت كيف يتعامل الأرشيفيون مع السجلات المكتوبة ويهملون الأنواع الأخرى مثل الأرشيف الشفوي والصور الفوتوغرافية. ويعزي الكاتب ذلك إلى استخدام الأرشيفيين من قبل المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة، وبالتالي يعكس ذلك اهتمامات ومصالح تلك المؤسسات.

وقد أدى تزايد الاهتمام في مجال الأرشيف إلى إنتاج دراسات متنوعة ومهمة تعود في غالبيتها إلى باحثين غربيين، - لم تعثر الباحثة على دراسات مماثلة باللغة العربية-³⁰، تهتم تلك الدراسات بمعالجة موضوع الأرشيف من زوايا نظرية متعددة، كدور الأرشيف في تشكيل الوعي الوطني وتطوير الديمقراطية، ودوره كسلاح في الصراعات الإثنية والقومية، ودوره في إنتاج المعرفة، ودوره في إعادة بناء الذاكرة، أدت هذه الدراسات إلى ظهور مصطلحات أرشيفية متعددة صنفت الأرشيف ضمن علاقته بالمجالات المختلفة مثل "الأرشيف الاجتماعي"، و"الأرشيف الجغرافي"، و"الأرشيف الإثنوغرافي"، و"الأرشيف الامبريالي"،

²⁷دوماني، مصدر سبق ذكره، ص13.

²⁸نفس المصدر السابق، ص 13.

²⁹ Gudmund Valderhaug, op. cit.

³⁰ يستثنى من هذا التعميم دراسة وقعت عليها الباحثة باللغة العربية لبشارة دوماني سبق ذكرها، وهي أرشفة فلسطين والفلسطينيين تناول فيها تعريف الأرشيف على ضوء علاقات القوة، ودور الأرشيف في إنتاج المعرفة، وطرح ضرورة استخدام نهج نقدي في تفسير الأرشيف.

و"الأرشيف الليبرالي"، و"الأرشيف الشعبي" وغيرها. ودراسة توماس ريتشارد³¹ "الأرشيف الإمبريالي" تشكل نموذجا لتلك التصنيفات استعان بما هذا البحث في جزء منه.

أما النقاش حول الأرشيف في الدراسات بالعربية فقد جاء في الغالب ضمن معالجة الحالة الفلسطينية كحالة استعمارية، وفي سياق دفاع الفلسطينيين عن هويتهم، وعودتهم للماضي كوسيلة لاستنهاض ذاكرتهم الجمعية، وكان غالبية مؤلفيها أكاديميين ومفكرين وباحثين فلسطينيين، عمل بعضهم في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية مثل مصطفى كبة، وعادل مناع، ومحمود يزيك وغيرهم. وبعضهم عمل في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية كسليم تماري، وعادل يحيى، وشريف كناعنة، وموسى سرور، وغيرهم. بعض هذه الدراسات كدراسة مصطفى كبة حول إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني الحديث³² تناولت موضوع الأرشيف ضمن الحديث عن إشكاليات الكتابة التاريخية عن فلسطين في ظل ضياع وشتات الأرشيفات الفلسطينية وحاجة الفلسطينيين لتلك الأرشيفات في كتابة تاريخهم، عزی من خلالها قصور الفلسطينيين في كتابة تاريخهم إلى حالة الاستلاب والتشريد التي عاشها الفلسطينيون بعد النكبة، وعدم توفر الظروف الموضوعية التي تتيح لهم إمكانية التوثيق للشواهد والأحداث، موضحاً أن إحدى أهم إشكاليات الكتابة التاريخية عن فلسطين انعدام وجود دولة أو مؤسسات مستقلة ترعى الكتابة الوطنية وتوجهها. وفي سياق آخر عالج موسى سرور³³ موضوع الأرشيف ضمن عرضه للمشكلات المنهجية في سجلات المحكمة الشرعية، ومؤكداً على ضرورة الحفاظ عليها وإتاحتها للباحثين مشيراً إلى قلة الأبحاث والدراسات التي اعتمدت على تلك السجلات مع أنها في غاية الأهمية في كتابة تاريخ فلسطين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

³¹ Richards, Thomas. (1993). *The Imperial Archive: Knowledge and the Fantasy of Empire*, London: Verso

³² كبة، مصطفى. (2006). "إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني الحديث وضرورة صياغة رواية تاريخية للنكبة". في نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة إشكاليات وتحديات. مصطفى كبة (تحرير). حيفا: مدى كرمل المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

³³ سرور، موسى. (2008). "سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكاليات منهجية". من كتاب أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). الطبعة الأولى. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المهمة التي تناولت الأرشيف من منظور نقدي، تجاوزت من خلالها "عنف الأرشيف المكتوب"، واعتمدت بالإضافة للسجلات المكتوبة على مصادر جديدة في كتابة تاريخ فلسطين الاجتماعي والاقتصادي، كالأوراق العائلية، والسير الذاتية، والتراث الشعبي، والعمارة التاريخية، والتاريخ الشفوي وغيرها من المصادر التي نتجت عن الفلسطينيين، ومن هذه الدراسات التي أثرت المكتبة الفلسطينية سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة الصادرة عن مركز الأبحاث في بيرزيت، والدراسات التوثيقية في التاريخ الشفوي. وسيتم تناول مجموعة من هذه الدراسات في أحد فصول البحث وذلك في سياق الحديث عن الجهود الفلسطينية المبذولة لكتابة تاريخ جديد.

وقد شهدت السنوات الأخيرة حراكا ثقافيا متميزا في مجال الأرشيفات والدراسات البحثية المعتمدة على المصادر التاريخية المتنوعة، فقد قامت مجموعة من المراكز والمؤسسات البحثية بتجميع ما تبقى لدى الفلسطينيين من وثائق، كمؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجمعية الدراسات العربية في القدس، ومراكز الأبحاث في جامعتي بيرزيت والنجاح، ومركز إحياء التراث في الطيبة، وغيرها من المؤسسات والمراكز البحثية، وسيضمن هذا البحث أهم المجموعات الأرشيفية التي بقيت بحوزة الفلسطينيين والمؤسسات التي تقيتها.

كما بدأ مركز "مدى الكرمل" عام 2003 بوضع الأسس لمشروع صياغة الرواية التاريخية الفلسطينية، وصدرت عنه أبحاث ودراسات تعتمد على المصادر التاريخية المختلفة، تضمن مجموعة منها كتاب مصطفى كبا "نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة، إشكاليات وتحديات" الذي صدر عام 2006 عن المركز.

وضمن الحراك الثقافي الذي شهدته السنوات الأخيرة في مجال الاهتمام بالأرشيف صدر عام 2009 كتاب "أوراق عائلية" وهو حصيلة أعمال مؤتمر "المصادر الأرشيفية والتاريخ الاجتماعي في فلسطين" الذي عقد عام 2008 في جامعة بيرزيت، تضمن دراسات في غاية الأهمية لباحثين فلسطينيين يمكن اعتبارها دراسات تأسيسية في مجال كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين.

على أنه رغم الجهود المبذولة في هذا المجال والدراسات الهامة التي أثمرت المكتبة الفلسطينية إلا أنها لا تسد النقص الذي يحتاجه الفلسطينيون لكتابة تاريخهم، فهناك قصور واضح في النتاج الفكري الذي يعتمد على الأرشيفات المكتوبة كسجلات المحاكم الشرعية، ووثائق الوقف، والأرشيف العثماني وسجلات البلديات وغيرها من المصادر التي تشكل أساساً لفهم التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى وجود حاجة ملحة للمزيد من الدراسات التي تقوم على جمع الرواية الشفوية من كبار السن الذين عاصروا أحداث النكبة، وتخزن ذكرتهم الكثير من التفاصيل التي لا يمكن الوصول إليها عبر المصادر الأخرى، ومن الجدير بالذكر أنه أصبح لدى المراكز والمؤسسات البحثية التي تعنى بالأرشيفات الكثير من الروايات الشفوية بالتسجيلات الصوتية والتي لا زالت بانتظار من يدرسها ويوثقها.

ولا بد لأي باحث ومهتم في مجال الأرشيف وكتابة التاريخ الفلسطيني من المرور بالدراسات الإسرائيلية للمؤرخين الجدد، الذين اعتمدوا في معلوماتهم حول فلسطين على الوثائق الإسرائيلية بعد رفع السرية عنها، وذلك مع غض النظر عن الاختلاف في وجهات النظر حول توجهات هؤلاء المؤرخين أو دوافعهم التي دار حولها جدل كبير بين المفكرين والباحثين العرب، إلا أنه لا غنى عن الرجوع إليها والاستئناس بها فيما يخص تاريخ فلسطين. ومن النماذج على تلك الدراسات كتاب إيلان بابه "التطهير العرقي في فلسطين"، وكتاب توم سيغف "الإسرائيليون الأوائل" وغيرها من مؤلفات المؤرخين الإسرائيليين الجدد. وأهم ما وقعت عليه الباحثة من الدراسات الإسرائيلية هي أبحاث الطالب الإسرائيلي غيش عميت Gish Amit الذي نشر أثناء عمله على رسالة الدكتوراة على وثيقتين تضمنتهما الأرشيفات الإسرائيلية التي تم رفع السرية عنها، والتي تشير إلى تقارير تؤكد أن عملية نهب الكتب من المكتبات الفلسطينية كانت عملية مخططة وممنهجة وتمت من خلال أوامر رسمية وبمشاركة الجنود في هذه العمليات. أهم هذه الأبحاث كانت باللغة الإنجليزية بعنوان³⁴ "أملاك الغائبين، قصة الكتب الفلسطينية المتروكة بعد حرب 1948"، وبحث آخر أيضا باللغة الإنجليزية بعنوان³⁵: "الكتب الفلسطينية: سرقة أم إنقاذ"،

³⁴ Ghish Amit. 2008. "Ownerless Objects? The story of the books Palestinians left behind in 1948". Jerusalem Quarterly, Institute of Jerusalem Studies, Vol. 33: pp 7-20. (Electronic version)

³⁵ Ghish Amit. 2011. "Salvage or Plunder?- The Post-1948 Collection of Palestinian Libraries in West Jerusalem". Journal of Palestine Studies, Vol. 40: pp 6-23.

بالإضافة إلى بحث آخر ترجم إلى العربية بعنوان³⁶: "معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية". وقد تضمنت هذه الدراسات معلومات في غاية الأهمية تؤكد النوايا المبيتة لعملية نهب المكتبات وتدمير الإرث الثقافي للفلسطينيين. ولوضع القضايا المطروحة حول الأرشيف في سياقها الأوسع تقتضي الضرورة البحثية الرجوع إلى بعض الدراسات الهامة التي فككت العلاقة بين المستعمر والمستعمّر لدراسة فلسطين كحالة استعمارية، ودراسة إدوارد سعيد³⁷ "الثقافة والإمبريالية" تمثل نموذجاً لتلك الدراسات التي قدمت فهماً وتحليلاً للسياسات والأدوات التي يلجأ إليها المستعمر لإخضاع المستعمّر وتدميره، ووسائل المقاومة التي يتسلح بها المستعمّر عبر جهوده لإعادة تكوين المجتمع المدمر، و"ترميم حس المجتمع وحقيقته ضد جميع ضغوط النظام الاستعماري". ومن خلال توضيح إدوارد سعيد لطبيعة هذه العلاقة غير المتكافئة يمكن قراءة الدور الذي يلعبه الأرشيف كأداة هيمنة تحقق للمستعمر شروط تواجده على أرض احتلها واستوطن بها، مما يخلق لدى المستعمّر الدافع لاستنفار جميع وسائل المقاومة للدفاع عن أرضه وهويته ووجوده.

إشكالية البحث وتساؤلاته

يهدف هذا البحث إلى دراسة المعاني التي يضمها الأرشيف باعتباره وسيلة لتكريس مفهوم العنف في إنتاج المعرفة عن المجتمع الفلسطيني والتحويلات التي مر بها، وتحت تأثير الفهم الجديد لعنف الأرشيف يشكل هذا البحث محاولة لفهم الطريقة التي يوظف بها الأرشيف في تشكيل المعرفة الإنسانية، ويشير أسئلة حول إمكانية الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

ولتحقيق الهدف من هذا البحث سيتم دراسة التوجهات الجديدة التي بدأها باحثون وأكاديميون فلسطينيون في العقدين الأخيرين لاستقصاء الماضي وبناء الأرشيف الفلسطيني القادر على إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني برغم شتات الأرشيفات

³⁶ غيش عميت. 2009. "معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية التي نهبها دولة إسرائيل عند قيامها". قضايا إسرائيلية، العدد 36: ص 29-43.

³⁷ سعيد، إدوارد. (1997). الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب. الطبعة الأولى. بيروت: دار الآداب.

وضياعها ليفند الرواية التاريخية الصهيونية التي نُحِحت في إيصال معرفة مشوهة للعالم عن فلسطين والفلسطينيين. وقد اعتمد الفلسطينيون في بناء أرشيفهم وفي ظل غياب دور الدولة على الأرشيفات الرسمية وغير الرسمية، والتي تتضمن وثائق تاريخية مكتوبة وأخرى مبنية على أساس شفوي مكتوب، ومواد مصورة، وإفادات خطية، وشعر، وأوراق عائلية، ويوميات، وفلكلور، وقصص شعبية، ذلك أن التحليل التاريخي أثبت فشل الأرشيف الرسمي المكتوب وحده في كتابة رواية تاريخية موضوعية وغير منحازة، لا سيما أنه يحمل عنفا من نوع آخر يمتلك قوة القانون، إضافة إلى أنه أرشيف ذو طابع استعماري نشأ في ظل عدم وجود دولة للفلسطينيين. كما سيتم دراسة عنف الأرشيف الاستعماري الذي أنتج تلك المعرفة المشوهة من خلال رصد السياسات الإسرائيلية في استهداف المكتبات والمؤسسات الثقافية في فلسطين، ومصادرة كتبها ووثائقها وأرشيفاتها، إضافة إلى استهداف مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت.

وستتمحور إشكالية البحث حول ثلاثة أسئلة مركزية:

من الذي يمتلك سلطة للتحدث عن الماضي وكتابة التاريخ؟ وهل يمكن كتابة رواية تاريخية نزيهة؟ وما هو الطريق للوصول إلى العدالة في الرواية التاريخية؟

ينبثق من هذه الأسئلة تساؤلات أخرى أكثر تحديداً بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة:

كيف ساهم عنف الأرشيف الاستعماري في إنتاج المعرفة عن فلسطين والفلسطينيين وبناء رواية تاريخية صهيونية تحقق الأهداف السياسية والأيدولوجية للاستعمار؟ وما هي السياسات التي اتبعتها الصهاينة لتحقيق ذلك؟

ما هو الدور الذي يقوم به الأرشيف الوطني الفلسطيني كمؤسسة رسمية في إنتاج معرفة عن فلسطين والفلسطينيين وبناء رواية تاريخية فلسطينية؟

ما هي التوجهات الجديدة التي بدأها الفلسطينيون لإعادة تجميع أرشيفهم وكتابة تاريخهم؟ وما مدى قدرتها على تشكيل أساس معرفي عن فلسطين والفلسطينيين يساهم في بناء رواية تاريخية أصيلة وغير منحازة متجاوزة شتات الأرشيفات وصعوبات المهمة.

فرضية البحث

يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن التحول في فهم الأرشيف من مصدر للمعرفة إلى مكان لإنتاج المعرفة "يجعل للأرشيفات قيمة نسبية"، ذلك أنها من خلال هذا الفهم الجديد تتحول إلى "موقع اجتماعي تتحكم فيه إجراءات الأرشيفيين والمؤرخين"، وهذا من شأنه أن يقطع عملية التراكم المستمر للمعرفة، بحيث يسمح باستئصال ذاكرة مجتمع ما، أو نقدها، أو تصحيحها، أو تكذيبها، أو إيقاف نموها وتطورها. وينبني على ذلك فرضية أخرى وهي أن الحقيقة التي توصلها الكتابة التاريخية هي حقيقة نسبية لأن عملية كتابة التاريخ في الغالب هي "عملية ذاتية"، لكن اتباع منهج النقد التاريخي قد يكون أدق الوسائل للوصول إلى رواية تاريخية أقرب للحقيقة.

وتكشف مقولة جاك دريدا بأن "لا سلطة سياسية دون السيطرة على الأرشيف بل على الذاكرة" عن الأهداف الصهيونية وراء نهب وتدمير وإحراق الأرشيف الذاتي للفلسطينيين، بغية إلغاء الذاكرة الفلسطينية وصوغ ذاكرة جديدة تسهم في تعزيز مقومات الكيان الناشئ حديثاً "إسرائيل". لذا فإن الفرضية التي تقدمها هذه الأطروحة تستند إلى أن الجهود التي يقوم بها عدد من المؤسسات الخاصة والأفراد الفلسطينيين لبناء أرشيف مضاد يضم ما تبقى لدى الفلسطينيين من وثائق فلسطينية، وروايات شفوية، وأوراق عائلية، وسير ذاتية، وتراث، وفنون، وعمارة تاريخية، وشعر، وأمثال، وصور فوتوغرافية، وكل ما يوثق لتفاصيل الحياة اليومية تشكل في مجموعها ما ترى الباحثة أنه بمثابة أساس لمدرسة تاريخية تستند إلى تشكل جديد لأرشيف مستوحى من الرواية الخاصة للسكان الأصليين. وعلى الرغم من أهمية تلك الجهود؛ فهي لا تزال في طورها الجنيني، ولا تسد الثغرة المعرفية في الكتابة التاريخية عن فلسطين والفلسطينيين، لا سيما في ظل غياب دور المؤسسة الفلسطينية الرسمية في جمع وحفظ الأرشيفات الفلسطينية، الأمر الذي يحول دون وصول الباحثين إليها وتمكينهم من إعادة كتابة السردية التاريخية الفلسطينية.

منهجية البحث

يتطلب تحقيق أهداف هذا البحث إجراء دراسة نقدية للوقوف على المعاني التي يضمها الأرشيف كعنف وسلطة تعيد تفسير التحولات التاريخية بالنظر إلى علاقات القوة في المجتمع، وسيتم ذلك من خلال:

- استعراض للأرشيفات الفلسطينية التي استولى عليها الصهاينة بعد حرب 1948 (أعدادها، وأنواعها، ومضامينها، وأماكن تواجدها)، ثم تقييم لأهمية هذه الأرشيفات بالنسبة للفلسطينيين يليها تحليل للدوافع الاستعمارية وراء نهب هذه الأرشيفات.

- استعراض لأهم لأرشيفات الفلسطينية الموجودة داخل فلسطين وخارجها (أعدادها، وأنواعها، ومضامينها، وأماكن تواجدها الحالية) ثم إجراء دراسة نقدية لها.

ولإجراء تقييم للدور الذي تقوم به مؤسسة الأرشيف الوطني كمؤسسة رسمية سيتم إجراء عدة زيارات ميدانية لموقع المؤسسة، يتم خلالها التحول في أقسام المؤسسة ومكثبتها للاطلاع على طبيعة العمل والإجراءات التي تتخذها المؤسسة في الحفاظ على الأرشيفات الفلسطينية، كما ستتضمن الزيارة مقابلات مع عدد من المسؤولين في المؤسسة في محاولة للوصول لإجابات على الأسئلة التي ستطرحها الباحثة. وللتعرف على التوجهات الفلسطينية الجديدة في إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني بمنظور نقدي سيتم تناول عدد من النماذج التي تم انتقاؤها بشكل يخدم أهداف هذا البحث، ثم سيتم تحليلها وتقييمها للتعرف إلى مدى قدرتها على تشكيل معرفة عن فلسطين والفلسطينيين.

أهمية البحث وأهدافه

يشكل هذا البحث مساهمة نوعية في موضوع الأرشيف وتناوله بالنظر إلى علاقات القوة في المجتمع، فهو إلى جانب عمله على جمع أرشيفات فلسطين- المنهوبة والمشتتة والموجودة بين أيدي الفلسطينيين - في بحث واحد فهو يتناوله بأبعاده الأوسع التي تتعلق بالهوية والذاكرة والتاريخ، وهذا النوع من الدراسات يشكل حاجة ملحة بالنسبة لفلسطين والفلسطينيين في ظل استمرار السياسات الاحتلالية في طمس المشهد الطبيعي للأرض والإنسان، وفي ظل نجاح الرواية الصهيونية في كسب التأيد العالمي.

كما تأتي أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على جهود جديدة في الكتابة التاريخية "غير ملونة بالحدائث الاستعمارية" تشق طريقها نحو إعادة كتابة تاريخ فلسطين عبر استنطاق الفئات المهمشة والمغمورة وتوضيح دورها بعيدا عن التوصيف الحدائي لها بكونها متخلفة أو "ما قبل سياسية" كفئات فاعلة لها وزنها وقيمتها في حركة التاريخ.

إضافة إلى ذلك فإن محدودية الدراسات التي تتناول الماضي الفلسطيني بشكل نقدي يشكل حافزا أكبر لإجراء مثل هذه الدراسات، ليس لأنها تعتبر بمثابة إنقاذ للماضي الفلسطيني فحسب، بل لأنها إعداد للمستقبل كذلك. ومن الجدير بالذكر أن الباحثة لم تقع على أي دراسة تناولت موضوع الأرشيف بأبعاده المهمة التي سيتناولها هذا البحث بما فيها الدراسات الصادرة عن مؤسسة الأرشيف الوطني التي تتوقع الباحثة أن تهتم بها وتخصص لها جانبا مهما، مما يضاعف من أهمية هذا البحث وقيمه العلمية.

الفصل الثاني

أرشيات فلسطين التاريخية

الفصل الثاني

أرشفات فلسطين التاريخية

تمهيد

حظيت الأرشفات خلال العقود الأخيرة باهتمام الدارسين والباحثين في تاريخ فلسطين المعاصر، نظرا لأهميتها ودورها في التوثيق لمناحي الحياة المختلفة للفلسطينيين، رغم أن هذا الاهتمام جاء متأخرا، ذلك وأن ظروف النكبة والتهجير والشتات حالت دون ممارسة الفلسطينيين لحقهم في السيادة على أرضهم، وإقامة مؤسساتهم الخاصة، مما أدى إلى ضياع هذه الأرشفات وشتاتها وتأخر عملية التوثيق للتأريخ الفلسطيني.

لذا تأتي جهود الباحثين والمؤرخين في محاولة لاستدراك بعض ما فات، والعمل على إنجاز صياغة رواية تاريخية فلسطينية مغايرة للرواية الصهيونية بالاعتماد على هذه الأرشفات، وكاستجابة للتحديات التي يفرضها الواقع الاحتلالي منذ عام 1948، والتهديد المباشر بمحو المشهد الفلسطيني والذاكرة الفلسطينية، وبالارتباط مع ظهور الحاجة إلى تأريخ عربي جديد يعيد بناء السردية التاريخية عن فلسطين بالاعتماد على الدراسة النقدية للتاريخ بالأساليب والأدوات العلمية الحديثة للبحث العلمي، لا سيما بعد بروز ظاهرة "التأريخ الجديد" في "إسرائيل"، وما نتج عنها من نقاشات وخلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمفكرين العرب.

ومن ناحية أخرى، فقد تمكن الطرف المهيمن في ظل ظروف الصراع وانعدام التساوي في موازين القوى، من صياغة روايته التاريخية بما يدعم "حقه الشرعي" ويثبت وجوده على أرض "إسرائيل"، وذلك "لوعيه المبكر بضرورة العمل على التوثيق وجمع البيانات والشواهد والوثائق وتسجيل المقابلات الشخصية لدى الطرف الصهيوني"، مقابل انشغال الفلسطينيين بالنتائج

الكارثية التي ترتبت عن اقتلاعهم من أرضهم وتهجيرهم، مما أدى إلى شتات وثائقهم المكتوبة وضياعها واستيلاء الصهاينة على قسم كبير منها.³⁸

وتأتي أهمية الأرشيفات في أنها لا توثق للأحداث التاريخية الكبرى وحسب، وإنما هي توثق لجوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية في حياة جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، بما فيهم النساء والأطفال وكبار السن والعمال والفلاحون وغيرهم من الفئات التي استبعدتها الرواية التاريخية الرسمية. إضافة إلى أن هذه الأرشيفات توثق لفقدان الأرض والبلاد من خلال توثيقها للتاريخ الفلسطيني³⁹، خاصة في غياب السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وغياب التوجيه والوعي حول ضرورة تجميع هذه الأرشيفات والعناية بها وفتحها أمام الباحثين لإنجاز رواية تاريخية زبدهة وحقيقية عن فلسطين، لا سيما أنه لم يوجد في فلسطين مدرسة تاريخية مستمرة منذ الفترة المتأخرة للعصر العثماني⁴⁰، فالكتابة التاريخية في فترة ما قبل النكبة كتبت تحت كنف الدولة العثمانية أو البريطانية، وأما ما بعد النكبة فقد أخذت حد تعبير مصطفى كبهها سمة "رواية الشتات"، التي كتب فيها الكتاب الفلسطينيون روايتهم في ظل الأنظمة العربية التي أقام اللاجئون الفلسطينيون في بلادها.⁴¹

وضمن هذا السياق سيتناول هذا الفصل تعريف عام بالأرشيفات التي أنتجتها الحقب التاريخية المختلفة التي مرت بها فلسطين، من حيث مصادرها وطبيعتها وأماكن وجودها الحالية وأهميتها في كتابة تاريخ فلسطين الحديث، وتوزعها في مناطق مختلفة من العالم، يعقب ذلك دراسة نقدية للأرشيفات تنبثق من الفهم الجديد للأرشيف بصفته مكانا لإنتاج المعرفة.

³⁸ كبهها، مصدر سبق ذكره، ص7.

³⁹ Roger Heacock. 2011. "Locating and opening Palestinian archives: a national priority". Electronic version.

⁴⁰ صالحية، محمد عيسى. "الكتابة التاريخية في فلسطين من حوالي عام 1850 إلى حوالي عام 1985". الموسوعة

الفلسطينية. 1990، مج.5، القسم الثاني.

⁴¹ كبهها، مصدر سبق ذكره، ص8.

ظهور الأرشيفات في فلسطين

بحكم الظروف التاريخية الخاصة التي مرت بها فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحالي، فهي لم تشكل وحدة إدارية أو سياسية منفصلة، وإنما كانت تتبع سياسياً وإدارياً للدول المختلفة التي وقعت تحت حكمها عبر المراحل المختلفة، ابتداءً من المرحلة العثمانية، وما رافقها من الوجود الاستعماري للقوى الأوروبية في المنطقة، ومروراً بالمرحلة الانتدابية بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى نكبة 1948، وانضمامها إلى الحكم الأردني في الضفة الغربية والمصري في غزة، وصولاً إلى الاحتلال الصهيوني لكامل فلسطين بعد عام 1967، وما تلاه من أحداث وتطورات سياسية واقتصادية، واجتياح العولمة والشبكات المعلوماتية ونشوء المؤسسات غير الحكومية، كأحد تبعات ما عرف بحقبة "ما بعد الاستعمار". وكنتيجة طبيعية لذلك فقد سيطرت أنواع من الأرشيفات، تختلف في طبيعتها ومضامينها حسب الدولة التابعة لها، والتي أصبحت فيما بعد مصادر بحث يعتمد عليها الباحثون في تأريخهم لفلسطين والفلسطينيين، وأهم هذه الأرشيفات:

1- أرشيفات فلسطين العثمانية (1516-1917)

كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية لا يتمتع بنظام قضائي وسياسي منفصل، وقد قسمها الأتراك إدارياً إلى ثلاثة سناجق: سنجق عكا وسنجق نابلس وسنجق القدس، سنجق عكا ونابلس تابعين لولاية بيروت، وضمت اللد وغزة والقدس إلى سنجق القدس، الذي تبع إدارياً لعاصمة الإمبراطورية العثمانية استانبول⁴². وقد سنت الدولة العثمانية لهذه السناجق قوانين وأنظمة تتعلق بالمدن والسكان من خلال مؤسساتها الإدارية المختلفة، اختزنتها أرشيفات تلك الفترة مما جعلها مادة غنية ومصدراً أساسياً لدراسة تاريخ فلسطين العثمانية، وهي موزعة في أماكن مختلفة في القدس وخارجها. وهذه المصادر كما فندتها دراسة كامل العسلي⁴³ هي:

⁴² عبوشي، واصف. (1985). فلسطين قبل الضياع، ترجمة علي الجراوي، لندن، ص 17.

⁴³ العسلي، كامل. (1985). وثائق مقدسية. مج 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

1:1- سجلات المحاكم الشرعية: حيث تعدّ سجلات المحاكم الشرعية من أهم المصادر التي تعالج التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والعمراي في الولايات العثمانية عامة، وفي القدس خاصة، لما تتميز به من الأقدمية عن غيرها من محاكم بلاد الشام، إذ يعود تاريخ أقدم سجل إلى عام 1529م⁴⁴. وسجلات المحاكم الشرعية في القدس البالغ عددها 616 سجلا⁴⁵ محفوظة في صناديق نقلت عام 1983 إلى مبنى قسم إحياء التراث في أبو ديس قرب القدس، وهي تصنف كآلاتي:⁴⁶

سجلات الفرمانات والأوامر، سجلات المتروكات، سجلات القسم العسكري، سجلات القسم العادي، سجلات الوصايات والوكالات، السجلات العادية أي العامة.

وقد استندت العديد من الكتابات التاريخية الحديثة في إطار دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والثقافي للقدس العثمانية على هذا النوع من الأرشيفات، كمثال الدراسات التي قام بها كل من عارف العارف⁴⁷، وكامل جميل العسلي⁴⁸، وعادل مناع⁴⁹ وغيرهم.

فقد قدمت هذه السجلات معلومات غزيرة عن تفاصيل الحياة اليومية للناس العاديين الذين يشكلون الفئة الأكبر من الشعب، والذين لا ترد أسماؤهم في الوثائق والأرشيفات الرسمية عادة، وعن أساليب معيشتهم وما يتصل بها من شؤون الإدارة والحكم، والشؤون الاقتصادية، وقضايا العائلة، والتركات، وشؤون الأوقاف وغيرها من الجوانب الحياتية المختلفة.

⁴⁴ سرور، مصدر سبق ذكره، ص 23.

⁴⁵ وردت هذه الاحصائية عند العسلي في وثائق مقدسية تاريخية وكان هذا عددها حتى كانون اول 1982 .

⁴⁶ العسلي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

⁴⁷ العارف، عارف. (1961). الفصل في تاريخ القدس. القدس: مكتبة الأندلس.

⁴⁸ العسلي، كامل جميل. (1981). معاهد العلم في بيت المقدس، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

⁴⁹ مناع، عادل. (2008). لواء القدس في أواسط العهد العثماني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

2:1- الأرشيف العثماني: يحتوي هذا الأرشيف على مجموعة هائلة من الوثائق القديمة والحديثة التي تؤرخ للدولة العثمانية وللدول التي كانت تحت الحكم التركي لمدة خمسة قرون ويقدر عددها بخمسة وستين دولة موزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.⁵⁰ وهذه الوثائق تتناول مختلف النواحي الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها توفر معلومات عن المدن والأحياء وأسماء القاطنين فيها وتوزيعهم، وتسجل المباحثات التي جرت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وتكشف النقاب عن الصراعات الداخلية سواء بين الدولة والحركات التي قامت في وجهها، أو النزاعات التي جرت بين المواطنين العثمانيين في مختلف مناطق الدولة⁵¹. يضاف إلى ذلك الدفاتر الخاصة بالضرائب وملكية الأرض والعقارات والعرف المالي المتبع في الولايات العثمانية المختلفة، كما أن السجلات العثمانية الموجودة في الأرشيف العثماني تبين كثيراً من القضايا الاجتماعية التي وقع فيها النزاع وتم التحكم بموجبها إلى الشريعة الإسلامية، ومن خلالها يستطيع الباحث دراسة كثير من القضايا الدينية والاجتماعية. وهناك عدد كبير من المواد الأرشيفية التي يقدر عددها بأربعين مليون وثيقة تشمل عددا من القوانين والأنظمة والوقفيات والرسائل والحجج الشرعية، التي لم يخضع منها للتصنيف إلا ما يقدر بعشر عدد الوثائق أي ما يقرب من أربعة ملايين وثيقة، لذا فالكثير منها لا يزال مجهولاً.⁵²

لذا فهو يعتبر الأرشيف الأغنى في العالم والذي يضم أعدادا كبيرة من الوثائق التي تتعلق بمدينة القدس وفلسطين، فلا يمكن للمؤرخ أن يقدم رواية صحيحة كاملة للتاريخ الحديث لفلسطين، دون الرجوع إلى هذه الوثائق والسجلات التي تشكل مصدرا أوليا هاما لدراسة التطور الذي طرأ عبر مئات السنين.

⁵⁰ محبيش، غسان. 2009. "مصادر الوثائق في بيت المقدس". بحث مقدم للدوة الثالثة عشرة لاتحاد مكنتبات جمعيات بلاد الشام. (نسخة إلكترونية).

⁵¹ صابان، غسان. 1997. "الأرشيف العثماني مصدراً من مصادر تاريخ الجزيرة العربية". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج3، ع1: 54-76.

⁵² العسلي، وثائق مقدسية، ص 37.

ويتركز وجود الأرشيف العثماني حالياً في عدة أماكن في تركيا، مثل رئاسة الوزراء في استانبول، والمحاكم الشرعية في استانبول وأنقرة، كما أن قسماً كبيراً من الأرشيفات العثمانية الخاصة بفلسطين، استولت عليها إسرائيل وضممتها لأرشيف "دولة إسرائيل"، الذي أقيم رسمياً في عام 1949م، وانتقلت إليه جميع الملفات الخاصة بمؤسسات الدولة على مختلف أنواعها.⁵³

ومن هذه الأرشيفات: أرشيف حاكم قضاء القدس أكرم بك، الخاصة بالأعوام 1906-1908، ومجموعة كبيرة من دفاتر النفوس ما بين الأعوام 1876-1917، وتشمل هذه المجموعة 87 مجلداً من مختلف أنحاء فلسطين، ودفاتر الطابو وسجلات الأملاك لأواخر القرن التاسع عشر، وتحتوي هذه المجموعة 107 مجلدات. ومجموعة كبيرة لملفات العديد من دوائر الحكم أيام العثمانيين، وتشمل 490 مجلداً وملفاً، وتحتوي في داخلها عشرات آلاف الوثائق، وأهمها سجلات دوائر الأملاك، وسجلات المحاكم الشرعية.⁵⁴

وعلى الرغم من سعة الأرشيف العثماني وأهميته البالغة في دراسة تاريخ فلسطين الحديث، إلا أنه لم يكن من اليسير على الباحثين والمؤرخين الرجوع إليه في كتاباتهم التوثيقية عن فلسطين، ويعود ذلك إلى عدم الإلمام باللغة التركية والحاجة إلى الاستعانة بالباحثين الأتراك من ناحية، ومتطلبات السفر من جهد ومال ووقت للوصول إليه من ناحية أخرى، باستثناء بعض الباحثين الذين قاموا بدراسة على هذه الأرشيفات مثل محمد عيسى صالحية⁵⁵، حيث صب اهتمامه خلال إجازة تفرغ علمي في استانبول على دراسة طابو فلسطين، وسجلات دفاتر الأراضي الخاصة بالوطن العربي، والتي كانت محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، وكان نصيب ألوية فلسطين 28 دفترًا، معظمها محفوظ في الأرشيف وبعضها في مديرية المحفوظات القديمة في أنقرة. وقد حلل في هذه الدراسة ملكية أراضي صفد، بما فيها أوقاف وأملاك، ودراسة تتصل بسكان مدينة صفد، ثم تحليل ملكية أراضي نابلس ولوائها، وملكية أراضي غزة وناحية الرملة التي تتبع لواء غزة آنذاك. وهناك

⁵³يزبك، محمود. 2011. "الملف الفلسطيني في الأرشيفات الصهيونية". حوليات القدس، ع. 12: 86-90.

⁵⁴المصدر السابق، ص 86.

⁵⁵صالحية، محمد عيسى. (1999). سجل أراضي ألوية: صفد، نابلس، غزة، وقضاء الرملة. عمان: (د.ن).

الدراسات التي قام بها محمد عدنان البخيت حول لواء القدس⁵⁶ من الأرشيفات العثمانية في استانبول، وترجمة دفاتر طابو لواء القدس إلى اللغة العربية، بحيث قدم معلومات مهمة حول سكان القدس ومحلاتها، وقرى ناحية القدس والخليل، وللتثبت من صحة المعلومات عمل على مقارنتها مع أرشيفات المحكمة الشرعية في القدس.

وهناك عدد من الباحثين الأجانب الذين عكفوا على دراسة هذه الأرشيفات، فبعضهم قام ببحوث تتعلق ببلدانهم، وبعضهم الآخر قام ببحوث تتعلق بالبلدان العربية مثل برنارد لويس الذي كتب "الأرشيف العثماني كمصدر لتاريخ البلدان العربية".

3:1- أرشيفات الحرم القدسي الشريف: وهي مجموعة من الوثائق المتعلقة بتاريخ القدس، والتي اكتشفت عام 1974 في إحدى الخزائن التي كانت مغلقة ومهجورة في المتحف الإسلامي في القدس منذ زمن بعيد، ويقدر عددها ما بين 1300-1500 وثيقة وهي تعود إلى الفترة المملوكية وتغطي مدة زمنية تمتد 250 سنة، ويرجع 80% من الوثائق المؤرخة إلى السنين العشر الأخيرة من القرن الثامن الهجري.⁵⁷

وتعود أهمية هذه الوثائق إلى أنها تلقي الضوء على التاريخ الإسلامي وتاريخ القدس في العهد المملوكي بصورة خاصة، فهي غنية بالمعلومات التاريخية والقانونية والاقتصادية والإدارية، حيث تضم مراسيم سلطانية تتعلق بالحرم الشريف، ومراسيم لأمرء المماليك، وقوائم تركت، وأوراق حسابات ووثائق قضائية كالشهادات التي تؤدي في المحاكم، وعقود إيجار وشراء، ووثائق تتعلق بالأوقاف، ويضاف إلى ذلك بعض المعلومات المتعلقة بعلم الوثائق الإسلامية والأساليب المتعلقة بصياغة الوثائق المختلفة، ومعلومات عن شؤون الإدارة والحكم وإجراءات المحاكم واختصاصات القضاة وكيفية تطبيق أحكام الشريعة، ومعلومات كثيرة عن المدارس والمساجد والخوانق والزوايا والثقافة السائدة في المجتمع .

وقد حظيت هذه الوثائق بعد اكتشافها على اهتمام باحثين في جامعة "مغيبيل" بمونتريال بكندا، فقاموا بتصوير الوثائق جميعها بعد الحصول على إذن خاص من السلطات الإسلامية المختصة، وعملوا على ترتيبها ودراستها وترقيمها وترميمها، وأودعوا

⁵⁶ البخيت، محمد عدنان. (2007). لواء القدس الشريف. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

⁵⁷ العسلي، وثائق مقدسية، ص39.

نسخة منها في جامعة "مغيبيل"، ونسخة في المتحف الإسلامي في القدس، كما قام دونالد لثل الأستاذ بجامعة "مغيبيل" بإلقاء بحث عنها في المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام عام 1980، و تم تصوير نسخ من الوثائق على مايكروفيلم وأصبحت متاحة للباحثين والعلماء للاطلاع عليها.

1:4- سجلات الكنائس: تعتبر السجلات المتعلقة بالطوائف المسيحية في القدس مصدرا هاما لدراسة تاريخ القدس إلى جانب سجلات المحاكم الشرعية، وهي موجودة في أديرة القدس وتغطي فترة زمنية طويلة تعود إلى العصر البيزنطي، ويوجد منها قسمان: قسم يتعلق بمباحث الديانة المسيحية وطقوسها والتراويل وتفاسير الإنجيل وغيرها، والقسم الثاني يتعلق بالعلاقات بين الطوائف المسيحية والسلطة الإسلامية الحاكمة في الفترات الإسلامية المختلفة على مدى أربعة عشر قرنا. فهي تحتوي على كل ما يتعلق بقضايا الأرض المقدسة، وحقوق سكان الأماكن المقدسة، من سجلات متعلقة بالشؤون الاجتماعية، وسجلات ملكية الأراضي، ومراسيم وأوامر وفرمانات موجهة للطوائف المسيحية.

وهناك الكثير من هذه الوثائق لازالت مجهولة، ولم يتم نشرها لا باللغة العربية ولا بأي لغة أخرى، كما أنها على أهميتها لا تلقى اهتماما كافيا من الباحثين وإنما تشير بعض الدراسات إلى أماكن وجودها وتوزعها في أديرة القدس ومكتباتها، مثل مكتبة البطريركية التي تحوي عددا كبيرا من المخطوطات التي كتبت بإحدى عشرة لغة أهمها العربية واليونانية والسريانية، والتي يرجع بعضها إلى العهد البيزنطي . ويوجد عدد آخر من هذه الوثائق في مكتبة دير اللاتين الذي يعرف بدير المخلص ودير الافرنج في الشمال الغربي من حارة النصارى. كما يوجد عدد منها في مقر البطريركية الأرمنية في دير الأرمن ويعود بعضها إلى القرون المسيحية الأولى.⁵⁸

⁵⁸المصدر السابق، 120.

وقد أجرى الباحث جورج هنظليان دراسة على سجلات الكنائس أبرز فيها الأهمية التاريخية لسجلات الكنائس كمصدر أولي لدراسة تاريخ فلسطين، ودراسة الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحقب الزمنية المختلفة.⁵⁹

ومن الأرشيفات التي تعود للفترة العثمانية أيضا " الأرشيفات العائلية" والتي تعود إلى أفراد أو عائلات، مثل: مجموعة مكتبة المسجد الأقصى، وتشكل من بقايا مخطوطات الشيخ محمد الخليلي، مفتي الشافعية في القدس، ويبلغ عددها حوالي 600 مخطوطة، ومجموعة الشيخ خليل الخالدي، وعددها 360 مخطوطا، وبقايا دار كتب المسجد الأقصى التي أنشأها المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1921. وكذلك مجموعة المكتبة البديرية، وتضم 230 مخطوطا. أما أكبر تلك المجموعات فيوجد في المكتبة الخالدية التي تعتبر أكبر مجموعة عائلية في العالم، قام على تأسيسها الشيخ راغب أفندي الخالدي، بغية إنشاء مكتبة تضم كنوز عائلة الخالدي، وقد افتتحت رسميا سنة 1900، وتضم أعدادا كبيرة من الأرشيفات التي تعود إلى عائلة الخالدي يبلغ مجموع المخطوطات العربية منها 1209 مخطوطا، بالإضافة إلى 18 مخطوطا باللغة الفارسية، و36 باللغة التركية، بعضها في حالة جيدة وأخرى في حالة سيئة، تم ترميم حوالي مائة منها.⁶⁰

وقد تعرض جزء كبير من الأرشيفات العائلية للضياع إثر الأوضاع السياسية والإدارية التي شهدتها فلسطين منذ نهاية الفترة العثمانية، كما أن جزءا آخر تعرض للنهب من قبل الصهاينة خلال وبعد حرب عام 1948 حين استولوا على مقتنيات لعدد من المكتبات العائلية؛ من هذه المكتبات: مكتبة الشيخ أسعد الشقيري، ومكتبة الحاج راغب نعمان الخالدي، ومكتبة درويش مصطفى الدباغ، ومكتبة ابراهيم مصطفى الدباغ، ومكتبة الأديب عجاج نويهض، ومكتبة خليل بيدس، ومكتبة خليل السكاكيني، ومكتبة اسحق موسى الحسيني، ومكتبة محمد اسعاف النشاشيبي، ومكتبة عائلة جار الله في القدس، ومكتبة أكرم زعيتر، وغيرها العديد من المكتبات العائلية الأخرى.⁶¹

⁵⁹ هنظليان، جورج.(2009). "سجلات الكنائس كمصدر من مصادر تاريخ فلسطين". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون(محرر). ط1. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

⁶⁰ نظمي الجعبة، الموقع الإلكتروني للمكتبة الخالدية. <http://www.khalidilibrary.org/nazmijaubeh.html>.

⁶¹ حمادة، محمد عمر. (2000). موسوعة أعلام فلسطين- من القرن السابع حتى القرن الحادي والعشرين الميلادي. دمشق: دار الوثائق.

2- الأرشيفات الاستعمارية

1:2- أرشيفات تعود للدول الاستعمارية ممثلة بسجلات مؤسساتها البيروقراطية، والتي بدأ تشكيلها بشكل رسمي مع نشأة القنصليات الأوروبية في القدس أيام الحكم العثماني، حيث أقيمت أول قنصلية لبريطانيا في القدس عام 1838م، تلتها ألمانيا وفرنسا والنمسا وإسبانيا وروسيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية⁶².

وتشمل أرشيفات هذه الفترة أيضا كل ما يتعلق بمشروع الاستعمار الألماني في فلسطين منذ 1869م وحتى عام 1948م، بما فيها ملفات مجلس إدارة المستعمرات، وخصوصا مستعمرات حيفا ويافا والقدس.⁶³

ويتواجد قسم كبير من هذه الأرشيفات حاليا في أرشيف "دولة إسرائيل"، مثل أرشيف القنصلية الألمانية، و المستعمرة الألمانية في القدس، الذي يحوي مجموعة كبيرة من الملفات والمجلدات، التي يزيد عددها على 300 ملف ومجلد، تبدأ تسجيلاتها من سنة 1869 حين بدأ العمل بإقامة المستوطنة الألمانية في حيفا حتى سنة 1951، حين طرد آخر المستوطنين الألمان من إسرائيل، وتم الاتفاق مع الحكومة الألمانية على دفع تعويضات لهؤلاء الألمان، الذين صودرت أملاكهم⁶⁴.

ومعظم محتويات أرشيفات القنصليات والمستعمرات الألمانية، تم تصويرها رقميا وإيداعها على موقع الأرشيف، بحيث يمكن للباحثين والمؤرخين الرجوع إليها والاستفادة منها.

2:2- أرشيفات الانتداب البريطاني (1917- 1948)

كان لأفول حكم الإمبراطورية العثمانية عن فلسطين وخضوعها لسيطرة حكومة الانتداب البريطاني عام 1917 تأثيره على مجمل الأحوال العامة في البلاد، فقد أحدثت حكومة الانتداب تغييرات وتعديلات مختلفة على أنظمة الحكم والقانون

⁶² يزيك، مصدر سبق ذكره، ص 87.

⁶³ المصدر السابق، ص 89.

⁶⁴ المصدر السابق، ص 87.

والتشريع والتجارة والأوقاف والضرائب والأملاك وغيرها، واستخدمت اللغة العربية بدلا من التركية في المحاكم، كما أحدثت تغييرات أخرى على مستوى التشكيلات الإدارية والمؤسسات العامة، كالتي أحدثتها على نظام الأوقاف، حيث قام المندوب السامي في كانون الأول عام 1921م بوضع الأوقاف كافة تحت إدارة المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، كما تشكل نظام للشرطة في شباط من نفس العام بدلا من نظام الجندرية العثمانية⁶⁵، إضافة إلى تعديلات في مجالات أخرى كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

وبالتالي فمن المؤكد أنّ تبعية فلسطين للإدارة البريطانية في تلك الفترة والتغييرات التي أحدثتها، كان لها أثرها في تشكل أرشيفات جديدة تختلف عن مثلتها في الحقبة العثمانية، سواء كان ذلك على مستوى الأنظمة والقوانين المتبعة، أو على المستوى السياسي والتدابير التي كانت تتخذها حكومة الانتداب لتوطين اليهود في فلسطين، وما نتج عنها من أحداث وثورات وإضرابات ونشوء قيادات فلسطينية جديدة، استمرت حتى إعلان قرار التقسيم عام 1947م وتحرير الفلسطينيين في عام 1948.

ونتيجة للأوضاع السياسية في المنطقة والظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية، فإن الكثير من وثائق تلك الفترة قد تعرض للضياع والتشتت، كما رحل قسم منها مع سلطات الانتداب واستقر في سجل الوثائق العامة للوزارات البريطانية المختلفة، إضافة إلى استيلاء الصهاينة على قسم منها وإيداعها في أرشيف الدولة والمكتبات الإسرائيلية.⁶⁶ وتتنوع الأرشيفات التي تركتها إدارة الانتداب بين ملفات ووثائق تعود إلى مختلف الدوائر الحكومية، وملفات تابعة لرئاسة الوزراء البريطانية، ووزارة الخارجية، ووزارة المستعمرات، وملفات أخرى مختلفة مثل:

ملفات المندوب السامي، ملفات سكرتيري الدوائر الحكومية؛ ملفات المدعي العام؛ مجلس القضاء، المستشار القضائي، المحاسب العام؛ دائرة الزراعة؛ دائرة التجارة والصناعة؛ دائرة الصحة، دائرة الهجرة؛ دائرة الأشغال العامة، دائرة العمل والتشغيل؛

⁶⁵محافظة، محمد عبد الكريم وسعيد الخواجة. (2000). وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين. ط1. عمان: مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع.

⁶⁶جمعية الدراسات العربية. (1981). خزانة الوثائق الفلسطينية- المجموعة الأولى 1918-1948. القدس، ص6.

سلطة البث والإذاعة؛ الدائرة الدعائية؛ إدارة ضريبة الدخل؛ الشرطة؛ الرقابة العامة؛ دائرة مراقبة الحسابات؛ الدائرة القضائية؛ مسجل الجمعيات؛ دائرة تسجيل وتسوية الأراضي؛ حاكم لواء القدس؛ حاكم لواء حيفا؛ حاكم لواء غزة؛ حاكم لواء الجليل؛ حاكم لواء يافا؛ إدارة القطارات والموانئ؛ المراقب العام؛ مجلس البحث العلمي؛ سلطة البريد والبرق؛ حاكم لواء السامرة؛ دائرة الجمارك؛ دائرة المساعدات الاجتماعية؛ مكتب مندوب الانتداب في مصر، منشورات حكومة الانتداب؛ سلطة الطيران المدني.⁶⁷

وقد استولت إسرائيل على قسم كبير من أرشيفات الانتداب البريطاني، وأودعتها في أرشيف "دولة إسرائيل".

3 - مواد ووثائق فلسطينية:

وهي مواد جمعت منذ نهاية العهد العثماني مروراً بفترة الانتداب البريطاني، وتشتمل هذه الوثائق في معظمها على بيانات لمجموعات وتنظيمات سياسية، وكتب دراسية، صحف، ووثائق ملكية الأراضي، وتركات شخصية لقادة سياسيين، أو مخلفات لمكتبات أو مكاتب شخصيات فلسطينية بارزة. وقد استولى الصهاينة على معظم هذه المواد، وأودعوها في الأرشيفات الإسرائيلية تحت اسم "ممتلكات متروكة".⁶⁸ وقد أكد كبتها المتخصص بدراسة الأرشيف الصهيوني، على أهمية هذه الوثائق في دراسة المجتمع الفلسطيني بأبعاده المختلفة، إلا أن هذه الوثائق لم تنل حظها من التدقيق والفحص، ذلك أنه تم التحفظ عليها وإغلاقها أمام الباحثين بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول عام 2000م، بعد أن كانت قد فتحت في فترة التسعينات (فترة أوسلو). وتضم هذه المواد ووثائق تابعة للمؤسسات التالية حسب ما أورده كبتها في دراسته عن الأرشيفات الإسرائيلية:⁶⁹

⁶⁷ يزيك، مصدر سبق ذكره، ص 89.

⁶⁸ كبتها، مصطفى. (2009). "المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية". أوراق عائلية. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس، ص 64.

⁶⁹ نفس المصدر السابق، ص 65.

- بيانات وتقارير ونشرات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى (1922-1948)، وهي تضم كافة ملفات هيئة الوقف التابعة للمجلس والمراسلات الشخصية لرئيس المجلس المفتي محمد أمين الحسيني من 1922-1937.

- وثائق اللجنة التنفيذية العربية (1920-1934)، بما في ذلك الوثائق والمراسلات الشخصية لموسى كاظم الحسيني ونوابه يعقوب فراج وعمر الصالح البرغوثي ولسكرتير اللجنة جمال الحسيني.

- وثائق اللجنة العربية العليا: من الفترة الواقعة بين 1936-1937 ووثائق متفرقة من سنوات متأخرة أكثر.

- وثائق الأحزاب الفلسطينية أمثال حزب الاستقلال، الحزب العربي الفلسطيني (حزب الحسينيين)، حزب الدفاع الوطني (حزب النشاشيبين) وحزب الإصلاح.

- وثائق الهيئة العربية العليا من الأعوام 1947 - 1948.

ويتوفر عدد من المواد والوثائق الفلسطينية في جمعية الدراسات العربية في القدس، والتي عملت على صيانتها وتصنيفها لتكون في متناول يد الباحثين، ومن الجدير بالذكر أن مجموعة من الأوراق الرسمية للجنة العربية العليا واللجان القومية، وبيانات الثورة الفلسطينية متوفرة هناك بنسخها الأصلية، مما يمنحها أهمية إضافية.⁷⁰

ومن هذه الوثائق التي تضمنها أرشيف جمعية الدراسات العربية في القدس:

- بيانات وتقارير صادرة عن أحزاب وهيئات وقيادات فلسطينية.

- مذكرات وشهادات وتقارير رفعت للجنة الدولية التي قدمت للبلاد في أيار سنة 1930 للتحقيق في قضية البراق بأمر من عصبة الأمم، واللجان التحقيق البريطانية.

⁷⁰ ورد ذكر هذه الأرشيفات في دراسة نشرتها جمعية الدراسات العربية في القدس (بيت الشرق) عام 1981، تحت عنوان "خزانة الوثائق الفلسطينية، وهي مجموعة الوثائق التي جمعها بيت الشرق بنسخها الأصلية عن فترة الانتداب، والتي يبلغ عددها 600 وثيقة، وهذا لا يعني بالضرورة أن أرشيفات فترة الانتداب تقتصر على هذه المجموعات، وإنما استشهد بأرشيفات هذه الدراسة لأنها غطت تقريبا الفترات المختلفة من عهد الانتداب البريطاني في فلسطين.

- تقارير وشهادات ومواقف قدمت للجنة الملكية البريطانية التي قدمت للتحقيق في أسباب الثورة خلال النصف الأول من سنة 1937، وتحمل هذه التقارير معلومات هامة فيما يتعلق بالشركات الصناعية والغرف التجارية والموانئ واللجان القومية والهيئات الشعبية والمدارس وغيرها، مما يجعلها مصدرا هاما لدراسة تاريخ فلسطين في عهد الانتداب ليس من الناحية السياسية فقط في تقدير الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء سياسة الانتداب والاعتداءات الصهيونية، بل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

- الأوراق الرسمية للجنة العربية العليا: والتي تشمل مراسلات وبرقيات اللجنة العربية العليا للزعماء والملوك العرب وإلى المنظمات والهيئات المختلفة في العالم الإسلامي وعلى المستوى الدولي. إضافة إلى التركيب التنظيمي للجنة العليا والقضايا التي واجهتها في علاقتها باللجان القومية والهيئات ومعالجتها للشؤون العامة والخاصة للأهالي أثناء فترة الإضراب في نواحي ومدن فلسطينية مختلفة.

- بيانات الثورة الفلسطينية في فترة الإضراب وحتى نهاية ثورة 1936-1939 كما جاءت على لسان قادتها.

- البلاغات الرسمية الصادرة عن مكتب مأمور المطبوعات في حكومة الانتداب خلال السنوات 1936-1939، والتي يبلغ عددها 110 بلاغات.

- سجلات ومحاضر اجتماعات اللجنة الدائمة للتجارة والصناعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها، وتحوي هذه السجلات معلومات هامة حول سياسة الانتداب الاقتصادية في مجالات التجارة الخارجية والجمارك في فلسطين، والتي هيأت فيما بعد الظروف لنمو المنشآت والوكالات التجارية الصهيونية، وتدمير الصناعة الوطنية الفلسطينية.

- سجلات "لجنة التحقيق بانتقال الأراضي" التي تشكلت سنة 1940 بموجب توصيات الكتاب الأبيض لسنة 1939 لبحث نشاط الكيرن كيمت والبيكا (شركة الاستعمار اليهودية)، وذلك في مجال الاستحواذ على الأراضي في المنطقتين أ و ب (أجزاء من الجليل ومنطقة غزة) .

- عرائض الأهالي، ومذكرات بعض المحامين العرب، وبعض قرارات محكمة صلح بيسان، ومراسلات، ودوائر تسوية

الأراضي في حيفا وعكا والناصرة وطبريا وبيسان وغزة، حول قضية الأراضي في تلك الفترة

- بلاغات رسمية صادرة عن مكتب مأمور المطبوعات في حكومة الانتداب بشكل يومي تقريبا خلال النصف الثاني من

سنة 1936 وأوائل سنة 1937. وتتضمن هذه البلاغات معلومات هامة حول مئات العمليات التي شنها الثوار في

تلك الفترة ضد المستعمرات الصهيونية ومنشآت الانتداب وقواته.

وهناك مجموعات أخرى من سجلات البلديات، والمجالس القروية، والمكاتب العامة، ومكاتب الحماية والصحف والنوادي.

أرشفات فلسطين: تواجدها وأماكن توزيعها

داخل فلسطين: تتوزع أرشفات فلسطين في عدة مؤسسات منها:

- **المحاكم الشرعية:** وتشمل محكمة القدس الشرعية، محكمة الخليل الشرعية، محكمة عكا الشرعية، محكمة يافا،

محكمة نابلس، محكمة حيفا، محكمة طبريا، محكمة الناصرة، محكمة صفد، محكمة غزة الشرعية.⁷¹ وتحفظ غالبية هذه

المحاكم بسجلاتها، باستثناء بعضها التي فقدت سجلاتها بالكامل إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مثل

محكمة غزة الشرعية، ومحكمة طبريا، ومحكمة صفد.⁷²

وتعد سجلات المحكمة الشرعية الواقعة في شارع صلاح الدين في القدس، هي الأقدم في بلاد الشام، والتي يتم الاحتفاظ بها

حاليا في صناديق مغلقة في مبنى قسم إحياء التراث في أبو ديس قرب القدس، حيث نقلت إليها في سنة 1983، وهذه

السجلات تحفظ حالياً على هيئة ميكروفيلم، وتحفظ نسخ من هذه الأفلام أيضاً في مركز الوثائق والمخطوطات في جامعة

⁷¹ محبيش، مصدر سبق ذكره.

⁷² نفس المصدر السابق.

القدس. وتحفظ مجموعات إضافية من هذه الأفلام في مكتبة جامعة النجاح في نابلس، ومكتبة جامعة حيفا⁷³، ومكتبة الجامعة الأردنية.

– أرشيف دوائر الأوقاف في فلسطين: حيث أن لكل مدينة من مدن فلسطين مديرية أوقاف تابعة لها، وتحوي سجلات ومعاملات رسمية تعنى بالمسائل الوقفية، من أراض ومساجد وموظفين، وكل ما يتعلق بهذه الدوائر من ملفات وحسابات خاصة بها.⁷⁴

– مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية: ترجع نشأة هذه المؤسسة إلى الربع الأخير من القرن العشرين، وتحديدًا في سنة 1982، حين بدأت فكرة المشروع بالبحث عن الوثائق والمخطوطات الموجودة في الأروقة الشمالية من المسجد الأقصى، وفي أيلول 1996 صُنفت المؤسسة كمديرية عامة تابعة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ومقرها حاليًا في أبو ديس، وتضم عدة أقسام ومديريات، مديرية الوثائق العثمانية ومديرية الوثائق العربية، ومديرية السجلات ومديرية المكتبة والمخطوطات، ويوجد في هذه المؤسسة قسم لترميم الوثائق والمخطوطات، وهو القسم الوحيد في السلطة الوطنية الفلسطينية الخاص بترميم الوثائق والمخطوطات والسجلات، كما يوجد في المؤسسة قسم للأبحاث، وقسم للتصوير الرقمي والورقي.⁷⁵

– مكتبة المسجد الأقصى: وقد افتتحت هذه المكتبة في سنة 1922م في أعقاب تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى في القبة النحوية، ونقلت فيما بعد إلى المدرسة الأسعدية شمالي المسجد الأقصى، ونقلت بعد ذلك إلى المتحف الإسلامي، ثم نقلت في الفترة الأخيرة إلى المدرسة الأشرفية مقرها الحالي، كما يوجد فيها حوالي أربعة عشر ألف مجلد، نقلت إليها من المتحف مكتبة الشيخ خليل الخالدي ومكتبة الشيخ محمد الخليلي. وبالإضافة إلى الكتب والمخطوطات

⁷³ سرور، موسى. (2005). "أرشيفات القدس الإسلامية، مصادر لمسألة الوقف في الفترة العثمانية". مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، ع. 63 : 115.

⁷⁴ محبيش، مصدر سبق ذكره.

⁷⁵ نفس المصدر السابق.

العربية تضم مكتبة الأقصى عدداً كبيراً من الكتب التركية وكذلك عدداً من الجرائد والمجلات،⁷⁶ وتتبع حالياً دائرة الأوقاف الأردنية.

وفي دراسة غسان محبيش عن مصادر الوثائق في فلسطين، أشار إلى الأماكن والمراكز التي تحتوي على أرشيفات فلسطين وذكر منها:

– **أرشيفات البلديات في فلسطين:** فكل مدينة من مدن فلسطين لها أرشيف مختص بها، رغم كون هذه الأرشيفات جاءت متأخرة بعض الوقت، إلا أنها تحتفظ بقدر من هذه الوثائق، فعلى سبيل المثال لا الحصر أرشيف بلدية نابلس يحتفظ بمجموعة لا بأس بها من الوثائق والسجلات، ويتبع هذا الأرشيف مكتبة بلدية نابلس العامة، تأسس في العام 1986، بغرض حفظ وثائق وتراث بلدية نابلس وأية وثائق أخرى تتعلق بفلسطين، ويضم المركز وثائق بلدية نابلس من الفترة العثمانية (1892 – نهاية الحكم الأردني). أما بالنسبة لمصادر هذه الوثائق، فهي متعددة، أهمها من البلدية نفسها ومن وثائق فلسطين العام 1948، وهي وثائق تتعلق بفلسطين، وكذلك قسم من وثائق الأوقاف الإسلامية، للعام 1948، والتي لها ارتباط مباشر بمديرية أوقاف القدس.

أما وثائق البلدية فكما هو معلوم بأن البلدية ومن خلال تقديمها للخدمات المنوطة بها تجاه السكان، فمن الطبيعي أن تكون محفوظات أرشيفها من الوثائق التي لها علاقة بأعمال البلدية ونشاطها والمتعلق بالرخص والإيجارات، وسير إعمالها الأخرى. كما يوجد ضمن أرشيفها وثائق تتعلق بالنازحين الفلسطينيين، ووثائق تتعلق بالزلازل الذي تعرضت له مدينة نابلس وفلسطين في العام 1927.

– **سجلات بلدية البيرة:** ويوجد في قسم أرشيف منها حالياً عدد من سجلات قرارات المجلس البلدي من العام 1958 وحتى حزيران 1967، وقامت البلدية مؤخراً بإعادة طباعة قرارات المجالس البلدية منذ العام 1986 وحتى العام (2009).

⁷⁶العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، ص 375.

- أرشيف جمعية الدراسات العربية في القدس: وهي مؤسسة فلسطينية مستقلة، مركزها القدس، بيت الشرق، تأسست في العام 1980، تحتوي على عدة أقسام، أهمها قسم الوثائق، والذي يعمل على جمع الوثائق الفلسطينية الصادرة على أرض فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثم مراحل الانتداب البريطاني والحكم الأردني، وفترة الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن، ويوجد لدى الجمعية ما يقرب من 50 ألف وثيقة ورقية أصل، وأكثر من 150 ألف صورة وثيقة مصورة على الميكروفيش، أهم هذه الوثائق أوراق لأفراد من العائلة الحسينية وأوراق موسى العلمي، ووثائق تعود للعهد الأردني، وأخرى تعود للفترة الحالية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومنها خصوصاً وثائق الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بإغلاق بيت الشرق منذ العام 2003، في ظل حملتها على المؤسسات الفلسطينية في القدس.

- أرشيف البطيركية في القدس

- أرشيفات الكيان الصهيوني: ممثلة في أرشيف الدولة في القدس، وأرشيف وزارة الدفاع في تل أبيب، وأرشيف الهاجاناه، وغيرها، والتي نقل إليها الكثير من وثائق فلسطين، بعد قيام الدولة، كما تحتوي على الوثائق والتقارير التي كانت تعدها القنصليات والمندوبات الأجنبية في القدس وفلسطين.

- أرشيفات الجامعات الإسرائيلية: والتي تنبعت إلى هذه الوثائق والسجلات قبل غيرها.

- أرشيف مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية في أم الفحم . ويضم وثائق خاصة بالقدس والمسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية والمسيحية، فمنذ العام 2000 والمؤسسة تعكف على مسح شامل لكل الأراضي الفلسطينية من شمالها إلى جنوبها، بهدف جمع كل المعلومات عن كل المقدسات في فلسطين. لقد تم إغلاق المؤسسة المذكورة، ومصادرة مقتنياتها من وثائق ومخططات وتقارير وأفلام، وغير ذلك، بعد أن تم مدهمتها من قبل الشرطة الإسرائيلية، وحاليا لا زالت مغلقة.

- أرشيف الجامعة العبرية: ومن ضمن الوثائق التي يحتويها هذا الأرشيف، قسما كبيرا من وثائق محكمة عكا الشرعية، والتي أخذتها الجامعة العبرية في القدس بحجة تصويرها وبعد الانتهاء من تصويرها يتم إعدادها ثانية للمحكمة، إلا أن ذلك لم يتم.

- مكتبة المسجد العمري في غزة: وتحتوي على مجموعة وثائق تضم دائرة أوقاف غزة في فترة الانتداب البريطاني.

- مركز الوثائق في جامعة النجاح الوطنية بنابلس: ويتبع الجامعة، ويضم مجموعة من صور وثائق دائرة أوقاف الشمال (عكا، صفد، حيفا، طبريا، نابلس...) والتي ترجع للعهد البريطاني في فلسطين، بالإضافة إلى أرشيف سجلات المواليد في محافظات الشمال منذ عام 1919 ومجموعات أخرى.

- الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت.

- مركز أبحاث جامعة بيرزيت.

- مكتبة جامعة الخليل.

- أرشيف بلدية الخليل.

- الأرشيف الوطني الفلسطيني: ولديه نسخ مصورة عن وثائق عثمانية وأخرى من الأرشيف الكندي المتعلقة بفلسطين.

- قسم الشؤون الثقافية في بلدية رام الله: تبدأ سجلات البلدية من 1912 ، وتضم هذه السجلات قرارات المجالس

البلدية وعشرات من الملفات والسجلات الأخرى المتعلقة بالشؤون البلدية للمدينة.

أماكن وجود الأرشيفات الفلسطينية في العالم العربي:

بدأ الاهتمام متأخراً بجمع الأرشيفات الخاصة بفلسطين في العالم العربي، لذا فالمعلومات المتوفرة عن المصادر الأرشيفية لهذه المجموعات قليلة ونادرة، ولكن من المفترض أنها تحتوي على أرشيفات تتعلق بتاريخ فلسطين في فترة الانتداب، وقد نشرت الدراسة التي أجرتها جمعية الدراسات العربية أسماء بعض المراكز والمؤسسات في العالم العربي التي تحتوي على مثل تلك المجموعات، وأوردت بعض المعلومات حولها، ومنها:⁷⁷

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت: والتي تأسست سنة 1963، وتحتفظ بمجموعة كبيرة من أوراق الحاج أمين الحسيني، وفيها أرشيف صحفي، ومكتبة عامة وأخرى للوثائق.

- مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت: والذي تأسس سنة 1965، وهو يضم أكبر مجموعة لديه من الوثائق الخاصة بفلسطين والتي تعود إلى عام 1948، وفيه مكتبة عامة تحتوي على 10 آلاف كتاب ونشرة دورية عن القضية الفلسطينية باللغات الرئيسية، وفيه مكتبة عربية للكاتب والدوريات التي تنشر في إسرائيل، ومكتبة وثائق تشمل على الأوراق الرسمية لجميع التنظيمات والشخصيات الفلسطينية، وكذلك أرشيف صحفي للتوثيق. وقد قامت القوات الإسرائيلية بالاستيلاء على مقتنيات المركز في اجتياح بيروت عام 1982.

- مؤسسة الدراسات العربية في القاهرة.

- قسم الأرشيف التابع للجامعة العربية في القاهرة.

- المتحف الوطني الأردني: الذي تأسس في لندن سنة 1977، ويحتوي على مكتبة وقسم خاص بالأرشيف.

وتتركز أيضا بعض الأرشيفات التي تتعلق بفلسطين في مراكز ومؤسسات مختلفة في الأردن مثل:⁷⁸

⁷⁷ جمعية الدراسات العربية، مصدر سبق ذكره، ص 11.

⁷⁸ محبيش، مصدر سبق ذكره.

- مركز التوثيق والمخطوطات والنشر التابع للجامعة الأردنية: والذي يشرف عليه محمد عدنان البخيت، الذي أولى اهتماما خاصا بوثائق بلاد الشام، ويحتوي المركز على نسخ مصورة بواسطة جهاز الميكروفيلم لجميع محتويات المحاكم الشرعية ودوائر الأوقاف في فلسطين التاريخية.

- أرشيف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الأردنية: يحتوي هذا الأرشيف على وثائق وسجلات تخص المؤسسات والدوائر التي كانت تقع ضمن مسؤوليتها أثناء تبعية الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية، منذ عام 1950 ولغاية فك الارتباط عام 1988.

- أرشيف دائرة الطابو والأراضي في عمان، والذي نقل إليه العديد من ملفات الأراضي الخاصة بفلسطين والقدس.

أماكن وجود أرشيفات خاصة بفلسطين في العالم:

- الولايات المتحدة الأمريكية⁷⁹: حيث يوجد فيها أكثر من 12 مركزا رئيسيا يحتوي على مجموعات أوراق وسجلات خاصة ورسمية تتعلق بالنشاط الصهيوني وتقارير اللجان والمنظمات الأمريكية التي نشطت في فلسطين خلال فترة الانتداب. وأهم هذه المراكز، مركز تنسيق نسخ المخطوطات الأجنبية في الولايات المتحدة، التابع لقسم المخطوطات في مكتبة الكونغرس بواشنطن.

كما يحتوي الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية⁸⁰ على وثائق أخذت من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بشؤون فلسطين الداخلية، وهذه الوثائق عبارة عن مراسلات تمت بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين المسؤولين في سفارات الولايات المتحدة وقنصلياتها المعتمدة في الخارج، بالإضافة إلى عدد من الوثائق التي تعبر عن وجهات نظر غير رسمية، وهي المكاتبات الخاصة التي قدمها أفراد غير رسميين إلى وزارة الخارجية الأمريكية ورد الوزارة عليهم.

⁷⁹جمعية الدراسات العربية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

⁸⁰أبو علي، عبد الفتاح حسن.(1987). من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر. الرياض: دار المريخ، ص8.

- أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وأرشيف المستعمرات البريطانية، حيث يحتفظ في هذا الأرشيف بالمراسلات والتقارير التي تخص فلسطين، نظرا لوقوع فلسطين ضمن مناطق نفوذ الانتداب البريطاني، وبحكم كون القدس مقرا للمندوب السامي.⁸¹ لذا تعتبر المجموعات الأرشيفية الموجودة في المراكز والمكتبات والمؤسسات البريطانية أهم مرجع لدراسة تاريخ فلسطين في فترة الانتداب،⁸² وأهم هذه المراكز: مكتب السجلات العامة في لندن، حيث يحتوي على مجموعة ضخمة من الوثائق ومنها وثائق خاصة لبعض الشخصيات البريطانية التي كان لعملها علاقة بالانتداب البريطاني على فلسطين. كما يوجد في بريطانيا أكثر من مئة مكتبة جامعية ومتحف ومكاتب عامة للسجلات والوثائق التي تحتوي على مجموعات هامة من الأوراق الخاصة بأشخاص ممن كانت لهم علاقة بتاريخ الانتداب على فلسطين.⁸³

- الأرشيف الوطني الكندي: الذي يضم ملفات وسجلات فلسطينية.

- الأرشيف العثماني في تركيا: والذي يتوزع في مراكز مختلفة وهي:⁸⁴

- أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، الذي لقي اهتماما خاصا، حيث وضع تحت الإشراف المباشر لرئاسة الوزراء، وهو يضم المجموعات التالية: دفاتر الشؤون المهمة أو ما يعرف بمهمة دفتر لري، الدفاتر المالية وخاصة ما يعرف بدفاتر تحرير الأراضي، ومجموعة وثائق متفرقة يبلغ عددها 40 مليون وثيقة.

- أرشيف طوبقابي سراي في استانبول: وفيه يوجد أرشيف البلاط السلطاني ومراسلات السلاطين ووثائق كثيرة تتعلق بنفقات السلطان وأسرته والشؤون المالية للدولة. مديرية الطابو والمساحة في أنقرة: وفيها سجلات الأراضي وجزء من دفاتر الطابو.

⁸¹عسان محبيش، مصدر سبق ذكره.

⁸²جمعية الدراسات العربية، ص 13.

⁸³نفس المصدر، ص 14.

⁸⁴العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ص 24.

- سجلات المحاكم الشرعية: وقد جمع معظمها ووضع في اسطنبول وأنقرة. ومنها 12 ألف سجل في مبنى المحكمة الشرعية السابقة، ومجموعة في المتحف الإثنوغرافي في أنقرة وأماكن أخرى متفرقة في تركيا.
- أرشيفات رسمية أخرى في تركيا منها: أرشيف وزارة الخارجية، والمتحف البحري، إدارة المسكوكات، ومديرية الأوقاف، ووزارة الحربية، ومجموعة المعلم جودت في المكتبة البلدية في استانبول.

عنف الأرشيف

الأرشيفات التاريخية (الشكل والمضمون)

بما أن هذه الدراسة تجاوزت النظرة التقليدية للأرشيفات باعتبارها مادة "خاملة ومجمدة في الزمن"، فإن مجرد دراسة مسحية لأعداد هذه الأرشيفات وأنواعها وأماكن توزيعها، يعتبر من باب اجترار المعلومات التاريخية المتداولة، فلا بد من دراسة هذه الأرشيفات بمنظور نقدي، يسلط الضوء على ظروف تشكلها، وإشكالياتها المنهجية، ومكان القوة والضعف فيها، وما يمكن أن تقدمه هذه الأرشيفات كمادة تعيد الحياة لذاكرة الفلسطينيين، وتسهم في تشكل رواية تاريخية حقيقية لهم.

ومن هنا وبمجرد إلقاء نظرة سريعة على هذه الأرشيفات يلفت انتباه الباحث في تاريخ فلسطين وأرشيفاتها، الكم الهائل من الأرشيفات بأنواعها المختلفة وأماكن تواجدها، ونشوء مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تعنى بجمع هذه الأرشيفات داخل فلسطين وخارجها، وفي هذه دلالة واضحة على "النزق الأرشيفي" الذي نما وتطور في الآونة الأخيرة، والذي يمكن رده إلى ثلاثة عوامل. الأول: ظهور مجتمع المعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وحرية الوصول للمعلومات وتبادلها مع ملايين آخرين في مختلف أنحاء العالم، وتزايد مراكز البحوث والمعاهد والمؤسسات التي تزايدت حاجتها إلى رقمنة المعلومات والاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة في تخزين البيانات وتصنيفها وإتاحتها على المواقع الإلكترونية لتصبح مجالاً لتبادل المعلومات على اتساع الكرة الأرضية.

والعامل الثاني: وهو مرتبط بتطورات ما بعد الحداثة، والجدل الذي ثار في الأوساط العلمية والأكاديمية السياسية والثقافية والاقتصادية حول اتساع مفهوم الأرشيف ومدلولاته، ليشتمل ليس على كل ما هو من آثار الماضي فحسب، وإنما يمتد ليشمل الحاضر ويؤسس للمستقبل.

أما العامل الثالث: فإن هذا الاهتمام المتزايد بالأرشيفات يعكس التغيرات في الوظائف الاجتماعية أو الاستخدامات لهذه الأرشيفات، والتي تبدى الاهتمام بها عند الفلسطينيين كنوع من الحفاظ على الموروث الثقافي والهوية الجماعية.

ولعل هذا الاهتمام المتزايد بالأرشيفات يقود الباحث نحو نظرة أكثر عمقا للتحري حول طبيعة المؤسسات التي تتوزع فيها هذه الأرشيفات سواء كانت داخل فلسطين أو خارجها، ولكل منها خصوصية تختلف حسب أهدافها وتوجهاتها البحثية ومصالحها الأكاديمية أو السياسية أو الأيدولوجية، والتي لا تتوافق بالضرورة مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وضروراته الملحة، بل تعكس علاقات القوة في المجتمع ومصالح النخبة الثقافية والسياسية والاقتصادية.

فبالنظر إلى المؤسسات التي تتواجد فيها الأرشيفات داخل فلسطين، يتبين أن بعضها يقع تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية كالأرشيف الوطني الفلسطيني، وبعضها تابع للسلطات المحلية كالمبليات، وبعضها هيئات مستقلة كجمعية الدراسات العربية، وبعضها مؤسسات أكاديمية كجامعة بيرزيت، وجامعة النجاح في نابلس، وجامعة القدس في أبو ديس، وجامعة الخليل، وبعضها مؤسسات قضائية أو دينية كالمحاكم الشرعية والكنائس والأديرة، وبعضها مؤسسات أهلية أو منظمات غير حكومية كجمعية إنعاش الأسرة، وبعضها ذات صبغة إسلامية كمؤسسة إحياء التراث في القدس، ومؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية في أم الفحم. ونتيجة لهذا التنوع في طبيعة المؤسسات التي تشتمل على هذه الأرشيفات وانتماءاتها، فمن الطبيعي أن لا تخضع هذه الأرشيفات في مجملها إلى نفس المعايير في الحفظ والتصنيف والاستخدام من قبل الأرشيفيين، وامتلاك أي مؤسسة منها لأرشيفات معينة، يعطيها فرصة ذهبية في انتقاء نوع محدد من الأرشيفات لتظهر إلى الواجهة وإخفاء غيرها، والتحكم بما يندرج في تكوين الأرشيف وما لا يعتبر في منزلة الأرشيف، وذلك بما يخدم مصالحها

وتوجهاتها، وقد تستخدم نفس الأرشيفات بطرق متعددة ومتباينة كمصادر بحثية، لتؤرخن بعض الروايات عن الماضي، وتسكت بالتالي روايات أخرى. ومن هنا تصبح الأرشفة "منتجة للحدث بقدر ما تسجله"⁸⁵.

وفي الوقت الذي تحظى به الأرشيفات في بعض المؤسسات بعناية من حيث فرزها وتصنيفها وفهرستها وتصوير نسخ منها على الميكروفيلم، وإتاحتها إلكترونياً، كما هو الحال في جمعية الدراسات العربية أو مشروع الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت، أو مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فإن مجموعة أخرى من هذه الأرشيفات لا تزال مهملة ولا تلقى العناية اللازمة، كما هو الحال بالنسبة لسجلات المحكمة الشرعية التي لم يتوفر لمضمونها حتى الآن أي فهرسة إحصائية ومسحية أو فهرسة تحليلية مصنفة حسب المواضيع التي تعالجها، كما يؤكد ذلك الباحث موسى سرور في دراسته حول سجلات المحكمة الشرعية في القدس.⁸⁶ ونتيجة لذلك لا يكون نصيب الأرشيفات متساوياً من حيث إمكانية الوصول إليها وسهولة إخضاعها للبحث والدراسة، مما يساهم في تركيز عمل الباحثين على جوانب معينة، وإهمال جوانب أخرى لا تقل أهمية عن مثيلتها، وينتج معرفة مجزوءة عن فترات تاريخية هامة في حياة الفلسطينيين.

وهذا الكم الكبير من الأرشيفات، والتي تعود إلى فترات زمنية ومكانية مختلفة، لا بد أن تحتوي في مضامينها على حقائق في غاية الأهمية بالنسبة للفلسطينيين، والتاريخ الفلسطيني. فهي لا تعتبر مصدراً للمعرفة حول الأحداث والصراعات السياسية فحسب، وإنما هي كما يؤكد الباحثون والمؤرخون مصدر غني للمعرفة حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في فلسطين.

ومن جانب آخر فإن البحث في هذه الأرشيفات يشير إلى المجموعات التي لا يمتلكها الفلسطينيون، فقسم كبير منها موزع في المؤسسات الصهيونية، مثل الجامعة العبرية، وأرشيف الدولة، وغيرها، والتي استولى عليها الصهاينة خلال حرب 1948 من الأفراد، والمؤسسات، والبيوت الفلسطينية، والمكتبات العامة والخاصة. وبامتلاك "إسرائيل" لهذه الأرشيفات فقد حرمت

⁸⁵ Derrida, P. 17.

⁸⁶ سرور، سجلات محكمة القدس الشرعية، ص 23.

الفلسطينيين من امتلاك الأدوات المعرفية اللازمة لكتابة تاريخهم الحقيقي كما حدث فعلا، فأبرزت منها ما يلزمها لتبرير مشروعية الدولة، وغيبت منها ما يدينها كمشروع احتلالي.

وقسم آخر من هذه الأرشيفات موزع في مؤسسات تابعة للدول العربية التي شاركت في حرب 1948، كمركز التوثيق والمخطوطات والنشر في الجامعة الأردنية، ووزارة الأوقاف، ودائرة الطابو والأراضي في عمان، ومؤسسة الدراسات العربية في القاهرة، وقد يكون لمثل هذه الأرشيفات أهميتها في تشكيل معرفة حول حقائق وأحداث معينة تتعلق بالفلسطينيين في فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية، أو الحكم المصري في غزة، إلا أنه من البديهي أن هذه الأنظمة لن تسمح بالكشف عن مواد قد تشير إلى أي قصور يمس بالمؤسسين الأوائل، أو بمصداقيتهم ونزاهتهم أمام شعوبهم. بل وقد تلجأ إلى إبراز ما قد يعزز من مكانتهم ودورهم في الصراع العربي الإسرائيلي.

ولا تقتصر مشكلة الأرشيفات في الدول العربية على موضوع النظم السياسية، والرقابة التي تفرضها على هذه الأرشيفات، ففي أغلب الأحوال كما يرى الباحث الدكتور صالح عبد الجواد "لا يوجد في العالم العربي مجتمع مدني ذو تقاليد عريقة، وآليات منهجية للتوثيق من جمع، وحفظ، وتصنيف، ووضع الوثائق تحت تصرف الباحثين حتى عندما تسمح النظم والقوانين".⁸⁷

ومن الكنوز الأرشيفية التي لا يمتلكها الفلسطينيون، والتي تشكل مصدرا أوليا هاما في دراسة تاريخ فلسطين، الأرشيف العثماني الموجود في تركيا، والذي يعتبر الأرشيف الأغنى في العالم حيث يضم عددا كبيرا من المواد الأرشيفية التي يقدر عددها بأربعين مليون وثيقة تشمل عددا من القوانين والأنظمة والوقفيات والرسائل والحجج الشرعية، التي لم يخضع منها للتصنيف إلا ما يقدر بعشر عدد الوثائق أي ما يقرب من أربعة ملايين وثيقة، لذا فالكثير منها لا يزال مجهولا.⁸⁸

⁸⁷ عبد الجواد، صالح. (2008). "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام المصادر الشفوية". نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات. مصطفى كعبا (محرر)، حيفا: مدى الكرمل، ص 39.

⁸⁸ العسلي، وثائق مقدسية، ص 37.

ومثل هذا الكم الهائل من الأرشيفات المبعثرة والتي لا تلقى الاهتمام اللازم في جمعها وتصنيفها وتنظيمها وفهرستها، إنما يحتاج إلى مجهود دولة بمؤسساتها وبأحاديثها وعلمائها ومؤرخيها، ومقدرات مالية ضخمة، لاستيعاب النقص في المختصين من الأرشيفيين المتدربين، وأمناء المكتبات، والعاملين بتكنولوجيا المعلومات، وذوي الاختصاص بحفظ هذه الأرشيفات وصيانتها وإتاحة الوصول إليها بالشكل السليم. والأهم من ذلك أنها تحتاج إلى وعي بأهمية هذه الأرشيفات في إعادة كتابة تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وتحويلها من مجرد مصادر أرشيفية مهملة إلى رواية تاريخية متكاملة لفئة اجتماعية لم تستلب ذكورها وتفقد حقيقتها في أرضها وحسب، وإنما فقدت حقيقتها في كتابة تاريخها.

ومن زاوية أخرى يتضح في هذه التصنيفات للأرشيفات بأنه مع وجود وثائق وأوراق فلسطينية تعود إلى فترات الانتداب و حرب 1948، إلا أن هناك نقضا خطيرا في الوثائق التي تحمل "البعد الإنساني العميق" لهذه الحرب، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، منها: انشغال الفلسطينيين والعرب بمتابعة مجريات أحداث الحرب، وعدم الانتباه إلى ضرورة توثيق عمليات التهجير وأحداث النكبة في جميع القرى والمدن الفلسطينية المختلفة، ومن ناحية أخرى لم تكن معاناة الفلسطينيين وآلامهم من اهتمامات بريطانيا⁸⁹، أو الولايات المتحدة، لذا لن يجد الباحث في الأرشيفات العربية أو الغربية ما يصور أحداث الحرب ببعدها الإنساني.

ولن يتمكن المؤرخ والباحث في تاريخ فلسطين من القفز عن هذا البعد في كتابة التاريخ، وأصبح هناك ضرورة ملحة لتعبئة هذا النقص بالرجوع إلى مصادر أخرى في كتابة التاريخ، كالرواية الشفوية التي تروى على لسان من عايشوا أحداث النكبة وعاصروها، والذين يتناقصون يوما بعد يوم كلما مضى التاريخ بعيدا عن عام 1948.

ومن هنا فإن شتات أرشيفات فلسطين، ووجود عدد منها في الدول العربية، ووقوع عدد آخر تحت سيطرة الصهاينة والدول الاستعمارية، يقود إلى ما يسمى بـ "عنف الأرشيف"، الذي من شأنه أن ينتج رواية تاريخية منحازة لمصالح الأنظمة العربية أو الاستعمارية.

⁸⁹عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص46.

الفصل الثالث

الأرشيف الوطني الفلسطيني

الفصل الثالث

الأرشيف الوطني الفلسطيني

تمهيد

التعريف بمؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني

يعرف الأرشيف الوطني الفلسطيني نفسه بأنه "مؤسسة فلسطينية عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخضع لإشراف مجلس الوزراء، ومسؤولة عن حفظ وحماية وتسهيل تداول المادة الأرشيفية الإدارية والتاريخية على اختلاف أشكالها". كما يؤكد في تعريفه على أنه "ذاكرة الأمة باعتباره المكان الحصين الذي تحفظ فيه كافة الوثائق والمستندات والسجلات بصورة دائمة، ويعتبر مصدرا خاصا للمعلومات، ليس فقط للدارسين والباحثين وإنما لأجهزة ودوائر ووزارات الدولة بوصفه ذاكرتها ومرجعها الأساسي"⁹⁰.

وقد بدأ التفكير الفعلي بضرورة إنشاء أرشيف وطني فلسطيني أو دار للسجلات العامة لدولة فلسطين مع بداية تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أواخر العام 1994، حيث تمت مصادقة الرئيس الراحل ياسر عرفات على تشكيل لجنة تحضيرية بتاريخ 13 أيلول 1995، وهذه حسب ما أورد الموقع الإلكتروني للأرشيف الوطني الفلسطيني كانت بداية التخطيط العملي في هذا المجال، فقد عملت اللجنة والتي ضمت في عضويتها عددا من المختصين في مجالات مختلفة وبرئاسة مدير عام الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام الفلسطينية آنذاك د. محمد بحيص وعلى مدار عام ونصف على "إنجاز معظم الخطط

⁹⁰الموقع الإلكتروني للأرشيف الوطني الفلسطيني. <http://www.pnac.ps/arabic/index.php?pagess=about1>

والمهام التي أنيطت باللجنة وفي مقدمتها المشروع التفصيلي الرئيس والذي أطلق عليه "خطة التطوير الوطنية NDP وبمساعدة الخبير البريطاني مايكل روبر حيث قدرت تكاليف تطبيق تلك الخطة بكافة مشمولاتها بحوالي 14 مليون دولار".⁹¹

وبتاريخ 11 أيار 1997 تم تعيين د. محمد بحيص مدير عام الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام الفلسطينية بموجب قرار صادر عن الرئيس ياسر عرفات، للعمل على استكمال التحضيرات والخطط اللازمة لإقامة الأرشيف الوطني وتنفيذ "هذا المشروع السيادي بالمفهوم الحديث للدولة".

ويعلن الأرشيف الوطني الفلسطيني عبر النشرات الصادرة عنه، أو من خلال الموقع الإلكتروني التابع له، عن الدور الذي يقوم به كمؤسسة وطنية، وأحد أجهزة الدولة المكلفة بالحفاظ على الوثائق بنوعها الإدارية والتاريخية، تحت شعار "ذاكرة الدولة وذاكرة الأمة"، فهي من جهة تؤكد سعيها إلى أرشفة وتوثيق أوعية المعلومات المنشأة في المؤسسات العامة والهيئات الخاصة وحفظها وحمايتها، ومن جهة أخرى تهدف إلى استعادة وجمع وحفظ الأرشيف التاريخي المتعلق بفلسطين والموجود في أرشيفات الهيئات والمنظمات والمؤسسات والمكتبات المحلية والإقليمية والدولية. كما تضع ضمن أهدافها تقديم المعونة الفنية في مجال الأرشيف للمؤسسات العمومية والهيئات الخاصة ومساعدتها على إعداد برامج للتصرف في وثائقها، والمصادقة على جداول فترات الاستبقاء، ومراقبة ظروف حفظ الأرشيف الجاري والوسيط التابع للمؤسسات العمومية والهيئات الخاصة، بما ينسجم مع المعايير والمقاييس والتعليمات الصادرة عن المؤسسة، وكذلك إعداد ونشر وسائل البحث لتمكين المستفيدين من الوصول للمعلومات، وفي مجال تصنيف الوثائق من حيث إمكانية فتحها للباحثين تعلن عن سعيها إلى تنظيم الاطلاع على الوثائق داخل الأرشيف حسب القوانين واللوائح السارية في دولة فلسطين، كما تؤكد على ضرورة نشر الوعي بأهمية الأرشيف من خلال الوسائل المختلفة (الإعلام، الندوات، المؤتمرات والمعارض)، والقيام بتدريب وتأهيل العاملين في مجال الأرشيف، وتمثيل فلسطين في المؤتمرات والمنتديات المحلية والإقليمية والدولية، وإعداد اللوائح والمعايير الفنية لحفظ وتنظيم الأرشيف.

⁹¹ نفس المصدر السابق.

الأرشيف الوطني الفلسطيني: دراسة ميدانية

انطلاقاً من الكم الهائل من الأرشيفات المتعلقة بفلسطين التي أشارت إليها هذه الدراسة، وما تتطلبه من جهد ووعي واهتمام من قبل الدولة ومؤسساتها، فقد قامت الباحثة بدراسة ميدانية للاطلاع على طبيعة وحجم الدور الذي يقوم به الأرشيف الوطني الفلسطيني في جمع وحفظ الأرشيفات التي تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للفلسطينيين، لا من أجل إثبات حقوق الأفراد أو الحصول على معلومات إدارية أو سياسية أو قضائية وحسب، بل وأهميتها كذلك في ترسيخ الهوية الوطنية، والمواطنة، والذاكرة الجماعية، في الوقت الذي تنامي فيه الاهتمام العالمي بالأرشيفات، وسعي الدول إلى إنشاء دور الأرشيفات الوطنية والقومية، وتكريسها لها الجهد والمال والوقت، خدمة لمصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية.

وخلال دراسة الدور الذي يقوم به الأرشيف الوطني الفلسطيني كمؤسسة وطنية، لا يمكن إغفال خصوصية الحالة الفلسطينية، والمعوقات التي تواجه طاقم الأرشيف في تحقيق الأهداف المعلن عنها من قبل المؤسسة، حيث أن أكبر المشكلات التي يواجهها الأرشيف الوطني الفلسطيني شتات الأرشيفات المتعلقة بفلسطين في أنحاء مختلفة من العالم، والذي يجعل مهمة تجميعها أو الحصول على نسخ منها مهمة غير يسيرة، إضافة إلى السرية على الوثائق في بعض الدول وعدم إتاحة الفرصة للباحثين لدراساتها مما يسهم في تدني كفاءة الخدمات المتوقع الحصول عليها من الأرشيف. ومن ناحية أخرى يشير المسؤولون في الأرشيف الوطني الفلسطيني إلى معوقات أخرى تتعلق بتدني مستوى الوعي لدى أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الاهتمام بالأرشيفات كمادة تاريخية هامة، والافتقار إلى الدعم المالي اللازم للنهوض بمشروع الأرشيف الوطني، والتأخر بإقرار قانون الأرشيف الوطني اللازم لتنظيم عمل المؤسسات الأرشيفية.

وقد قام الأرشيف الوطني بوضع استراتيجية وطنية للتوثيق والأرشفة في آذار 2010 بهدف تطوير العمل الأرشيفي والنهوض بمقوماته، وذلك بالتعاون مع المجلس الدولي للأرشيف (ICA) الذي حاز فيه على عضوية كاملة من الفئة (A)، والفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف (أرابيكا)، اللذان يعملان على تقديم الدعم للأرشيفات العربية وتبني مشروعاتها،

وتضع مشروع الأرشيف الوطني الفلسطيني في صدارة اهتماماتها كما أعلن عن ذلك رئيس الفرع الإقليمي العربي (أرابيكا)⁹²، وهما بدورها يرتبطان بعلاقات تعاون مع المؤسسات الدولية مثل اليونسكو، والمنظمة العربية للثقافة والعلوم (إيسيسكو) وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية بالأرشيف.

ويعمل طاقم الأرشيف المكون من عشرين موظفاً بين رام الله وغزة على القيام بالمهام المختلفة، كما يعلن عن ذلك الأرشيف الوطني الفلسطيني، من تدريب الأرشيفيين، وإنجاز بعض الدراسات التوثيقية، وإجراء دراسات مسحية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لتقييم العمل الأرشيفي فيها. وقد أثارت الزيارة الميدانية لموقع الأرشيف في مقره الكائن في بيتونيا، ومن خلال استكشاف الموقع الإلكتروني التابع له، تساؤلات منهجية حول قدرة هذا الأرشيف على أداء رسالته والقيام بدوره كمؤسسة وطنية فاعلة، ترتقي إلى مستوى الحاجة التي يتطلبها الواقع الفلسطيني.

ورغم محاولات الأرشيف أداء دوره كمؤسسة وطنية ووضع استراتيجية للتوثيق والأرشفة لتقديم الخدمات الأرشيفية على ثلاثة مستويات: جمع الوثائق الإدارية من مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية وتصنيفها وترحيلها إلى مبنى الأرشيف، وجمع الوثائق التاريخية من المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وإتاحة وصول الخدمات الأرشيفية للمستفيدين من باحثين ومتخصصين يدويا وإلكترونياً، إلا أن واقع الحال يؤكد وجود الكثير من المشكلات التي تقف حجرة أمام إنشاء أرشيف وطني يحتزن فيه "ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة"، ويسهم بشكل حقيقي في أداء دوره في تقديم مادة تاريخية كافية للباحثين والمؤرخين لرسم معالم التاريخ الفلسطيني وتشكيل رواية تاريخية حقيقية كما حدثت فعلاً.

فعلى صعيد جمع الوثائق الإدارية فقد تراكم عدد كبير من السجلات والأرشيفات في المؤسسات المختلفة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي من المفترض أن تحتفظ بها تلك المؤسسات مؤقتاً إلى حين انتهاء صلاحيتها، أي بعد 15 سنة من إنشائها، ثم يتم ترحيلها إلى الأرشيف الوطني حيث يتم فرزها وتصنيفها وإتلاف ما يجب إتلافه منها. إلا أن هذه السجلات لا تزال قابعة في مخازن تلك المؤسسات وفي ظروف تخزين سيئة، ودون القيام بأي عمل أرشيفي لتنظيمها والعناية بها.

⁹² كلمة الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف التي قدمها الدكتور رفعت هلال في المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في آذار 2010.

وقد قام الأرشيف الوطني بدراسة مسحية هامة عام 2007⁹³، للتعرف على واقع العمل الأرشيفي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلصت إلى نتائج تشير إلى المشكلات الكبيرة التي يعاني منها العمل الأرشيفي، كما خرجت الدراسة بتوصيات تشير إلى أهمية التعاون بين الأرشيف الوطني الفلسطيني والمؤسسات والوزارات للتغلب على المشكلات القائمة، وضرورة العمل على زيادة عدد العاملين والمتخصصين والأرشيفيين لسد النقص المهني في حقل الأرشيفات، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إدارة الوثائق وصيانتها وحفظها، وإتاحة الأرشيفات للجمهور للاطلاع وإفادة المستفيدين من الباحثين والطلاب والجامعات ومراكز البحوث. إلا أن نتائج هذه الدراسة وبعد خمس سنوات من إجرائها لم تفضي إلى تغيير عملي في الواقع، ولا زالت هذه السجلات مهملة دون عناية، والتي تقع مسؤوليتها على الأرشيف الوطني الفلسطيني كما ورد في الدراسة نفسها.

"..... ولكون الوثيقة الإدارية تتصف بالتراكمية السريعة، واحتلالها للأمكنة والخزائن بسرعة كبيرة، الأمر الذي أرهق الإدارات الحكومية مالياً وبشرياً، وأصبح توفير الأمكنة لحفظها من المشكلات الكثيرة التي تواجه هذه الإدارات، فقد ظهرت أهمية تدريب وتأهيل العاملين على ضبط وحفظ الوثائق والسجلات في الإدارات الحكومية، وبدأت الإدارات في إقامة ما يعرف بمراكز السجلات في داخل مقراتها يتم نقل الوثائق المنتهية الصلاحية إليها، مع الإبقاء على السجلات والوثائق الجارية في دوائرها. ولعدم مقدرة العاملين في مراكز السجلات على الاحتفاظ بالسجلات والوثائق بصورة دائمة من جانب، وعدم إجازة القوانين والأنظمة لعمليات فرز الوثائق وتقييمها، وتحديد الوثائق التي يجب الاحتفاظ بها وتلك التي يجب إعدامها (إتلافها)، فقد أنيطت هذه المهمة بالأرشيف الوطني للدولة، إذ طلب من تلك الإدارات إجراء عملية ترحيل السجلات حسب الأنظمة والقوانين إلى أرشيف الدولة، والذي يقوم بدوره بتقييم الوثائق والاحتفاظ بما يجب الاحتفاظ به، والتخلص من المواد غير الوثائقية، وفق معايير استحدثت في علم الأرشيف الحديث. وعند دخول الوثائق إلى الأرشيف الوطني أو

⁹³ منشورات الأرشيف الوطني الفلسطيني. (2007). واقع العمل الأرشيفي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مسحية)، رام الله: مجلس الوزراء.

القومي، فإن الوثائقي يقوم بعمليتين أساسيتين هما "الترتيب" و"الوصف الأرشيفي"، والذي يشمل التصنيف، والفهرسة، والتكشيف معاً...⁹⁴.

وتحليل مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني أسباب ذلك الى عدم وجود أمكنة لترحيل هذه السجلات، أو قلة الإمكانيات المادية اللازمة لحفظ هذه السجلات، والوعي المحدود للعاملين في تلك المؤسسات في التعامل مع الأرشيفات وقلة أعداد الأرشيفيين والمتخصصين، وقد يكون في الأرشفة الإلكترونية حلاً لتلك المشكلات والتي تنبعت إليها المؤسسة حين أفردت فصلاً كاملاً في دراستها عن الواقع الأرشيفي، لأهمية الأرشفة الإلكترونية في التقليل من الجهد البشري والمادي، وحل مشكلة تخزين السجلات المتراكمة.

"...إن التطورات الحديثة عبر شبكات "الانترنت والانترانت والاكسترنات" أتاحت الفرصة لربط أجزاء المؤسسات مهما تباعدت المسافات بينها، بنظام عمل متكامل موحد من خلال إنشاء السجلات الإلكترونية وحفظها وتبادلها ونقل البرمجيات إلى أي نقطة متصلة بالشبكة في أي مكان في العالم. من هنا بدأ التفكير في الاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليات توثيق المعلومات إلكترونياً، نظراً لقدرتها الهائلة في مجالات ضبط تدفق المعلومات، وتبويبها وتصنيفها، وفرزها، وآليات استرجاعها، والإجابة السريعة عن كل الاستفسارات، بالإضافة إلى مقياس الجودة لنتائج البحث والوصول إلى المعلومات الأرشيفية من خلال أدوات البحث المتعددة...، وتهدف الأرشفة الإلكترونية إلى الحد من تضخم أحجام الأرشيف (مادياً) في أقل حيز ممكن مع ضمان تحقيق كافة المتطلبات لعمليات الحفظ الخاصة بالبيانات الأرشيفية، من ضمان سرية، وأمن المستندات، والتقليل من احتمالات التلف والضياع، وتقليل الجهد البشري في كافة الإجراءات الفنية...⁹⁵.

ومن ناحية أخرى فإن نظرة على الدورات التدريبية وورش العمل التي أقامها الأرشيف الوطني منذ بدايات تأسيسه تشير إلى العدد المحدود وغير الكافي من الدورات والتي لا تسد الحاجة إلى بناء هيكل أرشيفي قادر على القيام بعبء الأرشفة التي

⁹⁴ نفس المصدر، ص 46.

⁹⁵ نفس المصدر، ص 47.

تحتاجها المؤسسات والوزارات، حيث لا يتجاوز عددها منذ إنشاء الأرشيف الوطني الفلسطيني أي منذ أكثر من 15 سنة 9 دورات في كل من الضفة وغزة، آخر تلك الدورات كانت في 2008، لمناقشة الدراسة التي قام بها الأرشيف عن واقع العمل الأرشيفي في مؤسسات ووزارات السلطة والتي أفضت إلى نتائج تشير إلى حجم المشكلات في عملية الأرشيف.

أما على صعيد الوثائق التاريخية المتعلقة بفلسطين، فإن مجموعات الأرشيفات المتوفرة في مكتبة الأرشيف، هي أعداد قليلة جدا قياسا بما هو متوقع وجوده في دار أرشيف وطنية، فهي مكونة من ملفات تحتويها خزانة رفوف حديدية، متر × مترين تقريبا، تحت تصنيفات: وثائق عثمانية، اتفاقيات ومعاهدات، العملة الفلسطينية، ملفات المعتقلين، ووثائق خاصة بالاجتياح الإسرائيلي لنابلس، شخصيات فلسطينية، ملفات الشهداء، الأرشيف الصحفي للمعتقلين، ووثائق فلسطينية في الأرشيف البريطاني، ووثائق فلسطينية في الأرشيف الكندي، بطاقات فهرسة، ملف باسم القدس، ووثائق وصور لهدم البيوت في غزة، ملف للمفقودين، وانتهاكات إسرائيلية.

وفي قسم آخر من مبنى الأرشيف، يظهر عرض لبعض الصور الخاصة بالمجازر والانتهاكات الإسرائيلية، وصور لشخصيات فلسطينية، وبعض الخرائط القديمة لفلسطين، وصور لبعض الأنشطة التي قام بها الأرشيف، ونسخ مصورة عن بعض الوثائق العثمانية. وفي غرفة مغلقة كتب عليها اسم "وثائق عثمانية"، عرض مجموعة وثائق أصلية ومصورة، عددها لا يتجاوز العشرات، بعضها عثماني وبعضها وثائق حديثة.

وهذه الوثائق في مجملها من حيث العدد والمضمون إذا ما قورنت بأعداد وأنواع الأرشيفات التي صنفتها هذه الدراسة، والتي تتعلق بتاريخ فلسطين على مر الفترات التاريخية المختلفة، والموجودة داخل فلسطين وخارجها، فهي مجموعات قليلة جدا ولا تكاد تذكر لا من حيث أعدادها ولا مضمونها.

وهذا يعني أنه لم يتم العمل بشكل جدي على استعادة الوثائق التاريخية من المؤسسات والهيئات والمراكز الأرشيفية من داخل فلسطين أو خارجها، وهذا لا ينسجم مع الأهداف التي أعلنتها مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني بضرورة العمل على جمع الوثائق التاريخية الخاصة بفلسطين وتوفيرها للباحثين، مع أن إمكانية التعاون مع المؤسسات المحلية والحصول على نسخ من

هذه الوثائق وتيسير وصول الباحثين إليها أمر متاح، وليس هناك عقبات جدية تمنع من الحصول عليها، غير أنهم في الأرشيف الوطني لا يتطلعون إلى ضم هذه المجموعات في الوقت الراهن ولا يعتبرونها على سلم أولوياتهم. ومن جهة ثانية فإن عضوية الأرشيف الوطني الفلسطيني في المجلس الدولي للأرشيف، والفرع الإقليمي العربي (أرابيك)، وحصول فلسطين على عضوية كاملة في منظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، هي مبررات تتيح لها فرصة الضغط على بعض الدول للحصول على الأرشيفات المتعلقة بفلسطين، خاصة وأنها تحت غطاء قانوني يشرع حماية الممتلكات الثقافية للدول حتى في حالة الحرب أو النزاع المسلح.

وحتى في حالة حصول الأرشيف الوطني على أرشيفات من بعض الدول، كما صرح مسؤول في الأرشيف حول حصولهم على أرشيف الطابو العثماني من تركيا، فهم يحيطونه بسرية تامة، ويشيرون إلى احتفاظهم به في السفارة الفلسطينية في تركيا، وذلك بذريعة الخوف من استيلاء الاحتلال عليه، إلا أنه ومع التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام التقنيات الحديثة، دخلت تغييرات جوهرية في مجال حفظ الوثائق وصيانتها وحمايتها، بحيث لم تعد تقتصر سلطة الأرشيف على الوثائق الورقية، بل توسعت لتشمل الوثائق الإلكترونية، وبات هناك العديد من الوسائل التي تحول دون سرقة الأرشيفات أو تزويرها، وإمكانية لضمان حماية الأرشيف من خلال وجود عدد من النسخ موزعة في أماكن متعددة ضمن خطة معدة دون الحاجة إلى إمكانيات كبيرة أو حيز مكاني كبير. وبهذا لم تعد مسألة استيلاء الاحتلال على الأرشيفات أو تزويرها سببا كافيا لإخفائها والحيلولة دون دراستها وتمكين الباحثين من الاستفادة منها، خاصة وأن أهمية أرشيف الطابو العثماني الذي حصلت عليه المؤسسة لا تنحصر في كونه يشكل مادة غنية للمؤرخين والباحثين في تاريخ فلسطين بل أنه يشكل دليلا قاطعا على الحق الشرعي للفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية.

وبما أن مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني تعاني من مشكلات في مجالي "ذاكرة الدولة" أي الوثائق الإدارية التابعة للمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، و"ذاكرة الأمة" أي الوثائق التاريخية، فمن المؤكد أن لهذا تبعات على أداء الأرشيف اتجاه الخدمات التي يقدمها للمستفيدين، من حيث إتاحة الوصول إلى المعلومات والأرشيفات، فلا يمكن للأرشيف أن يقدم

خدمات بما لا يمتلكه، بما أنه لا يحتوي أيا من الوثائق الإدارية الخاصة بمؤسسات السلطة الوطنية، ولا يحتوي إلا على القليل جدا من الوثائق التاريخية.

ولأن دور الوثائق الوطنية في كل الدول تعتبر إحدى أجهزة الدولة الخدمية التي ينتظر منها تقديم الخدمات المختلفة، فإنه كان من المتوقع وبالنظر إلى خصوصية الحالة الفلسطينية أن يكون هناك اهتمام من الأرشيف الوطني الفلسطيني بموضوع الرواية الشفوية التي أكد الباحثون والمؤرخون على أهميتها لكتابة تاريخ فلسطين، تحديدا مع وجود نقص حاد في الأرشيفات التي توثق لأحداث فترة النكبة التي شكلت منعطفا تاريخيا مفصليا في حياة الفلسطينيين، تحولوا بعدها إلى جماعات مهمشة دون أرض ودون تاريخ، مما يجعل من الضرورة بمكان اعتبار الرواية الشفوية مصدرا يستحق العناية والاهتمام من قبل المؤسسة واستخدامه كمادة أرشيفية للرجوع إليها في كتابة التاريخ الفلسطيني واستكمال ما غاب من الوثائق، وكأداة لإدانة الممارسات الاحتلالية في تفرغ الأرض من سكانها.

إلا أنه وفي الوقت الذي تثنى به مؤسسة الأرشيف وعلى لسان مسؤوليها الجهد الذي تقوم به جامعة بيرزيت في مجال جمع الرواية الشفوية، تؤكد على عدم اهتمامها بهذا المجال معللة ذلك بأن الأرشيف "غير معني بإنشاء الوثيقة، بل بدراساتها"، ولكن واقع الحال يشير إلى قصور ليس في إنشاء الوثيقة وحسب، بل وأيضا في دراستها، حيث أن الزيارة الميدانية للأرشيف كشفت عن عدم وجود باحثين أو متخصصين في دراسة الوثيقة، هنالك دائرة أبحاث ومدير للدائرة دون باحثين، كما أنه لا يتوفر لدى المؤسسة أو على موقعها الإلكتروني كشافات أو فهرس أو ملخصات تشير إلى أبحاث قامت بها المؤسسة باستثناء بعض المسوحات الميدانية وبعض الإصدارات.

وفي المحصلة فإن مناقشة النتائج التي أفضت إليها الزيارة الميدانية لمؤسسة الأرشيف تؤكد وجود مشكلات حقيقية على مستوى "ذاكرة الدولة وذاكرة الأمة"، فلا وثائق إدارية تحفظ ذاكرة الدولة، ولا وثائق تاريخية تحفظ ذاكرة الأمة، ولا مبنى ملائم ومعد لحفظ الوثائق، ولا برنامج أرشفة إلكترونية، ولا مختصين أو باحثين أو أرشيفيين للقيام بالدور المطلوب من مؤسسة أرشيف وطنية، ولا جهود حقيقية في استرجاع ما سلب من أرشيفات فلسطين، ولا ذاكرة شفوية تسد النقص في الأرشيفات المكتوبة، ولا تعاون بينها وبين المؤسسات غير الحكومية للعمل على تجميع الأرشيفات المحلية داخل فلسطين في مكان واحد لتسهيل

وصول الباحثين إليها وتوفير الوقت والجهد والأموال، ولا قدرة على إيصال المعلومات الصحيحة والدقيقة للباحثين والمستفيدين، عزت مؤسسة الأرشيف ذلك كله إلى مجموعة من الأسباب؛ عدم وجود مقدرات مالية كافية، وقصور الوعي لدى "أصحاب القرار" في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجميد قانون الأرشيف الوطني الفلسطيني.

مشروع قانون الأرشيف الوطني الفلسطيني

أصدرت مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني صيغة لقانون الأرشيف عام 2010، بهدف حفظ السجلات والوثائق الحكومية والتاريخية، إلا أنه لم يتم المصادقة على القانون من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بدعوى تعطل المجلس التشريعي عن أداء مهماته، مما أدى إلى حدوث مشكلات كبيرة في عمل مؤسسة الأرشيف الوطني كما يعلن المسؤولون، وذلك لحاجتهم إليه في تنظيم عمل الأرشيف واستخدامه كركيزة لمقاضاة المخالفين للبنود التي أوردها القانون وتنفيذ العقوبات بشأنهم انطلاقاً من حرص المؤسسة على "أمن الدولة والمصلحة العامة". وتعمل مؤسسة الأرشيف حالياً على الضغط على الحكومة من أجل إقرار القانون والمصادقة عليه.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه أن يتسم القانون بالشفافية وتنظيم الحريات، يتضح من خلال دراسة البنود التي يشتمل عليها القانون وجود ثغرات قانونية تتناقض مع ما هو منتظر منه، بل وفيه ما يشكل خطراً على عمل المؤسسات الأرشيفية والحريات الأكاديمية في وضع يتطلب تآزر الجهود وتنظيم الحريات دون تقييدها، وأبعد من ذلك أنه يشكل تقييداً على حريات الأفراد الخاصة.

ففي حال تم إقرار القانون سيكون ذلك من خلال رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية دون المرور بالقنوات القانونية لسن مثل تلك القوانين، ودون مشاركة المجلس التشريعي، وهناك إمكانية لفرض محتوى القانون بتحايل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وإصدار لوائح تشريعية.⁹⁶

أما بالنسبة لمحتوى القانون، فقد اشتمل على المهمات والصلاحيات التي تضطلع بها مؤسسة الأرشيف، وبنود متعلقة بحفظ الوثائق والسجلات العامة، والحالات التي يجوز فيها الاطلاع على الوثائق، والعقوبات التي يجب أن تنفذ في حال مخالفة أي بند من بنود القانون، إلا أنه لم يتضمن توضيح للهدف من القانون، ولم يشتمل على نص صريح حول نظام خاص بالأرشيفات الخاصة، واكتفى بتعريف للوثيقة الخاصة مع ربطها بالمصلحة العامة "...الوثيقة الخاصة: هي الوثيقة التي يملكها أي فرد من الأفراد أو جهة خاصة أو أي شخص اعتباري خاص ويكون لها صلة بالمصلحة العامة"⁹⁷.

وهذه اللغة المستخدمة في القانون تتيح لمؤسسة الأرشيف التدخل على كل المستويات بما فيها القطاع الخاص (أرشيف المؤسسات والأرشيف العائلي)، وتتيح لها امتلاك أي وثيقة خاصة لها صلة "بالمصلحة العامة"، بينما تحدد مالك الوثيقة شروط اقتنائها والتصرف بها، كما ورد في المادة 25 من القانون تحت عنوان مالك الوثيقة. فاستخدام تعبير "المصلحة العامة" هو "تعبير فضفاض"، يثير تساؤلات حول الجهة المخولة بتحديد "المصلحة العامة" ومن الذي يمتلك حق تحديدها، والمحددات والشروط التي يتم من خلالها تحديد "المصلحة العامة"، بحيث يسهل الاستنتاج في خاتمة المطاف أن الدولة ممثلة بمؤسسة الأرشيف الوطني هي الوحيدة التي تمتلك حق

⁹⁶تمت مناقشة بنود القانون وخطره على عمل المؤسسات غير الحكومية خلال ورشة عمل قام بها معهد إبراهيم أبو لغد في جامعة بيرزيت بتاريخ 2012/6/6، بمشاركة أساتذة القانون في جامعة بيرزيت، د. أحمد نصره، ود. محمود علاونة.

⁹⁷مادة (1) من الفصل الأول في مشروع قانون الأرشيف الوطني الفلسطيني لعام 2010 تحت عنوان "تعريف وأحكام عامة".

الفصل الرابع

الأرشيات الفلسطينية في الأرشيف الصهيوني

الفصل الرابع

الأرشفات الفلسطينية في الأرشيف الصهيوني

تمهيد

مهّدت الحركة الصهيونية قبل قرابة مئة عام لتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية، فاستجلبت تحت رعاية البريطانيين مئات آلاف اليهود، وأقامت عشرات التجمعات السكانية، بينها عدة مدن، ووضعت الأسس السياسية والاقتصادية والعسكرية، وربما الأهم من ذلك الأسس الثقافية أيضاً للدولة التي تم الإعلان عن قيامها في العام 1948، وفي العام ذاته كانت البنية التحتية للدولة قائمة وقوية.⁹⁸

تطلبت مرحلة بناء الدولة العمل على تعزيز قوتها وسلطتها، وإزالة العقبات والمشكلات التي تعترض عملية البناء، فكانت المشكلة الرئيسية من وجهة نظر صهيونية وجود السكان الفلسطينيين "غير اليهود" الذين ظلوا بعد قيام الدولة في منطقة مرشحة لتصبح دولة يهودية، والحل هو اختفاء هؤلاء السكان الذين يشكل وجودهم خطراً على أمن الدولة⁹⁹. ومنذ ذلك الحين تجري عمليات طمس وتغييب للأرض والسكان اتخذت ثلاثة أشكال رئيسية: التدمير المادي للممتلكات الفلسطينية وطرد الناس من منازلهم، والتمييز المنصوص عليها قانوناً ضد الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، والعملية الجارية للإبادة الثقافية التي تهدد الهوية الفلسطينية الجماعية في صميمها.¹⁰⁰ إذ يعد تدمير الممتلكات الثقافية في حالات الصراع

⁹⁸ سيغف، توم. 2009. "الذاكرة الإسرائيلية تبدأ من العام 1917". قضايا إسرائيلية، ع 36: 76-81.

⁹⁹ Mermelstein, Hannah. 2011. "Overdue Books: Returning Palestine's Abandoned Property of 1948". Jerusalem Quarterly, Institute of Jerusalem Studies, Vol. 47: PP 46- 64.

¹⁰⁰ Ibid, p. 47.

المسلح "أحد مظاهر سياسة الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، وطريقة للسيطرة على مجموعة معينة عن طريق القضاء على السجلات المادية من تاريخهم."¹⁰¹

لا تزال عملية الإبادة الثقافية التي بدأت مع دخول الصهاينة إلى فلسطين مستمرة حتى الوقت الحاضر، متخذة أشكالاً عديدة تبدو بشكل جلي مثلاً في سياسات محو الأسماء العربية للمدن والقرى الفلسطينية واستبدالها بأسماء توراتية وعبرية. غير أن أقسى عمليات الإبادة الثقافية التي تعرض لها الفلسطينيون منذ عام 1948 تلك التي تمثلت بالسيطرة على الأرشيفات والمكتبات عبر آليات ممنهجة تباينت ما بين السلب والنهب والمصادرة والحرق والإتلاف، والتي طالت المؤسسات المختلفة والمكتبات العامة والخاصة ومراكز الأبحاث، الأمر الذي أدى إلى ضياع معظم الإرث المكتوب للفلسطينيين، وتعرض وجودهم ومستقبلهم لخطر لا يقل وطأة عن الإبادة الجسدية والاقتلاع. "...مفهوم الإبادة الثقافية أكثر التباساً ولؤماً من الإبادة الجسدية على الرغم من أنه متمم لها ولا يقل عنها خطراً وتدميراً."¹⁰²

ولتبيان حجم الكارثة التي خلفتها عمليات الإبادة الثقافية ضد الفلسطينيين، لا بد من إلقاء نظرة على أهم الملفات الفلسطينية التي استولى عليها الصهاينة خلال حرب عام 1948 وما بعدها، وتبيان أماكن توزع تلك الملفات في المؤسسات الإسرائيلية، والكشف عن الوسائل والأساليب التي انتهجت لتدمير الأرشيفات الفلسطينية. وفي سياق ذلك، سيجري تقديم نماذج من المكتبات والمراكز البحثية الفلسطينية التي تعرضت للتدمير أو النهب من قبل الصهاينة، ونقل محتوياتها وتضمينها في المراكز الأرشيفية الصهيونية التي عنيت إسرائيل بإنشائها مباشرة بعد استيلائها على فلسطين. يلي ذلك البحث في الدوافع الصهيونية التي أدت إلى نهب الأرشيفات الفلسطينية وتدميرها.

¹⁰¹ Milligan, Ashlyn.2008. "Targeting Cultural Property: The Role of International Law". (Electronic version).

¹⁰² العكش، منير. (2009). أميركا والإبادة الثقافية لعنة كنعان الإنكليزية. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ص 140.

الأرشيقات الصامتة

يتضمن السياق التالي عرضاً لأهم الأرشيقات الفلسطينية التي جرى الاستيلاء عليها وإيداعها في الأرشيقات الصهيونية، وذلك بالاستناد إلى معلومات جمعها باحثون فلسطينيون عملوا في مؤسسات أكاديمية إسرائيلية، مثل الباحثين مصطفى كبه، ومحمود يزبك. وتأتي أهمية التعريف بالأرشيقات المنهوبة في إطار تقديم لمحة عامة حول ماهية تلك الأرشيقات، ومضامينها، وأعدادها، والمؤسسات الرسمية والشعبية المالكة لها أصلاً، وذلك بهدف تقدير حجم الكارثة التي ألمت بالفلسطينيين، إلى جانب محتهم في الاقتلاع والطرده، مما أدى إلى حرمانهم من الإفادة بتلك الأرشيقات في حفظ تاريخهم. من جهة أخرى، فإن تحديد ماهية تلك الأرشيقات يكشف بوضوح عن الخلفيات المتضمنة التي عمدت بالسياسات الصهيونية إلى تدميرها، وبالتالي إلحاق الضرر بالهوية الذاتية للفلسطينيين، وهو الأمر الذي دفع بالفلسطينيين إلى إدراك ضرورة خلق وابتكار أدوات أرشيفية ذات مفهوم جديد، تكون قادرة على القيام بكتابة تاريخهم من منظور آخر، وهو ما تتمحور حوله هذا الأطروحة. وتتضمن قائمة الأرشيقات المنهوبة الآتي:

أولاً- وثائق فلسطينية من العهد العثماني

وتغطي هذه الوثائق الفترة الممتدة ما بين أعوام 1815- 1917. وقد جرى إيداع هذه الوثائق في أرشيف دولة إسرائيل بعد الاستيلاء عليها. وتشتمل هذه الوثائق على:¹⁰³

- أرشيف حاكم قضاء القدس "أكرم بك" الخاصة بالأعوام 1906- 1908.

- مجموعة كبيرة من دفاتر النفوس التي ترجع إلى ما بين الأعوام 1876 و 1917، وتشمل 87 مجلداً من مختلف أنحاء فلسطين.

- دفاتر الطابو وسجلات الأملاك من أواخر القرن التاسع عشر، وتحتوي 107 مجلدات.

¹⁰³ يزبك، مصدر سبق ذكره، ص 86.

- مجموعة كبيرة للملفات العديد من دوائر الحكم أيام العثمانيين، وتشمل 490 مجلداً وملفاً، وتحوي في داخلها عشرات آلاف الوثائق، وأهمها سجلات دوائر الأملاك، وسجلات المحاكم الشرعية.

- عدد كبير من ملفات المستعمرات الألمانية في فلسطين، وخصوصاً مستعمرات حيفا ويافا والقدس، إذ يضم أرشيف المستعمرة الألمانية في حيفا جميع ملفات مجلس إدارة المستعمرة، ويحوي 91 مجلداً تغطي الفترة ما بين الأعوام 1881 و1951. ويحوي هذا القسم أيضاً ملفات خاصة بمجلس إدارة المستعمرة الألمانية المسماة بيت لحم الجليلية، التي أقيمت سنة 1902 في قضاء الناصرة، ويشمل أرشيف المستعمرة الألمانية في القدس مجموعة كبيرة من الملفات والمجلدات التي يزيد عددها على 300 ملف ومجلد، تبدأ تسجيلاتها من سنة 1879 وتمتد حتى عام النكبة. ويذكر يزيك¹⁰⁴ أن هذه الأقسام الثلاثة تغطي كل ما يتعلق بمشروع الاستعمار الألماني في فلسطين منذ سنة 1869، حين بدأ العمل بإقامة المستوطنة الألمانية في حيفا حتى سنة 1951، وحين طرد آخر المستوطنين الألمان من إسرائيل، حيث جرى الاتفاق مع الحكومة الألمانية على دفع تعويضات لأولئك الألمان الذين صودرت أملاكهم.

- جميع محتويات أرشيف القنصلية الألمانية في القدس، التي بدأت أولى مجلداتها سنة 1815، ويشمل هذا الأرشيف أكثر من 300 مجلد وملف تحوي عشرات آلاف الوثائق. ويشير يزيك إلى أن معظم محتويات أرشيفات القنصليات والمستعمرات الألمانية، تم تصويرها رقمياً، وهي متوفرة على موقع الأرشيف، وتفيد هذه الأرشيفات دارسي الاستعمار الألماني في فلسطين والعلاقات الألمانية بفلسطين، وكذلك المهتمين بأوضاع فلسطين والفلسطينيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كونها تشمل ملفات كثيرة تلقي الضوء على هذه الجوانب.

- مجموعات أخرى من المصادر التاريخية، منها مجموعة صغيرة من ملفات القنصلية البريطانية في القدس، والتي تبدأ أوراقها من سنة 1838 وتنتهي بنهاية الحكم العثماني؛ ومجموعات الوثائق التابعة لبعض المندوبين الساميين الذين عملوا في فلسطين، وخصوصاً تلك المحفوظة في أرشيفات كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد، حيث جرى تصويرها وإيداعها في هذا الأرشيف.

¹⁰⁴ نفس المصدر السابق، ص 87.

- مجموعة أرشيفية كاملة تابعة لأرشيف القنصلية النمساوية في القدس ما بين الأعوام 1903 حتى 1938. وتحتوي هذه المجموعة الضخمة 300 مجلد وملف في مختلف معاملات القنصلية النمساوية في فلسطين، وتم مؤخراً تصوير هذه المجموعة رقمياً، ويمكن دراستها وتنزيلها كاملة عبر الموقع الإلكتروني.

- مجموعة كبيرة من الملفات والمجلدات الفلسطينية التي تعود إلى أيام الدولة العثمانية. وهذه المجموعة لم يتم فهرستها مطلقاً، ولا تزال مبعثرة داخل صناديق في أقبية الأرشيف. وتجدر الإشارة إلى أنه قد جرى مؤخراً اكتشاف سجلات محكمة الناصرة الشرعية ومحكمة طبرية الشرعية داخل تلك الصناديق.

ومن اللافت للنظر ما أشار إليه يزبك¹⁰⁵ حول وجود أرشيفات فلسطينية جرى تصنيفها تحت عنوان "وثائق متروكة"، وهو الاسم الذي أطلقته المؤسسة الإسرائيلية رسمياً على أملاك اللاجئين الفلسطينيين مما بقي في فلسطين بعد طردهم، حيث جرى اغتصامها وبيعها أو تدميرها وإخفاءها. ويشمل هذا القسم من الوثائق المتروكة ما بين الأعوام 1914-1948 العديد من الوثائق الفلسطينية التي ترجع إلى العهد العثماني، والتي لم تخضع للتصنيف نحائياً.

ثانياً- وثائق فلسطينية من عهد الانتداب البريطاني

استولت إسرائيل على مجموعة ملفات ووثائق تعود إلى دوائر حكومية عملت في عهد الانتداب البريطاني، وضمتهما إلى أرشيف الدولة. بعض هذه الأرشيفات مدرج على الموقع الإلكتروني لأرشيف الدولة، وبعضها الآخر غير متاح للاطلاع إلا داخل قاعة الأرشيف وحسب. وتشتمل هذه الأرشيفات على:

¹⁰⁵ نفس المصدر السابق، ص 87.

- آلاف الملفات التابعة لوزارة المستعمرات ووزارة الخارجية، و رئاسة الوزراء البريطانية، والتي قام أرشيف الدولة بتصويرها على شكل مصغرات (ميكروفيلم)، إضافة إلى ملفات أخرى تابعة لدوائر حكومية متعلقة بفلسطين زمن الانتداب، مثل ملفات المندوب السامي، وملفات المدعي العام، وملفات دائرة الهجرة، ودائرة الصحة، ودائرة الزراعة، وغيرها من الدوائر.

- أرشيف الدائرة القضائية، ويشمل مجموعة كبيرة من ملفات الجهاز القضائي المدني منذ 1898 حتى سنة 1948. ويضم هذا الأرشيف، بحسب ما أورده زيبك¹⁰⁶، ملفات: محكمة بداية القدس، ومدعي عام القدس ومحكمة لواء يافا، ومحكمة لواء حيفا، ومحكمة لواء الناصرة، ومحكمة لواء الشمال، وملفات محاكم لواء الجنوب وألوية المركز والجليل. وثمة مجموعة من ملفات المحاكم الشرعية تبدأ من سنة 1874، وتشمل سجلات محاكم يافا والناصرية وطبرية وحيفا وصفد، وقد تمّ تصوير هذه المجلدات ونقلها كمصغرات (ميكروفيلم).

- ملفات وأوراق خاصة: وهي وثائق تقع في أرشيف الدولة تحت تصنيف "مجموعات وأرشيفات خاصة" تعود للفترة ما بين 1918-1948، يصل عددها إلى 2827 ملفاً، وتضم عشرات آلاف الوثائق التي تركت في فلسطين بعد النكبة، وتشتمل على مناشير لتنظيمات وحركات سياسية، ووثائق وصحف تابعة لها، ووثائق ملكية أراضي، ومخلفات شخصية لمكاتب أو مكاتب شخصيات فلسطينية بارزة. وتضم هذه الأرشيفات ما يلي:

- جميع أوراق اللجنة العربية العليا، والتي كانت عشية النكبة أهم مؤسسة سياسية في فلسطين.

- 26 ملفاً من ملفات جيش الإنقاذ تعود إلى الأعوام ما بين 1946-1948.

- عشرات الملفات الخاصة بالحاج أمين الحسيني، وعشرات غيرها تخص قيادات فلسطينية أخرى، مثل رئيس بلدية القدس روجي الخالدي، والمحامي جورج أنطونيوس، والمحامي أنور نسيبة، وداود الدجاني، والدكتور عزت طنوس وغيرهم.

- ملفات تعود إلى منظمات فلسطينية مختلفة، مثل نوادي الشباب، ونوادي الفتى العربي، وملفات الغرفة التجارية العربية بالقدس، والعديد من ملفات مقاولي البناء.

¹⁰⁶ نفس المصدر السابق، ص 88.

- مجموعة ملفات تخص القنصليات العربية التي عملت بالقدس، كالقنصلية السعودية والعراقية والمصرية وغيرها.
- 1493 ملفا استولت عليها إسرائيل من مكاتب محامين فلسطينيين من مختلف أنحاء البلاد.
- أرشيفات مؤسسات الحكم الأردني في الضفة الغربية والقدس، وملفات مؤسسات الحكم المصري على قطاع غزة.
- مجموعات أخرى من الوثائق الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل، مثل وثائق اللجان القومية الفلسطينية من مدن متعددة، بالإضافة إلى مئات الصور الشخصية للقادة الفلسطينيين الذين أثاروا اهتمام القوى العسكرية الصهيونية، ضمتها إسرائيل إلى أرشيف عصابة الهاجاناة.
- أرشيفات البلديات التي ازدهرت قبل النكبة، حيث قامت القوات الصهيونية بنسفها والاستيلاء عليها، فتبعثرت محتوياتها، أو نقلت إلى أماكن لم يعلن عنها، ولم تصنف محتوياتها حتى اليوم.
- إن تلك الوثائق، رغم صمتها، تتكلم عن أحوال البلد والأهالي، ففيها أوراق طابو للأراضي التي تزرع، والمنازل التي تسكن، وصور القادة الذين قاوموا الاستعمار، ومناشير الأحزاب والحركات السياسية، وملفات البلديات التي كانت تشق الطرق وتنظم البناءات، وأوراق المحاكم التي غصت فيها المنازعات، وأوراق القناصل والمندوبين الساميين الذين أتوا من أقاصي الأرض ليعيدوا ترتيب المسألة. إن نظرة على عجل كفيلة بإدراك الحجم الهائل لتلك الأرشيفات، وشمول محتوياتها لكافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والتعليمية والقضائية والإدارية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى العدد الكبير من الأرشيفات الاستعمارية التي تكشف عن تاريخ التغلغل الأوروبي في فلسطين والعلاقات الدولية والأطراف التي أسهمت فيما آل إليه مصير الفلسطينيين، لا سيما ما يتعلق منها بعهد الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد كشفت الملفات الصهيونية، بعد رفع السرية عن الوثائق الإسرائيلية، أن التصنيف السابق للأرشيفات المنهوبة لا يعني اقتصرها على القائمة الواردة أعلاه وحسب،¹⁰⁷ إذ من المرجح وجود أعداد كبيرة من الأرشيفات الفلسطينية التي لم يتم الكشف عنها أو توثيقها ضمن الأرشيفات الإسرائيلية، إضافة إلى المجموعات التي جرى حرقها أو تغييبها إلى أماكن غير معلومة.

¹⁰⁷ Gish Amit, Salvage or Blunder?, op. cit. p. 6.

إن فقدان تلك الأرشيفات يعني خسارة فادحة وتهديدا كبيرا طال الفلسطينيين شعبا وتاريخا وثقافة وهوية، نظراً لما توفره تلك من مصادر تعينهم في كتابة التاريخ الفلسطيني. وفي حال جرى اختزال هذه الخسارة بأكبر قضيتين تمسان الهوية الفلسطينية، يمكن القول إن فقدان هذه الأرشيفات يعني فقدان المصادر الأولية التي تمكن المؤرخين من إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني بموضوعية، بعيدا عن الخلفيات الأيدولوجية الضيقة التي حكمت الكتابة التاريخية عن فلسطين. وتبدو المسألة أكثر صعوبة، لا سيما أن تلك المصادر الأولية من الأرشيفات تغطي مساحة زمنية مهمة وحاسمة في التاريخ الفلسطيني، تبدأ بالقرن التاسع عشر وتنتهي بعام 1948. وهي مرحلة شهدت اشتداد التنافس الدولي بين القوتين العظميين، بريطانيا وفرنسا، اللتين تقاسمتا مناطق النفوذ في أعقاب الحرب العالمية الأولى ونهاية حكم الدولة العثمانية، حيث خضعت فلسطين للانتداب البريطاني الذي انتهى بقرار تقسيم فلسطين في عام 1947. لكن وعلى الرغم من تعقيد الصراع الذي أفضى إلى تشريد الفلسطينيين وضياع وطنهم، إلا أن تلك الفترة ظلت معتمدة ولم تتناولها الكتابة التاريخية الفلسطينية بالتوثيق والتحليل والنقد. فقد فقد المؤرخون الفلسطينيون أهم المصادر الأرشيفية اللازمة لإعادة كتابة التاريخ الفلسطيني، وربما كان ذلك هو السبب وراء إغفالهم لدور الوثائق والأرشيفات بحسب ما يتهمهم البعض ممن يروا أن كتابات هؤلاء المؤرخين حول تلك الفترة قد اقتصر على مسائل تتصل بتوكيد علاقات العرب التاريخية بفلسطين بهدف تعزيز الوعي القومي العربي من جهة ودحض المزاعم الصهيونية من جهة أخرى، الأمر الذي نشأت عنه كتابات تفتقر في معالجتها لتلك الجوانب إلى النظريات السياسية، إضافة إلى إغفالها البحث في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.¹⁰⁸ لكن الباحثة ترى أن ذلك مرده إلى عوامل مباشرة نتيجة الأثر المفجع الذي تركه ضياع فلسطين وتشريد أهلها. كما أن المسألة ذات منشأ موضوعي تشكل نتيجة التحولات في مفهوم الكتابة التاريخية عموما، إذ تحول التركيز من كتابة التاريخ السياسي إلى الثقافي-الاجتماعي، وكانت كتابة التاريخ الاجتماعي

¹⁰⁸ الشريف، ماهر. 2003. "القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية، هل هنالك حاجة إلى تأريخ جديد؟". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 55: 29-41.

نشاطا قام به أساسا مؤرخون يساريون ذوو اتجاهات ماركسية غالبا، تركزت كتاباتهم حول دراسة الطبقات العاملة والفئات المحرومة والمهمشة، وهو ما أطلق عليه "التأريخ من الأسفل".¹⁰⁹

ويلاحظ في الاتجاهات الحديثة للكتابة التاريخية أن الوثيقة الرسمية قد تراجع دورها التقليدي في عملية التأريخ كمرجعية موثوقة، أمام الدور الذي أصبح يتقدم لصالح وثائق شعبية "غير رسمية"، مثل التاريخ الشفوي، والسير الذاتية، والمذكرات الشخصية،¹¹⁰ والأوراق العائلية، والتي تشكل أيضا جزءا من مكونات الأرشيفات التي استولت إسرائيل عليها. لذا يمكن القول إن غياب الأرشيفات الفلسطينية بما تتضمنه من وثائق رسمية وغير رسمية، واستحواذ إسرائيل عليها عنوة، يعد "اغتيالاً" للذاكرة الجماعية للفلسطينيين، وحرمانا لهم من أهم مكونات بناء هويتهم الذاتية الكامن مصدرها في تلك الأرشيفات. فالأرشيفات مصدر مهم لفهم البنى والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، لا سيما ما يتعلق منها بدراسة تطور حركة المدينة والأرياف ودورها الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين قبل الشتات. وإدراكا منها لتلك الأهمية، عمدت إسرائيل إلى ارتكاب جرماتها ب"اغتيال" تلك الأرشيفات بسياسات وآليات متعمدة.

آليات الإبادة

لم يكن تدمير الأرشيف الفلسطيني كفعل استعماري حالة فريدة في التاريخ، فالأمثلة والشواهد على ذلك حاضرة في السياسات الاستعمارية في عدة دول وقعت ضحية لعنف المستعمر. ففي عام 1992، خلال الحرب بين أبخازيا وجورجيا، ألقى أربعة أعضاء من الحرس الوطني الجورجي قنابل حارقة في أرشيف الدولة الأبخازية مما أدى إلى تدمير جزء كبير من التاريخ. كما وقعت خسائر ماثلة خلال غزو العراق على يد قوات الاحتلال الأمريكي، حيث جرى نهب وإحراق عدد من

¹⁰⁹ حمارة، وليد. (2003). السير الذاتية والمذكرات كمصادر للتاريخ الاجتماعي: قضايا نظرية ومنهجية، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ص 567.

¹¹⁰ المصدر السابق، 571.

المؤسسات، منها المتحف الوطني العراقي، والمكتبة الوطنية، والمحفوظات الوطنية، ومستودعات أخرى، فيما اعتبره كثيرون كارثة ثقافية مروعة.¹¹¹

وقد كان تدمير الأرشيف في البلاد المستعمرة، وما ينتج عنه من محو واستبدال لتاريخ السكان الأصليين، محط اهتمام نقاد حقبة ما بعد الاستعمار الذين سعوا من خلال مقارباتهم النظرية إلى تفكيك السياسات والأدوات التي يلجأ إليها المستعمر بهدف قلب المشهد الأصلي وصناعة مشهد آخر بتاريخ جديد وذاكرة جديدة. إنه "عنف الأرشيف" الذي يحدد طبيعة المعرفة التي يجري إنتاجها، وصناعة التاريخ والذاكرة عبر طرق وأساليب تقنية.¹¹²

وبحسب تلك المقاربات النظرية لاتجاهات ما بعد الاستعمار، فإن الدول المستعمرة تلجأ في بداية احتلالها لأراضي الغير إلى إنشاء المؤسسات الاستعمارية¹¹³ التي من شأنها أن تساعد الدولة الحديثة في النهوض على أنقاض الدولة السابقة، ويكون من أولى مهامها تأسيس الأرشيف الاستعماري وإنتاج معرفة بما يدعم مصالحها ووجودها.¹¹⁴ وهذا ما يبرر قيام إسرائيل بإنشاء مؤسسة الأرشيف الوطني فور إعلان قيام "دولة إسرائيل" عام 1948. إنه ولادة أرشيف تتحدد مهمته الصامتة بحسب جاك دريدا بـ "إحراق الأرشيف وتحريض فقدان الذاكرة، إنه تخريب للأرشيف بوصفه تراكما ورملة للذاكرة على طبقة سفلية وفي مكان براني".¹¹⁵

وقد قام مؤرخا عدد من الباحثين والمؤرخين الإسرائيليين، ومنهم إيلان بابه، وبيني موريس، وتوم سيغف، وآفي شلام، بالكشف عن المهمة الصامتة للأرشيف الصهيوني، حيث أسهمت الدراسات التي قاموا بها بعد رفع السرية عن الوثائق الإسرائيلية لحرب عام 1948 بالكشف - بشكل متفاوت - عن حقائق أزالوا النقاب عن عملية التطهير العرقي التي مارستها الحركة الصهيونية ضد الفلسطينيين، وعن السياسات والتدابير التي اتخذت لتطهير الفلسطينيين من مدتهم وقراهم،

¹¹¹ Manoof, op. cit, p. 10.

¹¹² Ibid, p. 12.

¹¹³ Richards, Thomas.(1993). The Imperial Archive: Knowledge and the Fantasy of Empire. London: Verso, p.6.

¹¹⁴ Ibid, p.15.

¹¹⁵ Derrida, op. cit, p.15.

وتفريغ الأرض من سكانها، وإحلال سكان غرباء محلهم. ولعل أولى تلك التدابير التي باشر بها الصهاينة بعد التهجير تمثلت بـ"تخريض فقدان الذاكرة" عبر مخطط ممنهج ومدروس كجزء من مشروع استيطاني إحلالي شمولي، وأوكلت هذه المهمة لهيئات خاصة في المؤسسات الصهيونية أطلق عليه مصطفى كيبها "وكلاء تصميم الذاكرة"، وهم الذين أدركوا منذ البداية "بأن الصراع يرتكز أساسا على (مبدأ لعبة الصفر)، الذي يعني أن كل ربح لطرف من الأطراف يعني خسارة تامة للطرف الآخر، وأن كل طبقة ذاكرة تبنى لدعم مطالب مشروعهم الاستيطاني من المفروض أن تأتي لتغطية طبقة من طبقات الذاكرة الفلسطينية المتواجدة على الأرض".¹¹⁶ فبدأوا بتخطيط سياسات واضحة لقطع علاقة الفلسطينيين بأرضهم من خلال تغيير هوية الأرض، باقتلاع سكانها، وتغيير مسمياتها، وتغيير ملكيتها عبر الاستيلاء عليها ومصادرة صك ملكيتها (الوثيقة) في محاولة لانتزاع حق العودة إليها عن آخره.

كانت عمليات تدمير المكتبات والأرشيفات ونهبها إحدى الوسائل المباشرة لقطع ارتباط الفلسطيني بتاريخه وثقافته، إذ إن "الاحتلال الإسرائيلي لم يكن احتلالا للفضاء المادي فقط بل رافقه احتلال للفضاء الثقافي أيضا"¹¹⁷، فبعد سقوط المدن الفلسطينية - التي كانت تعتبر الحاضنة الثقافية للمجتمع - بيد الإسرائيليين خلال الحرب وإخلائها من سكانها، جرى نهب المنازل والاستيلاء على مقتنياتها بما فيها المكتبات وكل ما حوته من كتب ومخطوطات في غاية الأهمية، مما أدى إلى تدمير معظم الإرث الثقافي والقانوني المكتوب للشعب الفلسطيني.¹¹⁸ وفي سبيل اجترار التبريرات والمسوغات لتلك الانتهاكات، تذرع الصهاينة بأنها عمليات إنقاذ للمكتبات إلى حين عودة أصحابها،¹¹⁹ على اعتبار أن السكان غادروا منازلهم باختيارهم وتركوا ممتلكاتهم عرضة للضياع.

¹¹⁶ كيبها، مصطفى. 2009. "الصراع الفلسطيني- الصهيوني والحرب على الذاكرة في الحيز المكاني". قضايا إسرائيلية، العدد 36: 43-37.

¹¹⁷ Amit, Ownerless Objects, op. cit. p. 9.

¹¹⁸ عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص 27.

¹¹⁹ Amit, Salvage or Plunder, op. cit. p. 17.

وقد تضمنت الوثائق الإسرائيلية الخاصة بحرب عام 1948، والتي اطلع عليها باحثون إسرائيليون بعد رفع السرية عنها، معلومات حول أعداد الكتب التي نجت من المدن الفلسطينية، وعمليات الاستيلاء التي طالت المكتبات العامة وتلك الخاصة بمثقفين ومتعلمين وأثرياء فلسطينيين ممن عاشوا في المدن التي كانت تمثل مراكز ثقافية مهمة، مثل القدس ويافا وحيفا. وقد كانت تلك الوثائق مصدرا لدراسة أعدها الباحث الإسرائيلي غيش عميت كأطروحة دكتوراه كُرست للبحث حول الكتب التي فقدها الفلسطينيون في عام 1948، وهي أهم الأبحاث التي ظهرت في السنوات الأخيرة بهذا الصدد، حيث كشف عميت من خلالها عن وثائق تؤكد نهب إسرائيل للمكتبات العائدة إلى الفلسطينيين في القدس الغربية بناء على مخطط معد مسبقا جندت لتنفيذه هيئات خاصة.

وكانت من بين تلك الوثائق ما وجهه شلومو شونامي "مدير دائرة الإعارة في المكتبة الوطنية"، والذي أطلق عليه "مسؤول عملية جمع الكتب"، في رسالة أرسلت إلى كورت وورمان، مدير "دار الكتب الوطنية الإسرائيلية"، في 26 تموز 1948، بعد ثلاثة أشهر من احتلال حيّ القطمون في القدس، وبعد بضعة أسابيع من تعيين دوف يوسف حاكمًا عسكريًا لـ"مدينة القدس الغربية"، ورد فيها:¹²⁰

"بحسب تقديري فقد تمّ حتى الآن جمع حوالي اثني عشر ألف كتاب، وربما أكثر، قسم كبير من مكتبات الكتاب والمتعلمين العرب موجود الآن في مكان آمن، كما توجد في حيازتنا بضعة أكياس من المخطوطات التي لم تتضح قيمتها بعد. إن غالبية الكتب مصدرها من القطمون، ولكن أيضًا وصلنا إلى حيّ الألمانية والبقة والمصرارة، لقد وجدنا بضع مكتبات عربية فاخرة في المصرارة، وأخرجنا من المصرارة أيضًا قسمًا من مكتبة المدرسة السويدية، لم يهدأ الوضع هناك بعد، لكن أأمل بأن يكون في وسعنا مواصلة العمل هناك في غضون الأيام القليلة القادمة."¹²¹

¹²⁰ Ibid. p. 4.

¹²¹ وثيقة من الأرشيف الصهيوني أوردها الباحث تحت عنوان JNULA 793/200.

ويشير الباحث¹²² إلى أنه حتى أوائل العام 1949، جمعت ثمانية عشر ألف كتاب آخر، جرى الاتفاق على وضعها في المكتبة الوطنية، وبذلك يصبح عددها الكتب التي صودرت من العرب سكان القدس الغربية وحدها حوالي ثلاثين ألف كتاب، هذا من دون حساب عدد الكتب التي جرى نهبها في مناطق أخرى، وأساسًا في المدن الفلسطينية الكبرى مثل حيفا ويافا.

ويؤكد عميت¹²³ أن الجنود لعبوا دورًا أساسيًا في عمليات النهب، وذلك بطريقتين: تتمثل الأولى بقيامهم بعمل استخباري من خلال تحديد مواقع المكتبات وترحيل المعلومات إلى المكتبة الوطنية¹²⁴، والثانية عبر مدهمهم للمنازل في كل من أحياء البقعة، والطالبية، والقطمون، والمصرارة، والبقاع، والمستعمرة الألمانية، حيث يتبعهم فريق من أمناء وموظفي المكتبة الوطنية، بينما يقوم الجنود بتأمين الطرق، والقضاء على المقاومة، وإحلاء المنازل، في الوقت الذي يقوم فيه أمناء المكتبة بجمع الكتب من المكتبات.¹²⁵

وكانت الحكومة الإسرائيلية الجديدة آنذاك ساعدت في عملية جمع الكتب، وذلك عبر إصدار تصاريح تخول أمناء المكتبة الوطنية دخول المؤسسات الأجنبية وجمع الكتب منها، مما مكّنهم من جمع 1000 كتاب من المدرسة السويدية، و500 كتاب من كنيسة "سانت بول".¹²⁶ وقد حفظت الكتب التي تم جمعها في مخازن الجامعة الوطنية، حيث جرى في عام 1950 فرزها وتصنيفها بحسب الموضوع نسبة إلى أسماء أصحابها. لكن سرعان ما تم تعديل نظام الفهرسة عام 1960، حيث أزيلت أسماء أصحابها، واستبدلت بتوقيع آخر تحت عنوان AP، أي "أماكن متروكة" Abandoned Properties. وبحسب هذا التصنيف، لا يظهر أي معلومات عن الأصل أو الملكية السابقة، فقد تم محوها وإخفاؤها بعناية، وعبر هذا التوقيع قطعت صلات الكتب بأصحابها الحقيقيين.¹²⁷

¹²² Ibid. p. 4.

¹²³ Ibid. p. 4.

¹²⁴ Ibid. p.4.

¹²⁵ Amit, Ownerless Objects, op. cit, p. 8.

¹²⁶ Amit, Salvage or Plunder, op. cit, p. 4.

¹²⁷ Amit, Ownerless Objects, op. cit. p. 9.

ويؤكد عميت أن الكتب العربية المصنفة والمعروضة في المكتبة الوطنية تحت تصنيف AP، لا يتجاوز عددها 6000 كتاب، فألاف الكتب الأخرى حفظت في مخازن تحت الأرض في المكتبة، ولا يسمح لأحد بالدخول إليها إلا فيما ندر. وأشار إلى أن بعض تلك الكتب ثمين ونادر، وأن ثمة مطبوعات ومخطوطات في غاية الأهمية، في الوقت الذي لم تعلن فيه الجامعة رسمياً عن حيازتها لتلك الكتب.

عمليات نهب وإبادة مروعة أخرى في يافا، كشفت عنها الوثائق الإسرائيلية، فعشرات آلاف الكتب العربية معظمها مواد دراسية جمعت من مؤسسات تربوية ومن مدارس عربية في أثناء حرب عام 1948، حيث وضعت في مكتبة أقيمت في جباليا (غفغات هعلياه) خصيصاً لهذا الغرض.¹²⁸ وحول عمليات جمع الكتب في يافا، ثمة وثيقة من أرشيف الدولة، مأخوذة من يوميات "بن غوريون"، يقول فيها: "...زرت بصحبة ساسون المكتبة العربية التابعة لدولة إسرائيل في يافا، لقد جمعوا عشرات آلاف الكتب العربية، يعمل هناك تسيح ودكتور شاول، لم يصنفوا ولم يسجلوا بعد، إنهم مستمرين في الجمع".¹²⁹

أما فيما يتعلق بمصير الكتب التي جرى جمعها، فقد تقرر بيع جزء منها للفلسطينيين بعد أن تم فحصها من ناحية المضمون ودرجة الفائدة منها، وقد ورد ذلك من خلال وثيقة في أرشيف الدولة، تتضمن تقريراً لمسؤول قام بجولة في مخازن الكتب العربية، يقول فيه:

"...وقفت عن كتب، خلال جولتي في مخزن الكتب العربية، على الكم الهائل من كتب الدراسة والقراءة العربية الموجودة في مخزننا المؤقت في القدس، تم رزم قسم كبير من الكتب وتعريفها حسب مضمونها، قسم آخر لم يعد ولم يصنف بعد، لا شك أنه يجب فحص هذه الكتب من حيث المضمون والفائدة التي تعود بها على مشروع التعليم العربي، وأعتقد أن لديك معلومات حول هذا الموضوع".

¹²⁸ عميت، غيش. 2009. "معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية التي نهبها دولة إسرائيل عند قيامها"، ترجمة وجدان عثمانة. قضايا إسرائيلية، ع.36: 29-37.

¹²⁹ وثيقة من أرشيف الدولة تحمل رقم 871، وردت عند غيش عميت.

وهكذا بيع قسم من الكتب إلى المدارس العربية مباشرة، بينما عرض قسم آخر منها للجمهور في مزادات علنية كانت تجريها وزارة المعارف في المدن الكبرى من حين إلى آخر.¹³⁰

وفي واحدة من الانتهاكات الصارخة بحق الإرث الفلسطيني، كشفت الوثائق في عام 1957 عن تعرض قسم آخر من الكتب لعملية إبادة مروعة، وذلك حين تقرر بيع الكتب كنفائيات ورق للفائزين بمنافسة لشراء نفائيات الورق، وذلك بحجة أنها غير ملائمة للاستعمال في المدارس العربية، أو أن بعضها يحوي مادة معادية قد تلحق الضرر بالدولة في حال توزيعها أو بيعها في الأسواق. وقد ورد ذلك في وثيقة من وثائق أرشيف الدولة، تمثل محضر جلسة عقدت في نيسان من عام 1957 حول إبادة الكتب العربية. ونصها:

"بما أن مفتشي اللغة العربية في المدارس: السيد سلمون- مدير قسم المعارف العربية، السيد ميخائيل مراد- مفتش، السيد س. شمائي- مفتش، قد وقعوا على قائمة الكتب غير الملائمة للاستعمال في المدارس العربية حسب رأيهم، وقسم من هذه الكتب يحوي مادة معادية للدولة، وتوزيعها أو بيعها في الأسواق قد يسبب ضررا للدولة (الكتب مدونة في سجل المخزون التابع لقسم المعارف العربية وذلك دون ذكر القيمة المالية)، القوائم موقعة من قبل المفتشين تشمل 23004 كتب في مكتبتنا في تل أبيب، كذلك يوجد 3311 كتابا في مكتبة حيفا، تقرر بيع الكتب كنفائيات ورق للفائزين بمنافسة لشراء نفائيات الورق، يتم البيع في تل أبيب بمساعدة السيد بيرغر، وفي حيفا بمساعدة السيد رفائلي، وذلك وفق تعليمات المحاسب العام، يرافق عملية نقل الكتب موظف من قسم المعارف العربية، ويحضر عملية طحن الكتب كي يضمن عدم إخراجها للسوق".¹³¹

وبهذا يصبح مجموع الكتب العربية التي تعرضت للإبادة 26315 كتابا، وثقت بشكل جيد في قوائم على ورق رسمي، حيث يظهر في رأس الصفحة "دولة إسرائيل"، ووضعت إلى الأسفل من هذه الترويسة العبارة التالية: "قائمة بضائع غير صالحة للاستعمال".¹³² وهكذا وبين عشية وضحاها يصبح الإرث التعليمي للفلسطينيين بضاعة نفائيات لا تصلح حتى للاستهلاك

¹³⁰ عميت، نفس المصدر السابق، ص 32.

¹³¹ وثيقة من أرشيف الدولة وردت عند غيش عميت، ص 36.

¹³² عميت، نفس المصدر السابق، ص 36.

اليومي. وكي يؤمن المستعمر "تعميم" المشهد تماما، تطحن تلك النفايات منعا لأي هجوم معادي قد يتسلل منها، حتى وإن كان نصيا (ثقافة)، فتمسي الإبادة نظيفة كلية، ويصبح بمقدور المستعمر إنتاج نص جديد، نص محكم.

لم تكن حرب فلسطين عام 1948 نهاية عمليات الإبادة، بل ظلت فصولها تتوالى وتتعاظم، ففي واحدة من أكبر تلك العمليات، وبعد الاجتياح الإسرائيلي لمدينة بيروت في عام 1982، شهد مركز الأبحاث الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، نهب 25 ألف مجلد من محتويات مكتبة المركز، ضمت كتباً عربية وعبرية وإنجليزية وفرنسية، ومئات الكتب النادرة، ومئات المراجع المهمة والمخطوطات الثمينة، وقسما للوثائق يعد واحدا من أهم أقسام الوثائق المتخصصة في هذا المجال وما يشتمل عليه من الملفات وأشرطة الميكروفيلم، وكافة التجهيزات المهمة التي يستخدمها المركز في عمله من آلات تصوير الوثائق وتصنيفها وقراءتها، وكذلك مئات الأشرطة المسجلة كتاريخ شفوي أبرزها: تسجيلات صوتية مع ضباط فلسطينيين شاركوا في أحداث أيلول عام 1970 في الأردن، وتسجيلات صوتية مع أعلام الثقافة الوطنية الفلسطينية، مثل: محمد عزة دروزة، وعجاج نويهض، ومصطفى مراد الدباغ، وأكرم زعيتر، وغيرهم.¹³³

وقد قامت القوات الإسرائيلية بنهب محتويات المركز بشكل منظم، ومن ثم نقلها إلى إسرائيل، وذلك بمساعدة خبراء إسرائيليين في التوثيق وعلم المكتبات. تلا ذلك تفجير المركز في 5/2/1983، ومن ثم إغلاقه رسمياً بقرار لبناني. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد اضطرت إلى إعادة محتويات المركز إلى الجزائر، عبر عملية تبادل للأسرى. وكانت محاولات عديدة جرت لإنقاذ المكتبة ومحتوياتها الوثائقية، لكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل، ولا يزال مصيرها مجهولاً.¹³⁴

¹³³ شبيب، سميح. (2005). الذاكرة الضائعة قصة المصير المساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 22.

¹³⁴ المصدر السابق، ص 4.

دواعي الإبادة

كان قادة الحركة الصهيونية على وعي تام بأن بناء الدولة على أسس ثقافية جديدة مفعمة بروح الفكر الاستعماري يستوجب هدم الأسس الثقافية للهوية الفلسطينية الجماعية. لذا كان لا بد من إعادة إنتاج معرفة تعيد تشكيل هوية ثقافية جديدة عبر إهالة الركام على هوية السكان الأصليين، واستحداث هوية أخرى وفق أسس جديدة تتلاءم ومتطلبات وجود المحتل وصراعه مع الآخر الفلسطيني.

ولتحقيق هذه الغاية أنشئت المؤسسات الأكاديمية "المنتجة للمعرفة"، والتي من شأنها أن تسهم في بناء الدولة وتدعيم سلطتها وتعزيز مكانتها، وهي ممارسة يلجأ إليها المستعمر بهدف فرض وإحكام سيطرته على الأقاليم التي يحتلها. الجامعة العبرية من الأمثلة على تلك المؤسسات التي تم توظيفها لهذا الغرض، وكانت هذه الجامعة التي أنشئت عام 1920 في ضوء المبادئ الروحية للحركة الصهيونية، وأصبحت المكتبة الوطنية جزءاً منها في عام 1925، تعمل آنذاك كرمز للوحدة بين إسرائيل والشتات والقوى المعارضة للصهيونية السياسية الإقليمية. وتدرجياً، وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، تقلص الحكم الذاتي المؤسسي الذي كانت تتمتع به الجامعة في العقود الماضية، وتقبلت القيد الأيدولوجي الأداتي للدولة¹³⁵، وحوّلها بن غوريون إلى مؤسسة وطنية، إذ إن الدور الذي قامت به الجامعة العبرية في عملية جمع الكتب من المكتبات والمنازل يوضح التغيير في طبيعة نشاط هذه المؤسسة نحو إنتاج للمعرفة يجري في سياق دعم ركائز الدولة وخطابها الرسمي.

أما مؤسسة الأرشيف الوطني الإسرائيلي؛ فتشكل نموذجاً آخر للمؤسسات الاستعمارية التي أنشأها إسرائيل فور إعلان قيام الدولة، إذ تأسس هذا الأرشيف في أيار من عام 1948. وقد نُظِم عمله لاحقاً طبقاً لقانون الأرشيف لعام 1955، ووضع وجميع أرشيفات إسرائيل الأخرى تحت وصاية الدولة.¹³⁶ ويشير هذا إلى العناية التي توليها إسرائيل بعملية التوثيق والأرشفة، وإدراكاً منها لدور الأرشيف في إرساء مشروع الدولة الوليدة، لذا جندت إسرائيل لهذه الغاية عشرات مراكز الأرشيف التي تشمل مؤسسات الدولة والجيش وكافة المنظمات العسكرية والأحزاب قبل عام 1948 وبعده، والوكالة اليهودية، مروراً

¹³⁵ Amit, Salvage or Plunder, op. cit, p. 5.

¹³⁶ Israel State Archives, Prime Minister's Office, (Electronic version).

بالأرشيفات الخاصة بكل مستعمرة، إضافة إلى عشرات الأوراق الخاصة بقيادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين مهمين خلال الحرب.¹³⁷

وقد أوكلت إسرائيل لهذه المؤسسة مهمة بناء أرشيف الدولة كذاكرة مؤسسية تلعب دوراً مركزياً في تشكيل الدولة وتدعيم سلطتها وقوتها، وضمنته ما نخبته من أرشيفات الفلسطينيين خلال حرب عام 1948، إضافة إلى مواد ووثائق عن الفلسطينيين كتبت في فترات الصراع المختلفة لتفني بأغراض استخباراتية أو معلومية أو بحثية.¹³⁸ فاستناداً إلى الأرشيفات الصهيونية، أشار إيلان بابيه إلى أن بناء الأرشيف الصهيوني قد ابتدأ قبل قيام دولة إسرائيل، حين جرى العمل على إعداد أرشيف يتضمن ملفات استخباراتية عن عدد كبير من القرى الفلسطينية اكتمل بناؤه مع نهاية الثلاثينات، واشتمل على تفصيلات دقيقة عن كل قرية، وموقعها الطبوغرافي، وطرق الوصول إليها، ونوعية أراضيها، وبيئتها المائية، ومصادر الدخل الرئيسية، وتركيبها الاجتماعية-الاقتصادية، والانتماءات الدينية للسكان، ومعلومات أخرى كثيرة. وقد جرى آخر تحديث على ملفات القرى سنة 1947 قبل عملية التهجير أو "التطهير العرقي" كما أسماها بابيه، وتم التركيز في هذا الملف على إعداد قوائم بالأشخاص المطلوبين في كل قرية، حيث استخدمت القوات الإسرائيلية هذه القوائم عام 1948 في أثناء عمليات تفتيش واعتقال كانت تتم عند مداخلة القرى¹³⁹. وفي هذا تذكير بممارسات النازية الألمانية عندما استخدمت سجلات الأنساب لتحديد قوائم إبادة اليهود الأوروبيين، وما قامت به الإدارة البريطانية من جمع السجلات في الهند والبور الاستعمارية الأخرى لتوظيفها في إحكام سيطرتها وتدعيم سلطتها.

إن تلك الحقائق المدعمة بوثائق الأرشيف الصهيوني ذاته تؤكد ما ذهب إليه نظريات حقبة ما بعد الاستعمار حول دور الأرشيف غير "المحايد أو البريء"، فالأرشيف الاستعماري يتشكل بحسب الأهداف التي يصوغها صانعوها، وهو يتحدد بمنظور من يقوم على تفسيره. لذا فإن قراءة التاريخ تتطلب في الطرف الآخر البحث عما هو غير موجود، ف"صمت وغياب

¹³⁷ عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص 41.

¹³⁸ كيهنا، المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية (مصدر سبق ذكره)، ص 63.

¹³⁹ بابيه، إيلان (2007). التطهير العرقي في فلسطين، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 20.

الوثائق غالباً ما يتحدث إلينا".¹⁴⁰ وهذا الغياب يدفع من جهة أخرى نحو البحث عن نماذج جديدة من الأرشيف، ربما تعفي من "النضال ضد نماذج قوية ومهيمنة".

لقد رافق عملية بناء الأرشيف الصهيوني تدمير الأرشيف الفلسطيني، وجرى ذلك بطريقتين: إبادة ما اعتبرته إسرائيل يشكل خطراً على أمنها، والاستيلاء على ما تستطيع توظيفه لخدمة مشروعها الاستيطاني وإحاقه بالأرشيف الصهيوني. وهنا تبدأ لحظة إنتاج المعرفة وصناعة هوية ثقافية جديدة بذاكرة جديدة على رماد ثقافة أخرى، إذ إن امتلاك الأرشيف امتلاكاً للمعرفة، وامتلاك للقوة التي ترتبط بفعلي "استعمار المشهد وتغييب الآخر". "... إن هذا النهب يجعل المطلعين عليه شهوداً على لحظة تجسّد، باللموس، الشكل الذي تنبثق فيه ثقافة ما من رماد ثقافة أخرى، بعد أن تبيدها عن بكرة أبيها. فإن لحظة تخریب الثقافة الفلسطينية هي اللحظة نفسها لميلاد وعي إسرائيلي جديد، مؤسس ليس فقط على محو وجود العرب، وإنما مؤسس أيضاً على تدمير ثقافتهم. وبعد تخریب الثقافة يمكن إعادة إنتاج الإدعاء الذي نقول بموجبه إن هذه الثقافة لم تكن قائمة هنا مطلقاً. وبطبيعة الحال ليس في وسع أي شيء أن يناقض هذا المفهوم أو يفنّده".¹⁴¹

إنها إذن عملية تجريد للفلسطينيين من ذاكرتهم وتحويلها إلى معطوبة، واستبدالها بذاكرة أخرى مغذية بروح الفكر الاستعماري، وقائمة على فكرة إسرائيل التاريخية، فكرة احتلال أرض الغير، واستبدال سكانها بسكان غرباء، واستبدال تاريخها وثقافتها بثقافة المحتلين وتاريخهم.¹⁴²

مقولة بن غوريون الشهيرة لعام 1948 "الكبار يموتون والصغار ينسون" توفر قاعدة لفهم تلك "الحرب" على الذاكرة الفلسطينية بهدف تصميم ذاكرة جديدة تحمل المبادئ التي تغذيها الأيدولوجيا الاستعمارية، وتقوم تلك الحرب بدعوى مهمة الخلاص والإنقاذ التي أوكلها الله لشعبه المختار، في محاولة لإضفاء الشرعية على الممارسات الاستعمارية التدميرية. فعبّر "عقيدة الاختيار الإلهي" و"التفوق العنصري" للشعب اليهودي شرعت إسرائيل عملية الإبادة الثقافية التي استهدفت تدمير

¹⁴⁰ Manoof, op. cit.

¹⁴¹ شلحت، انطوان. 2009. "بعض الفصول في دليل الاستملاك الصهيوني للقدس وفلسطين". قضايا إسرائيلية، ع 37-38.

¹⁴² العكش، مصدر سبق ذكره، ص 17.

الإرث المكتوب للفلسطينيين، ومنحت لنفسها الحق الكامل بهذا الإرث، فنهبت المكتبات وقامت بعملية انتقاء وفرز تلك الكتب، فباعت قسما منها للفلسطينيين بعد أن تأكدت أنه لا يشكل خطرا على أمنها، وقسما آخر قامت ببيعه وإتلافه كنفائيات ورق باعتباره "بضائع غير صالحة للاستعمال" لاحتوائه على مواد ممنوعة تشكل خطرا على أمنها. أما القسم الآخر من تلك الكتب؛ فقامت بإلحاقه بالمكتبة الوطنية مجردا من أسماء أصحابه الحقيقيين تحت تصنيف AP، أي "أملاك متروكة"، وحولته إلى "مقتنيات متحفية مجمدة وبدون حياة". بينما جرى تكديس قسم كبير من الكتب في غرف تقبع في المكتبة الوطنية تحت الأرض، لا يسمح بالدخول إليها إلا في حالات نادرة وبشروط محددة.

وعبر عقيدة "التفوق العنصري" التي ارتكزت إلى التصنيفات الأنثروبولوجية للشعوب التي صنفت الأسرة الإنسانية إلى "مجتمعات بربرية، ومجتمعات همجية/متوحشة، ومجتمعات متحضرة"، افترضت العقلية الصهيونية أن أفرادها يتربعون على سلم الحضارة، وأن الله اختارهم لإنقاذ المجتمعات "الهمجية" ونقل الحضارة إليها، فاضطلعوا بمهمة تربية الفلسطينيين من جديد باعتبارهم شعبا "همجيا، بدائيا، متخلفا"، يجب نقل الحضارة إليه وتنويره، بينما هم يعملون على نزع روح وذاكرة "من نجا من مذابح الجسد". ورد ذلك على لسان وزير المعارف بن تسيون دينبورغ حين قال "... أقيم قسم المعارف والثقافة الخاص بالعرب في آذار 1949 بهدف جعلهم حضاريين بواسطة زرع كل ما هو حسن وجميل ومفتخر وممتاز من التراث الروحاني من الأجيال السابقة ومن هذا الجيل، في صدور الجيل القادم".¹⁴³

وخلال عملية "تربية الفلسطينيين ونقل الحضارة إليهم"، قام الصهاينة بممارسات استهدفت اقتلاع ذاكرة الأطفال في المدارس، تمشيا مع شعار الغزاة البريطانيين "أقتل الهندي، وأبق الجسد"، كمنحط تدميري منهجي يهدف إلى تدمير البنى الروحية والثقافية للمجتمع الفلسطيني، وخلق الولاء للدولة، وتربية الجيل الجديد بذاكرة المحتلين، وأخلاقهم، وثقافتهم، ودينهم. فمنذ عام 1948 خضعت كتابة الأدب العربي لمراقبة جهاز الأمن العام (الشاباك) ومكتب المستشار للشؤون العربية، وتم إيكال مهمة تربية الفلسطينيين إلى قسم المعارف والثقافة الخاص بالعرب في وزارة المعارف، ووضعت المناهج العربية

¹⁴³ وردت على لسان وزير المعارف بن تسيون دينبورغ في الجلسة الأولى "لمجلس المعارف والثقافة الخاص بالعرب"، ومخضر الجلسة وثيقة في أرشيف الدولة، وردت عند غيش عميت، معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية، قضايا إسرائيلية، ص 29.

من قبل موظفين صهيانية في القدس، وكرست الحكومة والكنيسة في اجتماعاتها جلسات خاصة لدراسة تأهيل معلمين للمدارس العربية وكتب الدراسة للطلاب العرب بما يضمن ولائهم لـ"دولة إسرائيل"، وقدمت اقتراحات بإقامة مراكز ثقافية للعرب في أماكن مختلفة في البلاد حيث يتم إقناعهم من خلالها "بالمصادقية التامة في إعادة بلاد إسرائيل للشعب اليهودي".¹⁴⁴

هذه العقائد التي تدرعت بها إسرائيل في عملية الإبادة الثقافية لممتلكات الفلسطينيين، وفي مجمل ممارساتها الاحتلالية، كانت الدولة بحاجة لزرعها في أذهان شعبها لإعادة تشكيل الذاكرة، وذلك بهدف تمكينهم من أن يصبحوا قادرين على التكيف مع أنفسهم ومع الواقع الصراعى الجديد الذي يعيشون فيه، مما يعزز لديهم القدرة على الدفاع عن وجودهم الجديد. وعبر هذه الآلية، عملت الصهيونية على "تطوير ميكانيزمات نفسية- اجتماعية تتكون من ذاكرة جماعية تتعلق بالماضي وترتكز إلى حيثيات الحاضر".¹⁴⁵

لذا كان نخب أشرفات الفلسطينيين والاحتفاظ بما جزءا من تصور إسرائيل لنفسها، ومن خلال ذلك قامت بتقديم المبررات التي تشرعن وجودها في المكان الفلسطيني، ودحض الادعاءات الفلسطينية، وإنكار الهوية الفلسطينية، واستحداث خطاب "ديني، تاريخي، وطني، وجودي، سياسي، اجتماعي، وثقافي لتبرير وجودهم في فلسطين "أرض إسرائيل"¹⁴⁶، وذلك عبر استدراج أدلة مشوهة تشير إلى أن فلسطين كانت أرضا مهملة، بدائية، لا حياة فيها، إلى أن أتى اليهود وقاموا باستصلاحها وتحويلها إلى أراض زراعية، وجلبوا إليها العلم والتحضر والتنوير، وأن الفلسطينيين هم أقوام متخلفة وهمجية، تحولوا فيما بعد إلى عصابات وقتلة وشريرين.

¹⁴⁴عميت، مصدر سبق ذكره، ص31.

¹⁴⁵نحاس، إيمان. 2009. "السرديات الإسرائيلية للنكبة وبناء الهوية الجماعية بعد عام 1948". رام الله: قضايا إسرائيلية، ع.36: 63-75.

¹⁴⁶المصدر السابق، ص63.

وبهذا الشكل من التدمير الثقافي، وعبر زرع التصورات المشوهة للفلسطينيين في ذاكرة العالم، يجري تنفيذ مخطط واع يهدف إلى نزع الهوية الحضارية عن الفلسطينيين، واستبعادهم من المجموعات "القومية" بصفتهم متخلفين وغير حضاريين، في نفس الوقت الذي تطرح فيه الصهيونية نفسها كعامل ثقافي وحضاري مهمته الأخلاقية إحضار التنوير اليهودي إلى هذا الجزء المهمل من العالم. لكن هذا التشويه المتعمد دحضه عدد من الباحثين الإسرائيليين الذين قاموا بزيارات ميدانية وأبحاث في المكتبة الوطنية، تشير إلى أن الكتب المنهوبة التي صنفت في المكتبة الوطنية تحت عنوان AP، ما هي إلا شاهد على الثقافة الفكرية المزدهرة في فلسطين والعالم العربي بشكل عام، والقدس بشكل خاص في أربعينات القرن الماضي، وهي تمثل إنتاجا علميا ضخما كتب معظمه باللغة العربية، والعديد منه نادر ولا يوجد منه نسخ في الوقت الحاضر.¹⁴⁷ ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في إحدى الوثائق حول قيام إسرائيل بجمع 9000 كتاب طي من المناطق التي احتلتها عام 1948، وذلك بناء على طلب جهات مختصة أشارت إلى حاجتها لهذا النوع من الكتب للاستعانة بها في تطوير الأبحاث والمعاهد المختصة، حيث أكدت بعد حصولها على تلك الكتب أنها ستشكل إسهاما علميا في غاية الأهمية.¹⁴⁸

ومن المؤكد أن الأرشيفات والكتب المنهوبة قد خدمت المصالح الصهيونية على أضعده أخرى، إذ كان على الدولة العبرية الحديثة في بداية نشأتها مواجهة المشكلات المرتبطة بـ"غير اليهود" الموجودين في فلسطين، كالتعامل مع الجسم الفلسطيني الضخم داخل حدودها، ومع الدول العربية المواجهة كمصر وسوريا، إضافة إلى المسائل المتعلقة بتغيير بعض الأنظمة التي كانت سائدة في تلك المرحلة كالنظام المالي والإداري العثماني، وتغيير النظام القديم بالنسبة لعلاقات الأراضي وملكيته.¹⁴⁹ وربما يفسر هذا طلب بن غوريون في أول اجتماع له مع المندوب السامي بعد صدور قرار التقسيم بتاريخ 1947/12/1

¹⁴⁷Mermelstein, op. cit.

¹⁴⁸Amit, Salvage or Plunder, op. ci, p. 5.

¹⁴⁹دوماني، بشارة. 1991. "التاريخ وإعادة التاريخ لفلسطين العثمانية والانتدابية"، آفاق فلسطينية، ع. 6: 31-5.

نسخة ميكروفيلم عن وثائق الطابو، وافق المندوب السامي على هذا الطلب، لكنه طلب دفع تكاليف ذلك، وبعد أن عاد بن غوريون إلى مكتبه بدأ على الفور بتجنيد أموال لهذا الغرض.¹⁵⁰

وقد أدرك الصهاينة أن فهم التراث العثماني كان أمراً في غاية الأهمية لبناء دولتهم الكاملة، وأن الأرشيفات ستوفر لهم مادة غنية لفهم هذا التراث، لذا اهتمت إسرائيل منذ نشأتها بإنشاء المؤسسات الأكاديمية البحثية، وجذبت لها أعداداً متنوعة من المؤرخين المؤهلين، ومكنتهم من الوصول غير المحدود للمصادر الأرشيفية المختلفة، وقد كان العلماء الإسرائيليون هم أول من استخدم الأرشيف العثماني المركزي الذي تم فتحه للباحثين في أواخر الأربعينات بغرض دراسة فلسطين، وأنجزوا دراسات تشكل في الوقت الحاضر أساساً لا غنى عنه لكل من يسعى للإجابة عن سؤالين: ما هي فلسطين؟ ومن هم الفلسطينيون؟¹⁵¹ وقد نشر أيضاً العديد من الأبحاث لكبار المؤرخين والسياسيين الإسرائيليين، اعتمدت إلى حد كبير على الوثائق المنهوية. ومن تلك الدراسات، دراسة لأمنون كوهين عن الأحزاب السياسية في الضفة الغربية خلال العهد الأردني، ودراسة لموشيه معوز عن القيادات السياسية في الضفة الغربية، والتي أشار فيها إلى الأهمية الفائقة لوثائق المخابرات الأردنية في كتابة بحثه.¹⁵²

بمعنى آخر فإن المادة الأرشيفية التي نخبها الصهاينة من الفلسطينيين أصبحت جزءاً من الرواية الإسرائيلية التاريخية التي قُدمت لإقناع العالم بشرعية الوجود الصهيوني في أرض فلسطين، كما قدمت تاريخهم كتاريخ عبري منذ آلاف السنين، ونسبوا إلى أنفسهم جزءاً من الإرث الفلسطيني كإرث يهودي، وأضحت المأكولات الشعبية الفلسطينية، والملابس الشعبية، تعرض في المعارض العالمية على أنها تراث شعبي يهودي خالص، وأصبحت كتب الفلسطينيين مقتنيات متحفية صهيونية.

¹⁵⁰عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص35.

¹⁵¹دوماني، التأريخ (مصدر سبق ذكره)، ص21.

¹⁵²عبد الجواد ص33.

ولتحقيق غاياتها من عملية الإبادة الثقافية للأرشيقات لجأت إسرائيل إلى وسيلتين: القوة، والتشريع، كما هو الحال في نهبها لكل الممتلكات الفلسطينية الأخرى بعد عام 1948،¹⁵³ فبالإضافة إلى اعتمادها على القوة العسكرية في مدهمة البيوت والمكتبات، اعتمدت إسرائيل على التشريع الذي يضمن حيازة هذه الممتلكات، كما يضمن بقاءها تحت تصرفها إلى الأبد، ومنع أصحابها الحقيقيين من استردادها. فقد عملت وزارة العدل الإسرائيلية بدءاً من النصف الثاني لعام 1948 على صوغ قانون خاص "بأمالك الغائبين"، استهدف إشراك القائم على الأملاك في ملكية الممتلكات التي احتفظ بها حتى ذلك الحين كوصي، وتحويله نقلها إلى "سلطة الإعمار" التي كان من المفترض إقامتها لهذه الغاية بقانون آخر. وقد عرّف مشروع وزارة العدل مُصطلح "غائب" بمعناه الحربي كمن غاب، أي "كل من لم يعد موجوداً على أراضي الدولة". وبعدها ناقشت اللجنة الوزارية مسودة المشروع، وجدت أن هذا التعريف لا يشمل من هجروا قراهم إلى أماكن أخرى داخل حدود "الدولة"، وأن هذا التعريف يتيح لمن بقوا داخلها من الرجوع إلى منازلهم واسترداد ممتلكاتهم، فأجرت تعديلها على تعريف الغائب ليصبح "كل من هجر منزله بعد تاريخ 1947/11/29 بغض النظر عن مكان تواجده بعد ذلك، حتى لو كان لا يزال يقطن في إسرائيل".¹⁵⁴ وضمن هذا التعريف في قانون أملاك الغائبين أصبح "الحاضرون الغائبون"، فلا يسمح لأي فلسطيني مهجر في الداخل أو في الشتات من الرجوع إلى منزله أو استرداد أي شيء من ممتلكاته. إنه تغييب صريح لماضي الفلسطينيين وحاضرهم ومستقبلهم، وهو استعمار مكاني ثقافي أبدي، "أريد من ورائه تسديد طعنة نجلاء إلى بدايات مشروع الحداثة الفلسطينية"،¹⁵⁵ واستهداف بناء دولة عربية لليهود على أنقاض المدينة الفلسطينية. إن مجمل السياسات والتدابير التي انتهجها الصهاينة في استهدافهم للممتلكات الثقافية الفلسطينية تعكس استراتيجية منهجية وشمولية في وأد ماضٍ لا يرغبون بتذكره، ومنع أي مطالبات للفلسطينيين بحقوقهم وممتلكاتهم، المادية منها والثقافية.

¹⁵³Sabri, Jiryis.(1969). The Arabs in Israel 1948-1966. Beirut: Institute for Palestine Studies, p105.

¹⁵⁴ سيفغ، توم. (1986). الإسرائيلون الأوائل-1949، ت. خالد عايد ورضا سلمان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 95.

¹⁵⁵ شلحت، مصدر سابق.

حماية الممتلكات الثقافية

بالنظر إلى أن الأرشيف "يشكل تراثاً فريداً غير قابل للتعويض"¹⁵⁶ لما يتمتع به من خاصية "جوهرية" و"انفرادية" تجعل منه "شاهداً أصلياً للنشاطات الإدارية، والثقافية، والفكرية" التي تعكس تطور المجتمع،¹⁵⁷ فقد تنبه المجتمع الإنساني إلى ضرورة إيجاد آليات منظمة ذات طابع قانوني يهدف لحماية الممتلكات الثقافية خلال الحروب والنزاعات المسلحة. ويمكن تتبع ذلك في اتفاقيات ومواثيق نظمتها هيئات دولية في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، إدراكاً منها لأهمية المحافظة على التراث الروحي والثقافي للشعوب باعتباره إرثاً إنسانياً مشتركاً. فالمادة الأولى من اتفاقية لاهاي 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في أوقات النزاع المسلح تنص على "أن الممتلكات الثقافية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع شعوب العالم، لذا ينبغي أن تتلقى الحماية الدولية"،¹⁵⁸ علماً بأن الأرشيفات والكتب المهمة والمخطوطات هي إحدى العناصر التي يتضمنها تعريف الممتلكات الثقافية في تلك الاتفاقية وغيرها. كذلك تقضي المادة الرابعة من الاتفاقية بـ"ضرورة احترام الملكية الثقافية لكل أطراف النزاع وتقييد أي إجراء قد يؤدي إلى الإضرار بالممتلكات، فيحظر على الدول الأطراف أي شكل من أشكال السرقة والنهب والاحتلاس والتخريب للتراث الثقافي". وتدعو المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية الدول التي قامت بنهب ممتلكات إلى "إنهاء الأعمال العدائية وإعادة تلك الممتلكات إلى السلطات المختصة في الأراضي المحتلة سابقاً". ولم تكن اتفاقية لاهاي الوحيدة في هذا المجال، إذ توالت عبر أكثر من قرن الجهود المبذولة من المؤسسات الدولية التي تناضل ضد الحرب على الممتلكات الثقافية. لكن إسرائيل لا تزال تمعن في التنصل من التزاماتها تجاه الفلسطينيين ومنحهم الحق باسترداد ممتلكاتهم، ومنها الأرشيفات والمكتبات المنهوبة.

¹⁵⁶ البيان العالمي حول الأرشيف 2011، المجلس الدولي للأرشيف، -www.ica.org/6573/reference-documents/universal-declaration-on-archives.html.

¹⁵⁷ البيان العالمي حول الأرشيف، المرجع السابق.

¹⁵⁸ Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1954. http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13637&URL_hglhjm.

إلا أن تاريخاً طويلاً من انتهاكات مماثلة رافقت النهب في زمن الحروب، أتاح لإسرائيل اتخاذ تدابير تعوق إعادة ممتلكات الفلسطينيين إلى أصحابها الشرعيين، فهي لم تكتف بنهب الكتب، بل نزعت ملكية أصحابها، ووضعت ستة آلاف منها تحت تصنيف "أملاك متروكة" AP، بينما تقع في المكتبة الوطنية عشرات آلاف أخرى لم تنلق هذا التصنيف ولا أحد يعلم عنها شيئاً، إضافة إلى أن إسرائيل لا تعترف بوجودها أصلاً كما ترفض الاعتراف بالوجود التاريخي للفلسطينيين وممتلكاتهم قبل عام 1948 وما بعده، ولغاية الآن، ذلك أن الاعتراف بالهوية الفلسطينية يعني بالضرورة نزع مسوغات الشرعية عن الكيان الإسرائيلي. والنتيجة الحتمية ضمن تلك المعطيات تؤكد السياق النظري لمفهوم الأرشيف، أي أن امتلاك الأرشيف والسيطرة عليه هو امتلاك لـ"المعرفة"، وبالتالي لـ"السلطة" الكافية لتصميم ذاكرة جديدة للإسرائيليين وللفلسطينيين، تسوغها الافتراضات الأيدولوجية والسردية التاريخية التي تتلاءم ومقتضيات الصراع.

الفصل الخامس

الأرشيف المضاد

الفصل الخامس

الأرشيف المضاد

تمهيد

الكتابة التاريخية في فلسطين

إن نتائج البحث حول الأرشيفات التي توصلت إليها هذه الدراسة في فصل سابق، تشير إلى حجم المآزق الذي يواجهه الفلسطينيون جراء شتات أرشيفاتهم وضياع أعداد كبيرة منها، واستحواذ الصهاينة على أعداد أخرى وإحاقها بالأرشيف الصهيوني، ففقدان الأرشيف بالنسبة لمجتمع عانى صدمة السلب والتشريد وضياع الأرض يعني فقدان الأداة التاريخية التي تشهد على أسبقية وجوده عليها وتثبت حقه الشرعي في صراعه القومي مع آخر ينافسه الأسبقية على هذا الوجود.

وتزداد حدة هذا المآزق بالنظر إلى الإشكاليات التي تعاني منها الكتابة التاريخية عن فلسطين، والتي تشير إلى النقص الخطير في عمليات التوثيق، واستخدام الأرشيفات الضرورية والمهمة لصياغة رواية جديّة عن فلسطين والفلسطينيين، فرغم توفر الكثير من المصادر الغنية التي تتضمن حقائق حول التطور الاجتماعي والاقتصادي، - مثل سجلات المجلس الإسلامي الأعلى في شرقي القدس، وسجلات المحكمة الشرعية، وهبات الوقف الإسلامي، وسجلات الزواج وغيرها من المصادر- إلا أنه لم يتم استخدامها بشكل فعال في إعداد الدراسات الأكيدة والشاملة.¹⁵⁹

¹⁵⁹دوماني، التأريخ وإعادة التأريخ، ص 12.

لذا يؤكد النقاد المحدثون أنه على الرغم من تعدد المصادر وآلاف الكتب والمقالات التي تم نشرها حول التاريخ الفلسطيني لفترة تزيد عن القرن، إلا أنها في غالبيتها أغفلت النواحي الاجتماعية والاقتصادية من تاريخ فلسطين، ولم تنجح في إيصال معرفة حقيقية وعميقة حول الأصول الحديثة لفلسطين والشعب الفلسطيني¹⁶⁰.

وقد دار جدل فكري واسع حول الأسباب المحتملة التي أفضت إلى كتابة تاريخية فلسطينية مجزوءة، أو مشوهة، تفتقر إلى "السياق والعمق"، وغير قادرة على مجابهة الرواية الصهيونية، عادت تلك الأسباب في مجملها إلى مجموعة من "الافتراضات الأيدولوجية والاحتمالات التاريخية" التي شكلت فيها النكبة مفصلاً زمنياً حاسماً لتحديدتها وتصنيفها إلى "ما قبل" و"ما بعد"، باعتبارها مكان الذاكرة الجمعية للفلسطينيين.

فالكتابة التاريخية الفلسطينية قبل النكبة، لم تنشأ تحت كنف دولة ومؤسسات فلسطينية مستقلة، وإنما كتب الكتاب الأوائل تحت السيطرة العثمانية أو البريطانية¹⁶¹، مما يعني انعدام وجود جهات ترعى الكتابة الوطنية، أو توجه الكتاب والمؤرخين إلى ضرورة التوثيق وجمع الشواهد والبيانات. ومعظم الكتابات التاريخية في تلك الفترة هيمن عليها الشكل التقليدي للكتابة عند العرب، والتي تعتمد على تدوين الوقائع، والعرض العام للأحداث¹⁶². كما أنها في غالبيتها تعود لشخصيات بارزة أو نشطاء سياسيين¹⁶³، من أمثال عيسى السفري¹⁶⁴، ويوسف هيكل¹⁶⁵، وغيرهم ممن اعتمدوا في مصادرهم على تجاربهم ومذكراتهم الشخصية، أو على تقارير الصحف ووثائق حكومية، ونشرات، إضافة إلى المفكرات والبيانات السياسية، فجاءت أعمالهم غالباً على أهميتها - لبحث الأحداث التي تتعلق بالسياسة البريطانية والمقاومة الفلسطينية، بدلا من بحث أو وصف تاريخ الفلسطينيين.

¹⁶⁰ المصدر السابق، ص 17.

¹⁶¹ كبهيا، إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني، ص 8.

¹⁶² صنبر، الياس. 1998. الهوية الثقافية للفلسطينيين العودة إلى الزمن. الكرمل، ع 56-55: 351-361.

¹⁶³ دوماي، التاريخ وإعادة التأريخ، ص 10.

¹⁶⁴ السفري، عيسى. (1937). فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: مكتبة يافا الجديدة.

¹⁶⁵ هيكل، يوسف. (1937). القضية الفلسطينية تحليل ونقد. يافا: مطبعة الفجر.

ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من كتاب هذه المرحلة كانوا ممن تلقوا تعليمهم في أوروبا والولايات المتحدة، مثل توفيق كنعان¹⁶⁶، وقد جاءت كتابتهم متأثرة بالكتابات الغربية والصهيونية عن تاريخ فلسطين.

أما الكتابة التاريخية ما بعد النكبة فقد جاءت بملامح مختلفة، كانت السمة الغالبة عليها ما أسماه مصطفى كيبها بـ"رواية الشتات"، التي نشأت في ظل الأنظمة العربية، أو تحت أنظمة أخرى، كوضع العرب الفلسطينيين في "إسرائيل"، أو في بلاد ومؤسسات غربية وأجنبية.¹⁶⁷ وتميزت هذه المرحلة باستخدام التاريخ السردى "كأداة للتعبئة الأيدولوجية للأحزاب السياسية العربية، وكوسيلة للشرعية والتعبئة بالنسبة للأنظمة العربية".¹⁶⁸

ومن جهة أخرى تميزت الكتابة التاريخية الفلسطينية في هذه المرحلة باستخدامها شتى الوسائل الممكنة للبحث حول فلسطين، ذلك أن "الشتات وغياب المؤسسات القومية والمحفوظات والوثائق كلها أدت بالفلسطينيين إلى البحث عن وسائل مختلفة لبناء الهوية"¹⁶⁹، وياتت فلسطين تلك البقعة الجغرافية من العالم التي تنتظر من "يعيد اكتشافها" ويرسم معالمها من جديد، خاصة في ظل صراعها الشرس مع الآخر (الصهيوني)، الذي يعيد رسم خريطة فلسطين - أرضها وساكنيها - على ضوء المقولة الصهيونية، "أرض من غير شعب، لشعب من غير أرض".

لهذا اعتبر البعض أن عام 1948 يشكل ولادة" التمايز الثقافي" الفلسطيني¹⁷⁰، حيث بدأت تبرز فيما بعد أساليب جديدة في الكتابة والتعبير، تعيد رسم الأرض المهدهدة بمحو معالمها الباقية في الذاكرة¹⁷¹، كما تعيد رسم الماضي في التجربة الجماعية للفلسطينيين¹⁷²، صنف دوماني هذا النوع من الكتابة التاريخية بـ"التأكيد على الهوية"، وهو الصنف الأكثر أهمية لأنه أول من

¹⁶⁶ كنعان، توفيق. (1998). الأولياء والمزارات الإسلامية في فلسطين. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية

¹⁶⁷ كيبها، إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني، ص 8.

¹⁶⁸ دوماني، التاريخ وإعادة التأريخ، ص 13.

¹⁶⁹ سعدي، أحمد. 2008. "الذاكرة والهوية". نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة. مصطفى كيبها (محرر). حيفا: مدى الكرمل، ص 59.

¹⁷⁰ صنبر، مصدر سابق، ص 357.

¹⁷¹ الدباغ، مصطفى. (1965). بلادنا فلسطين. بيروت: دار الطليعة.

¹⁷² العارف، عارف. (1956-1951). نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود. صيدا وبيروت: المكتبة العصرية.

استخدم التاريخ المتناقل، وسجلات المحكمة الشرعية، وأوراق العائلات، ووثائق الوقف، وغيرها من المصادر المحلية، التي ساهمت في إلقاء الضوء على جوانب غير سياسية في تاريخ فلسطين خلال القرون التي سبقت الانتداب، كما أنها "أول من تناول الأصول العميقة للهوية الثقافية الفلسطينية، من خلال توثيق الفلكلور والتقاليد والنواحي الأخرى من الحياة اليومية".¹⁷³

كذلك فإن ما يضيف أهمية على هذا النوع من الكتابة، أنها لم تنطلق في نظرتها للتاريخ الفلسطيني من خلال عدائها للأتراك أو القومية العربية، وأسست لنهج جديد في كتابة التاريخ بالاعتماد على وسائل لم تكن متداولة، وكمثال على هذا النوع من الكتابة التاريخية، كتاب إحسان النمر "تاريخ جبل نابلس والبلقاء"، الذي يقع في أربعة مجلدات، ارتكز فيه على الأوراق الشخصية لعائلات عديدة، وعلى المقابلات الشفوية، والذاكرة الشعبية، وعلى سجلات المحكمة الإسلامية، وعلى الأنماط المعمارية المحلية، وعلى عناصر عديدة أخرى.¹⁷⁴

وتأتي الجهود التي قامت بها بعض المؤسسات الخاصة والمؤرخين والمفكرين وعلماء الاجتماع الفلسطينيين في العقود الأخيرة استكمالاً لهذا النهج في كتابة التاريخ، الذي ومن خلاله يؤكد الفلسطينيون على عنادهم ومقاومتهم لمحاولات محوهم وتغييبهم من السردية التاريخية التي عوملوا فيها بحالة نكران تام حين أطلق عليهم بداية تسمية "غير اليهود" ثم تسمية "لاجئين". ومن خلال هذه الجهود كذلك يحاول الفلسطينيون إيجاد مادة تاريخية تعيد بناء رواية فلسطينية جديدة عن فلسطين والفلسطينيين، تدحض الرواية الصهيونية، وتفند ادعاءاتها، وذلك بالعودة إلى "التجربة الذاتية الفردية" من خلال الوثائق، والمذكرات، والسير الذاتية، والرواية الشفوية، والصور الفوتوغرافية، وغيرها من المصادر التي توثق الحياة اليومية للناس العاديين، والفئات التي استثنتهم الرواية التاريخية الرسمية، وتأتي هذه الجهود في إطار ما أطلق عليه إدوارد سعيد "الرحلة إلى الداخل"، والتي من شأنها انتزاع الاعتراف بالتاريخ المهمش لشعب وقع عليه فعل الاستعمار.¹⁷⁵

¹⁷³ دومان، التاريخ وإعادة التأريخ، ص 19.

¹⁷⁴ النمر، إحسان. (1975). تاريخ جبل نابلس والبلقاء. نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية.

¹⁷⁵ إدوارد، مصدر سبق ذكره، ص 274.

وفي هذا الفصل سيتم إلقاء الضوء على بعض الجهود التي قدمها مجموعة من المفكرين والباحثين وعلماء الاجتماع الفلسطينيين، وعلى مدى إسهامها في تشكيل معرفة موضوعية عن فلسطين والفلسطينيين، بعيدا عن الأحكام الجاهزة والتعميمات السطحية والأخطاء الشائعة لتسهم بدورها في بناء رواية تاريخية جديدة، مستندة على السكان الأصليين وما ينتج عنهم، باعتبارهم "الأرشيف الأساسي للسرد التاريخي".¹⁷⁶

أولا: دراسات في التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي

قام مجموعة من المفكرين والباحثين والأكاديميين بهذا النوع من الدراسات التاريخية في العقدين الأخيرين، والتي تقوم على دراسة تحليلية نقدية للفترة العثمانية والانتدابية، وذلك باستخدام آليات تحليلية معاصرة في العلوم الاجتماعية من تيارات التفكيك والجماعات المتخيلة، والتي ظهرت بعد الأعمال الريادية لبيندكت أندرسون،¹⁷⁷ وإدوارد سعيد¹⁷⁸، وغيرهم في نظريات فكفكة الاستعمار والقائمة على البحث في أصل القوميات وانتشارها، والجماعات المتخيلة.

وتعتمد هذه الدراسات على البحث في الحياة اليومية لفئات أسكتها التاريخ المكتوب، وذلك بالرجوع إلى العديد من المصادر المحلية كالمذكرات والوثائق وسجلات المحاكم والرواية الشفوية وكل ما يثبت عروبة فلسطين وهوية الفلسطينيين. لذا فإنه من شأن مثل هذه الدراسات أن تقدم معرفة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحياة الثقافية للفئات المهمشة كالنساء والفلاحين والتجار وغيرها من القوى المحركة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، في الوقت الذي يؤكد فيه الباحثون أنه لم يتم تناول أي من الأمور المتعلقة بالتطور الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني بشكل مرض في أي كتاب

¹⁷⁶ دومانى، أرشفة فلسطين والفلسطينيين، ص 15.

¹⁷⁷ Anderson, Benedict. (1991). *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, London and New York: Verso.

¹⁷⁸ Said, Edward. (1993). *Culture and Imperialism*. London: Chatto and Windus.

تاريخي عن فلسطين،¹⁷⁹ فالمعرفة التي سادت حول فلسطين والفلسطينيين جاءت عبر مستشرقين وصهاينة، ومن تأثر بهم من الكتاب الفلسطينيين والعرب، الذين تركزت كتاباتهم بشكل رئيسي على الأحداث السياسية، والأنظمة الحكومية والإدارية، والسكان، وأغفلت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفلسطينيين.

"..... شكل معرفة حول تاريخ فلسطين سيطرة نماذج على هذا الموضوع عاملت فلسطين والفلسطينيين كأشياء تتأثر بعوامل خارجية وليس كقوى فاعلة، وهذه النماذج طورها كتاب مستشرقون وصهاينة، وتبناها إلى حد كبير نظراؤهم من الكتاب الفلسطينيين والعرب، حيث أن التقاليد التاريخية الفلسطينية والصهيونية تبدو غير متلائمة فقط على السطح، أما في العمق فكلا التقليديين يشاركان على درجة كبيرة في نظرة مختزلة للفترة العثمانية وكلاهما يغفل التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني....."¹⁸⁰

وسيجري تناول نماذج من هذه الدراسات في سياق تقييم ما تسهم به من معرفة حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الفترتين العثمانية والانتدابية.

1-1: (تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918) / عادل مناع¹⁸¹

يقدم مناع من خلال هذه الدراسة قراءة جديدة للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي لفلسطين في الفترة العثمانية، فهي تتناول بشكل أساسي التقلبات السياسية في تاريخ فلسطين لجميع مراحل العهد العثماني، بالإضافة إلى أبرز التطورات والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها فلسطين في المراحل المختلفة للفترة العثمانية. معتمدا في دراسته على معلومات جمعها من مصادر مختلفة، ككتب التاريخ المتناقل، وسجلات المحكمة الشرعية، والمذكرات، ومخطوطات مدرجة في مكتبة الجامعة العبرية، ومخطوطات أخرى في مكتبة جامعة استانبول، ووثائق من الأرشيف العثماني، وأوراق عائلية لعائلات

¹⁷⁹ دومانى، التأريخ وإعادة التأريخ، ص 16.

¹⁸⁰ دومانى، المصدر السابق، ص 26.

¹⁸¹ مناع، عادل. (1999). تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مثل عائلة الحسيني، وبعض الرسائل المحفوظة في مكتبات عامة وخاصة في القدس، وفرمانات وأوامر واردة في سجلات القدس، ورسائل محفوظة في الأرشيف الصهيوني المركزي، ووثائق من سجل وزارة الخارجية البريطانية، وجداول إحصائية نشرتها المصادر الصهيونية عن المستعمرات وأعداد اليهود عامة في فلسطين في أواخر العهد العثماني، ومن الجدير بالذكر أن مناع استعان في دراسته بمؤلفات لعلماء غربيين وإسرائيليين، ممن قدموا دراسات موثقة في التاريخ الفلسطيني ساهمت في توضيح وتعديل الصورة عن تاريخ فلسطين في الفترة العثمانية، مثل أمنون كوهين في كتابه (فلسطين في القرن الثامن عشر، 1973)، ودرور زئيفي في كتابه (العهد العثماني: سنح القدس في القرن السابع عشر، 1991)، كما اعتمد مناع في جزء من دراسته اعتمادا كبيرا على الدراسة التي قدمها الكسندر شولش (تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882)¹⁸²، والتي اشتملت على معلومات هامة مستقاة من وثائق غير منشورة في خزائن المحفوظات في البلدان الأوروبية، أفاد الاطلاع عليها في كشف الجذور التاريخية لقضية فلسطين، وتفنيذ المزاعم الصهيونية والاستعمارية بأسلوب علمي رصين مرتكزا فيها على ما جمع من الوثائق.

وبالنظر إلى هذا الكم من الوثائق والمصادر التي استخدمها مناع في توثيق دراسته، والتي تتيح له مناخا خصبا للحصول على معلومات أكثر دقة وشمولية، فإن من شأن ذلك أن يقدم دراسة تاريخية نقدية بعيدة عن السرد التاريخي، ويكون بمقدورها أن تنتج معرفة عن الفترة العثمانية انطلاقا من واقعها دون إعطاء أحكام وتعميمات تفتقر إلى الدقة والموضوعية.

فقد أتاح هذا التوثيق الغني إعطاء صورة عن التكوين الاجتماعي والنظام الاقتصادي والحياة الثقافية والسياسية للمجتمع الفلسطيني خلال العهد العثماني، وتسلط الضوء على أهم الأحداث والمؤثرات التي ساهمت في إحداث التحولات في المراحل المختلفة التي شهدتها فلسطين من أوائل العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى، مما أبرز المجتمع الفلسطيني بصورة مجتمعة ديناميكي قادر على التطور والاستجابة للمؤثرات الخارجية، بدلا من صورته النمطية كضحية للفساد والاستبداد والانحطاط

¹⁸² شولش، ألكسندر. (1990). تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كفرقوع: دار الهدى للطباعة والنشر.

العثماني. وهذا على خلاف الدراسات التاريخية التي أغفلت التطورات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، والتي لم تكن محط اهتمام المستشرقين والصهاينة ممن بحثوا في التاريخ الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت هذه الدراسة التوثيقية في دحض المزاعم الصهيونية التي تدعي أن فلسطين كانت بلدا متخلفا ومهملا، أنقذه قدوم الصهاينة إليه وتأسيس بناء لدولة حديثة فيه، وذلك من خلال الدراسة النقدية المقارنة للمعلومات الواردة في المصادر المختلفة التي اعتمدت عليها الدراسة، والتي قدمت تعريفا بالمميزات الرئيسية التي ميزت المجتمع والاقتصاد الفلسطيني قبل قدوم الصهاينة إلى فلسطين، كما أكدت - من خلال استعراض التحولات الاقتصادية في القرن التاسع عشر - على دور الفلسطينيين في النمو الاقتصادي في تلك الفترة، مقابل دور هامشي لليهود.¹⁸³

كما أعطت الدراسة صورة عامة ومقارنة للتحولات الديموغرافية في مدن فلسطين المتعددة في أواخر العهد العثماني، دحضت من خلالها ما أسماه رشيد الخالدي "الأسطورة الديموغرافية"¹⁸⁴، التي دأب الصهاينة على استخدامها في سياق إحكام سيطرتهم على فلسطين، ونشر الخرافات حولها، وفحوى هذه الأسطورة أن القدس كان يسكنها أغلبية يهودية في أوائل وأواسط القرن التاسع عشر، مقابل أقلية فلسطينية. فاستطاع مناع في دراسته وبرجوعه إلى معلومات موثقة في دراسة شولش والتي استندت على وثائق وجداول إحصائية غير منشورة، استطاع دحض هذه "الأسطورة" وإثبات الوجود الفلسطيني كأغلبية مقابل أقلية يهودية أقل من 4% من عدد السكان.¹⁸⁵

ومن خلال استعراض التاريخ السياسي لفلسطين في هذه الدراسة، فقد بينت أنماط العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وآليات التضامن بينها، وظهور الفئات النخبوية الحاكمة في الحضر، وغيرها من المكونات الاجتماعية التي مثلت الأصول العميقة للتضامن والهوية الفلسطينية، وأسست فيما بعد لظهور حركة قومية موحدة متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

¹⁸³ مناع، مصدر سبق ذكره، ص 190.

¹⁸⁴ الخالدي، رشيد. (2005). مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، ص 17.

¹⁸⁵ مناع، مصدر سبق ذكره، ص 208.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة باتباعها للمنهج النقدي في كتابة التاريخ، قامت من خلال الوثائق بتصحيح بعض المعلومات الواردة في كتب تاريخية، والتي لم يتم التحري عنها بدقة، كتصحيحها لمعلومات وردت عند إحسان النمر في كتابه جبل نابلس، وتصحيح معلومات واردة في الموسوعة الفلسطينية.¹⁸⁶

ولا تدعي هذه الدراسة أنها قدمت تاريخاً شاملاً لفلسطين في الفترة العثمانية، وإنما تمكنت من وضع اللبنة الأساسية التي من شأنها أن تؤسس لرواية تاريخية أصيلة لفلسطين والفلسطينيين، إذا ما تضافرت الجهود لاستكمال هذا البناء.

2-1: (الجبل ضد البحر، دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية)/ دراسة سليم تماري¹⁸⁷

تعتبر دراسة سليم تماري (وهي مجموعة من المقالات) أهم الدراسات في علم الاجتماع الحضري، والتي عالجت دخول الحداثة إلى المدن الفلسطينية وسمات النمو الحداثي للقدس العثمانية والانتدابية بأسلوب جديد ومختلف عن الشكل النمطي المجرد الذي قدمه باحثون ومفكرون عرب ممن بحثوا موضوع الحداثة.

وقد قدم تماري معالجته لهذا الموضوع من خلال المذكرات اليومية لستة نماذج، عاشت في حقبتين أساسيتين من تاريخ فلسطين، وهما: تجاوز مرحلة اللامركزية العثمانية، وبروز الكيانية الإقليمية الفلسطينية. فتحدثت عن ثلاثة أنواع من الخطابات: المذكرات (التي تدون في كهولة الكاتب)، والسيرة الذاتية (ذات الهيكل السردى الأكثر تماسكاً)، واليوميات (وهي الأكثر حميمية ومباشرة لأنها لا تدون للنشر).¹⁸⁸

¹⁸⁶مناغ، مصدر سبق ذكره، ص306.

¹⁸⁷تماري، سليم. (2005). الجبل ضد البحر دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

¹⁸⁸المصدر السابق، ص13.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في إنتاج معرفة عن فلسطين والفلسطينيين من خلال ثلاثة عناصر: الموضوع، والأسلوب، والفترة الزمنية.

فمن حيث الموضوع عالج تماري إشكاليات الحداثة الفلسطينية والعناصر التي ساهمت في تشكيل حداثة فلسطينية "غير مكتملة"¹⁸⁹ من خلال تصور موضوعي للحياة الاجتماعية والثقافية في تلك الفترة، ودراسة التناقضات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني على ضوء بعض الظواهر كالصراع بين ثقافة الساحل وثقافة الجبل. ولم يسبق أن تناولت الكتابة التاريخية موضوعة الحداثة والظواهر المعاصرة التي رافقتها في سياق التكوين الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني كما تناولها سليم تماري في هذه الدراسة.

أما من حيث الأسلوب، فإن إعادة قراءة "المذكرات اليومية" للأفراد عايشوا الأحداث يقدم بديلا واقعيا يعوض غياب الوثائق ونقص التوثيق، ويظهر طابع المدينة وكأنها تضح بالحياة، ومع أن هذا النوع من الأدب يقدم تصورات نابغة من تجارب ذاتية فردية، إلا أنه يسمح "باستيعاب تحولات المدينة الثقافية في إطارها الهيكلي"، خاصة أن السير التي اختارها تماري في دراسته يرويها كتاب ذوي توجهات سياسية وثقافية متباينة يمثلون فئة "المتقف الفلسطيني الحديث" بتعبير فيصل دراج، والتي بدأت مع مطلع القرن العشرين وانتهت إلى ما بعد قيام "دولة إسرائيل".

"... في كتاباتهم كشفوا لنا أسرار مدينة تظهر لنا اليوم بعد قرن من الزمان معاكسة لسمعتها المحافظة، مدينة تعج بالجدل الفكري والدينامية الثقافية... والسير الست التي نعرض لها تكشف بالإضافة إلى ذلك، عوالم معاصرة متخيلة، تتميز باحتمالات متضاربة لما كان بالإمكان أن يحدث في مستقبلهم المنظور. وكما هو متوقع في مدينة متوسطة الحجم، التي كان بالإمكان أن نقطعها مشيا بالأقدام من طرف إلى طرف خلال ساعات ثلاث، أو على الحنطور أو العربة في أقل من ساعة، اشترك أصحابنا الستة في فضاءات الإنتلجنسيا المحلية المتجانسة، ومع ذلك فقد تبنوا مواقف وأنماط حياة وتوجهات وأيدولوجيات وتوقعات متصارعة لا يمكن أن نتخيل مزيجها في حاضرنا المعولم".

¹⁸⁹ المصدر السابق، ص 3.

وبالنسبة للفترة الزمنية التي حددها تماري لدراسته فهي الفترة التي شهدت تحولا كبيرا في تاريخ فلسطين نتيجة قدوم الهجرة اليهودية والاستعمار الإنجليزي في آن، وغلب عليها كتابة تاريخية تقليدية تمحورت حول الصهيونية وأحيانا قدمت وصفا موجزا للبنية السكانية والإدارية لفلسطين¹⁹⁰، إذ أن غالبية الكتب التاريخية بدأت مع وصول أول المستوطنين اليهود في ثمانينات القرن التاسع عشر، لذا فإن هذه الحقبة التي تربط بين الفترة العثمانية والانتدابية عانت من فراغ تاريخي سبب انقطاعا بين فلسطينيي القرن العشرين وماضيهم، حاول تماري في دراسته هذه سد هذا الفراغ واشتقاق تاريخ جديد باسترجاع ذاكرة وطنية فلسطينية صاغها "مثقفون قرأوا ولادة المشروع الصهيوني بقلق كبير واقترحوا سبل مواجهته".¹⁹¹

ومع أن مثل هذه الدراسة لا تستند في تحليل الظواهر والأحداث إلى وثائق ورقية أو مخطوطات، إلا أنها عاملت الإنتاج الفكري لأفراد عايشوا أحداث المرحلة كأرشيف يمكن الاستناد إليه في كتابة تاريخ جديد للفلسطينيين، رغم أن الوثائق المكتوبة تظهر مصداقية وموضوعية أدق في معالجة الأحداث، إلا أن الدراسات المستندة على هذا الشكل من الكتابة توفر إحساسا نابضا مفعما بتفاصيل الحياة اليومية، سطرها أفراد تحصنوا وراء موروثهم الثقافي، وحافظوا على ذاكرة مشتعلة "لا تقبل الانطفاء"، وما رجوع المؤرخين والعلماء إليها إلا إعلان عن إصرار الفلسطينيين على استخدام جميع الوسائل المتاحة لمقاومة محاولات تغييبهم، وفيهم خارج حدود المكان والذاكرة. "...إن السيرة الذاتية التي يسطرها الإنسان المضطهد إعلان عن ذاكرة لا تقبل الانطفاء وحوار مع ذاكرة لاحقة تجانب النسيان".¹⁹²

¹⁹⁰دوماني، التاريخ وإعادة التأريخ، ص 11.

¹⁹¹درّاج، فيصل. (2002). ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص 11.

¹⁹²المصدر السابق، ص 82.

3-1: (إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس 1700-1900)/بشارة دوماني¹⁹³

"يتضمن مصطلح "اكتشاف" السعي وراء المعرفة بعيدا عن الأناية"، مقولة لبشارة دوماني في معرض تفسيره لمفهوم "اكتشاف"، وإعادة اكتشاف "التاريخ، وما يحمل المفهوم من الاحتمالات، حيث يفترض أن المؤرخ في رحلة اكتشافه لتاريخ ما، لا يستطيع أن يكون حياديا، ولا يستطيع فصل نفسه عن الموضوع الذي هو بصدد اكتشافه، ويعتمد ما يكتشفه على الشيء الذي يبحث عنه، كما تعتمد الإجابات التي يتوصل إليها على الأسئلة التي يحددها لنفسه.¹⁹⁴

وفي هذه الدراسة حاول دوماني إعادة اكتشاف فلسطين "بعيدا عن الأناية" التي أشار إليها، وذلك من خلال تسليط الأضواء على فعالية "الأهالي" في صنع تاريخهم الخاص، وبعث الحياة في مجتمعاتهم وفي معاملاته الداخلية بالاستماع إلى أصواتهم وإدراك العالم من خلال عيونهم.¹⁹⁵ وهذا ما أهملته الكتابات التاريخية في بناء الماضي العثماني أو إعادة بنائه إلى حد بعيد، مما أدى إلى جهل كبير في فهم البنية الاجتماعية والحياة الثقافية والتطور الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني خلال فترة الانتداب فيما يخص أربعة قرون من الفترة العثمانية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تشكل ردا على حال الدراسات التاريخية الموجودة في هذا الحقل سواء كانت لغربيين أو صهاينة أو من سار على نهجهم من المؤرخين العرب كما ذكر دوماني في تمهيده لها، حيث استطاع من خلالها أن يسلط الضوء على أماكن جغرافية في فلسطين أغفلتها الرواية التاريخية، وعلى فترات امتدت لقرون في العهد العثماني انطوى تاريخها دون أن يلتفت إليه أحد. وهذه علة المؤرخ التي أشار إليها في دراساته، وهي أن كتابة التاريخ أو إعادة كتابته تخضع لانتقائية المؤرخين في بحثهم عن إجابات محددة لأسئلة حددتها طبيعة القضايا في إطار اهتمامهم.

¹⁹³ دوماني، بشارة. (1998). إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس 1700-1900. ت. حسني زينة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

¹⁹⁴ دوماني، التاريخ وإعادة التأريخ، ص6.

¹⁹⁵ دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين، ص9.

وقد حدد دوماني منطقة نابلس وأريافها لنقض الإدعاءات التي تبنتها الكتابة التاريخية، والتي أظهرت فلسطين العثمانية حاملة وراكدة إلى أن أنفذتها عملية التوسع الأوروبي وما رافقها من التحولات المرتبطة بما يسمى التحديث. كما حدد فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر إطارا زمنيا لدراسته، وهي الفترات التي أهملتها الدراسات التاريخية عن فلسطين، على اعتبار "افتراض الانقطاع التاريخي"، الذي قسم فلسطين العثمانية إلى مرحلتين منقطعتين إحداهما عن الأخرى: تقليدية وحديثة.¹⁹⁶ وكان هذا الافتراض الاستعماري في سياق البرهنة على قدوم التحديث وحدوث التحولات المرتبطة بالتوسع الأوروبي.

واستند دوماني في إعادة اكتشاف فلسطين، على المصادر المحلية مثل: سجلات المحكمة الشرعية، ومراسلات مجلس شورى نابلس، ومجموعة واسعة من الأوراق العائلية الخاصة مثل عقود معاملات بين التجار والحرفيين والفلاحين، ودفاتر حسابات، ووقفات، ومراسلات شخصية، بالإضافة إلى وثائق من المحفوظات العثمانية المركزية، وتقارير القنصليات الأوروبية. وعزز دوماني مصادره عبر سير ذاتية منشورة، وروايات شفوية.

ومن خلال رجوعه إلى هذه المصادر استطاع دوماني أن يشكل معرفة عن التاريخ الاجتماعي لتجار نابلس وفلاحيها من خلال دراسة العلاقة بين الثقافة والسياسة والتجارة، كما تمكن من دحض الإدعاءات التي تفترض أنه لا يوجد لأهالي هذه المناطق دور في التحديث، وذلك عبر البرهنة على وجود مؤسسات وممارسات قبل الهيمنة الأوروبية، مهد قيامها -ربما- الطريق أمام عمليتي الإصلاح العثماني والتوسع الأوروبي، بعكس الافتراض القائم على أنها نتاج تحول رأسمالي مفروض من الخارج. والأهم أنه تمكن من انتزاع الاعتراف بفتات همشتها الدراسات التاريخية أصر على إدخالها التاريخ وتسجيل دورهم في الرواية التاريخية الفلسطينية.

¹⁹⁶المصدر السابق، ص15.

ومما يميز عمل دوماني في هذه الدراسة، أن رجوعه إلى المصادر المختلفة كان بالاستناد على المفهوم الحديث للأرشيف، الذي يفترض بأن "الأرشيف ليس محايداً"، فلم يعتبر أن قيمة هذه المصادر تأتي مما هو مقصود أن تسجله، بل مما أغفلتها أو جاء فيها عرضاً. مما أسقط على هذه الدراسة المزيد من الدقة والشفافية والموضوعية.

خلاصة

يتبين من خلال تقييم سريع لهذه الدراسات أن هناك الكثير مما تخفيه الرواية التاريخية عن فلسطين، والتي لم يكن لها دولة أو مؤسسات ترعاها وتعنى ببنائها، ومن المؤكد أن ضياع الأرشيفات وشتاتها يشكل كارثة أخرى لها أبعادها العميقة على مستقبل فلسطين والفلسطينيين، إلا أنه بالإمكان عبر عمل دؤوب، وتضافر للجهود دولة ومؤسسات وباحثين وجامعات وأكاديميين وعلماء ومفكرين، وعبر استنفار الإمكانيات المتوفرة أن تقوم رواية تاريخية فلسطينية تلغي الرواية الصهيونية وتثبت أن فلسطين كانت أرضاً للفلسطينيين منذ فجر التاريخ.

ثانياً: التراث المعماري

مركز المعمار الشعبي "رواق" مثالا¹⁹⁷

كما ذكر في موضع سابق من هذه الدراسة، فإن غياب الأرشيفات وشتاتها وغياب المؤسسات القومية التي ترعاها، دفعت بالفلسطينيين للبحث عن وسائل أخرى للحفاظ على هويتهم القومية من المحو والاندثار، ليس رغبة في أرشفة الماضي فقط وإنما أرشفة الحاضر أيضاً، خاصة في ظل "استمرار وتسارع اختفاء أكبر أرشيفين على الإطلاق: الأرض ومشهدها الطبيعي،

¹⁹⁷ لن تعنى هذه الدراسة بالتركيز على جميع جوانب العمل الذي تقوم به رواق بالتفصيل، وإنما اكتفت بتوضيح جوانب معينة لتحقيق أغراض هذه الدراسة.

والصلة مع الواقع اليومي التي تشكل تكويننا عضويًا للمجتمع".¹⁹⁸ وهذا أدى بحسب دوماني إلى تغيير الفكرة حول ما يندرج في تكوين الأرشيف، بحيث لم تعد الوثيقة المكتوبة هي الشاهد الوحيد على الإرث الثقافي للفلسطينيين، بل توسعت مدلولات الأرشيف لتشتمل على كل أثر من آثار الماضي والحاضر.¹⁹⁹

ولأن العمارة التاريخية أثر يربط الإنسان بماضيه، ويدل على جذوره المغروسة في عمق التاريخ، فقد أولى الفلسطينيون - ضمن جهودهم للحفاظ على إرثهم الثقافي - اهتمامًا بالعمارة التاريخية، فأصبحت بالنسبة إليهم وثيقة تاريخية بانتظار من يعاينها ويصنفها ويدرسها، لتسهم في تشكيل أرشيف يستند إليه في توثيق الرواية التاريخية لفلسطين.

ولتوضيح هذا الجهد سيتم إلقاء الضوء على مشروع مركز المعمار الشعبي "رواق"، لتقييم ما يمكن أن ينتج مثل هذا المشروع من معرفة حول فلسطين والفلسطينيين.

تأسس مركز رواق في عام 1991 من قبل مثقفين يساريين بارزين قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بثلاث سنوات، وهم مجموعة من 20 شخصًا من تخصصات مختلفة، مهندسين معماريين وعلماء آثار ومخططي مدن وفنانين، ومصممين، أخذوا على عاتقهم العمل مع المجتمع، وتكفلوا بان يكونوا رأس الحربة في عملية إنقاذ الماضي الفلسطيني المحلي عن طريق عدد من المشاريع المبتكرة.²⁰⁰

وبدأت عملية إنقاذ الماضي من خلال إنشاء سجل للمباني التاريخية عام 1994، كان الهدف الرئيس الذي انطلق المشروع من أجله هو حماية الموروث الثقافي المعماري في فلسطين، عبر استراتيجية عمل نابعة من منظور للعمارة التاريخية بكل أبعادها، الجمالية والهندسية والسياسية والاجتماعية والبيئية، التي تشكل في مجموعها مكونات هامة لا يمكن الاستغناء عنها في كتابة التاريخ الفلسطيني.

¹⁹⁸ دوماني، أرشفة فلسطين والفلسطينيين، ص 12.

¹⁹⁹ المصدر السابق، ص 12.

²⁰⁰ De Cesari, Chiara. 2010. Creative Heritage: Palestinian Heritage NGOs and Defiant Arts of Government. the American Anthropological Association. Vol. 112, p 627.

وابتدأ العمل بتسجيل المباني كمرحلة أولى استمرت عشر سنوات لإتمامه، تمهيدا لتوثيقها كخطوة لاحقة . حيث اشتمل السجل على معلومات معمارية موسوعية وصفية حول ما يزيد على الخمسين ألف مبنى تاريخي في الأرض المحتلة عام 1967، موزعة على 422 تجمعاً سكانياً، منها ست عشرة مدينة رئيسة، و406 قرى، موزعة على إحدى عشرة محافظة في الضفة الغربية وخمس محافظات في قطاع غزة. وقد تم جمع معلومات أساسية عن كل مبنى تتضمن: الملكية، الموقع بالتحديد، شكل المبنى، مواد بنائه، حالته الإنشائية الفيزيائية، واستعمالاته ووصفه. كما يحتوي سجل رواق على أرشيف من الخرائط المحوسبة جمع فيه أكثر من 400 خريطة محوسبة تم العمل عليها لتحويلها من خرائط ورقية غير دقيقة إلى خرائط محوسبة. كما يتضمن السجل أيضاً أرشيف صور للمباني القديمة، بحيث يزيد عددها على 45000 صورة.²⁰¹

وقد قام مركز رواق في 2007 بإطلاق مشروع لترميم وإعادة تأهيل أهم 50 مركز تاريخي في الضفة الغربية وغزة تم اختيارهم من السجل الوطني للمباني التاريخية. كما نجح في إعادة تأهيل أكثر من 60 مجموعة من المباني والهياكل في جميع أنحاء الضفة الغربية، ومعظمها خصصت للاستخدام العام كمراكز اجتماعية وثقافية كانت في الأساس منازل وقصور تعود للعهد العثماني والمملوكي.²⁰²

كما لعب رواق دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه سن التشريعات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، فقام فريق واسع من خبراء التخطيط في الضفة الغربية ومختصين بالقانون في جامعة بيرزيت بوضع مشروع القانون الجديد لحماية الممتلكات الثقافية، الذي يضع من أهم أهدافه نشر الوعي بين عامة الناس بضرورة الحفاظ على إرثهم الثقافي، ليساهموا بأنفسهم في عملية حفظه وحمايته . إلا أنه وفي إطار الصراع بين المنظمات الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية لم يستطع الحصول على إقرار بالقانون من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، فلجأ إلى وزارة التخطيط، ووزارة الحكم المحلي، لإقناعهما بإدخال بنود على سياستها تقضي بضرورة الحفاظ على الممتلكات الثقافية، ومنع تدميرها أو إزالتها.

²⁰¹الموقع الإلكتروني لرواق <http://www.riwaqregister.org>

²⁰²De Cesari, op. cit, p. 628.

ورواق الذي يصنف ضمن إطار المؤسسات غير الحكومية والذي يتلقى دعماً من مجموعة دول مانحة من جهات مختلفة من العالم للعمل على حماية المباني التاريخية، يقوم بالدور الذي تقع مسؤوليته على الدولة، والذي يتطلب تخصيص ميزانيات كبيرة، ومجهودات هائلة، ونشر وعي بين الناس يكفي لصون هذا الإرث التاريخي، خاصة في ظل استمرار السياسات الاحتلالية التي تعمل على طمس المشهد الطبيعي، وإزالة معالم الأرض، عبر تدمير قرى بأكملها، وإقامة المستوطنات، ومراكمة مواد البناء، ووضع الحواجز العسكرية، وإغلاق الطرق.

من هنا تتركز قيمة العمل الذي يقوم به رواق بأنه يؤسس لبناء أحد الأعمدة الرئيسية في صياغة السردية التاريخية الفلسطينية، فالتراث المعماري لأي دولة هو جزء من هويتها، وشاهد على حضارتها ووجودها التاريخي على الأرض، بل وأبعد من ذلك فهو يروي جانباً من تقلبات الأحداث السياسية في منطقة أو أخرى، كما يستدل منه على طبيعة النسيج الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في مجتمع ما.

وهذا كان جزءاً من هدف المشروع الذي قامت به رواق، وهو "توضيح علاقة التراث الثقافي كحقل مشبع بعلم الاجتماع السياسي"²⁰³ فقد تركز عمله على مناطق الأرياف المحاطة بالمستوطنات، والتي تسجل معدلات عالية في البطالة، ويمارس عمله عبر بناء التحالفات الاجتماعية، وبحث تأثير إيجابي على حياة القرية الاجتماعية من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية.

ولم يكن هدف رواق استعادة الحجارة كما يقول أحد المشاركين في المشروع، بل تقوم مهمته على إنقاذ الشظايا المتبقية من المشهد المتلاشي بخصائصه الفيزيائية والديموغرافية والاجتماعية التي تم تعديلها بشكل جذري بفعل المشروع الاستعماري، وليس أدل على ذلك من سياسة التوسع في إقامة المستوطنات لتوطين اليهود، حيث تدل الإحصائيات أنه خلال ثلاثة عقود

²⁰³ Ibid, p. 629.

تم توطين ما يقرب من نصف مليون يهودي، على مساحة أرض تبلغ 5900 كم مربع فقط. بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأرض جراء أعمال البنية التحتية وسكب كميات كبير من الخرسانة لبناء مدن بأكملها في التلال.²⁰⁴

ولم يكتف رواق ببناء "أرشيف" للمباني التاريخية، بل هيأه بشكل يسهل إخضاعه للتوثيق والدراسات التاريخية، لتمكين المؤرخين من الاستفادة منه لأغراض البحث التاريخي المعماري حول فلسطين، فقامت بعض الدراسات التي صدرت عن رواق ضمن هذا الإطار كدراسة المعماري نظمي الجعبة حول التغييرات المعمارية في مدينة رام الله،²⁰⁵ التي قام من خلالها بمحاولة لإعادة قراءة تاريخ رام الله وعمارتها القديمة بشكلها المعماري جنباً إلى جنب مع الأشكال الاجتماعية والثقافية، وهذا العمل هو الأول من نوعه في رواق، الذي يتم بالاعتماد على المعلومات المعمارية والتاريخية التي أتاحها سجل المباني التاريخية.

كما بدأ هذا الشكل من البحث التاريخي ضمن الجهود الحالية القائمة للمؤرخين وعلماء الاجتماع في دراسات التاريخ الاجتماعي الاقتصادي لفلسطين، كدراسة يوسف سعيد النتشة حول التصميم المعماري لباب العامود.²⁰⁶

وإن كان وجود مثل هذا الأرشيف يشكل ضرورة تاريخية لأية دولة في العالم، فهو بالنسبة لفلسطين يصبح ضرورة ملحة يجب وضعها على رأس أولويات الدولة واهتماماتها، وتجنيده كل الطاقات للعمل عليها خاصة أنه أول أرشيف من نوعه في فلسطين، يجمع المعلومات، ويصور المواقع، ويرسم الخرائط، التي تعيد رسم معالم ما تبقى من المكان. ذلك أن ما يتوفر في فلسطين والعالم من المعلومات التاريخية عن فلسطين، وصور الأماكن، ومواقعها على الخرائط، هو في مجموعه نتاج علماء الآثار التوراتيين، الذين توافدوا إلى فلسطين في القرن التاسع عشر متخذين العامل الديني ستاراً للوصول إلى أهدافهم السياسية والاقتصادية، فأجروا مسوحات لأدق تفاصيل المنطقة وطبيعة سكانها وتوزيعاتهم الجغرافية، بحثاً عن المسوغ الشرعي الذي يثبت الإدعاءات الاستعمارية التي مهدت الطريق لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين.

²⁰⁴ Ibid, p. 629.

²⁰⁵ الجعبة، نظمي. (2002). رام الله عمارة وتاريخ. رام الله: مركز المعمار الشعبي رواق.

²⁰⁶ النتشة، يوسف سعيد. 2005. "هل صمم المعماري سنان باب العامود". مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

وساهم صندوق استكشاف فلسطين البريطاني الذي أنشئ عام 1865 في مؤازرة الحركة الصهيونية بهدف إثبات ما جاء في التوراة من خلال المسوحات السطحية والتنقيبات الأثرية²⁰⁷. وبالمقابل لم يكن لدى الفلسطينيين الوعي الكافي والظروف الموضوعية التي تنبهم إلى ضرورة التوثيق أو إجراء المسوحات التي تسهم مستقبلا في تشكيل السردية التاريخية الفلسطينية، بحيث افتقدت المكتبة الفلسطينية لأية منشورات باللغة العربية متعلقة بالآثار أو العمارة التاريخية بالرغم من تأليف ونشر آلاف الكتب والمقالات بلغات العالم المختلفة حول التراث الثقافي في فلسطين.²⁰⁸ وقد ساعد في تعميق حالة الإهمال للعمارة التاريخية كأحد مكونات التراث الثقافي الفلسطيني طبيعة الظروف التي تشكلت فيها الهوية الفلسطينية المعاصرة، والتي قطعت بين الفلسطيني وجذوره، وأضعفت اتصاله بالأرض والتاريخ خاصة لمن هم في الشتات، الذين انحصر اهتمامهم بإرثهم الثقافي على ما استطاعوا حملة معهم من هذا الإرث.

وهذه العوامل مجتمعة تجعل العمل الذي يقوم به رواق عملا في غاية الأهمية بالنسبة للفلسطينيين، إذ يعيد ربط الفلسطينيين بجذورهم، ويضعف من إحساسهم بالانتماء إلى تاريخ حالت بينهم وبينه مخططات استعمارية صهيونية.

ولا يقتصر عمل رواق على ربط الفلسطينيين بماضيهم البعيد بل يقدم من المعرفة ما يشكل خيطا ناظما بين ماضي الفلسطينيين وحاضرهم ومستقبلهم، ففي الوقت الذي يسهم به في الحفر عميقا في التاريخ، يقدم مادة تاريخية لصناعة مستقبل الدولة الفلسطينية، إذ يمكن اعتباره كإحدى منظمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي تقوم فلسفته وفهمه للتراث على الاهتمام به ليس كقيمة جمالية وتعزيز للهوية الوطنية فحسب رغم القيمة البالغة لهذه الأسباب، وإنما من أجل إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستسهم في بناء دولة للفلسطينيين.

²⁰⁷ الشلي، سهيلا سليمان وشادية عدوان. 2011. "المسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعي لأبعادها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى". المجلة الأردنية للآثار، ع 5.

²⁰⁸ الجمعية، نظمي. 2009. "سجل رواق للمباني التاريخية". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، ص 40.

ورغم قيمة هذا العمل الذي تقوم به رواق إلا أنه يحرص اهتمامه في المباني التاريخية في مدن 1967، ويطمح لأن يمتد عمله إلى مدن 1948، وهذا ما يستلزم جهوداً حثيثة من الفلسطينيين دولة ومؤسسات وأفراد لإكمال هذا العمل.

وإن كانت اتجاهات كتابة التاريخ أعطت للوثيقة المكتوبة نوعاً من القداسة، فإن توثيق رواق للمباني التاريخية بمنحها قداسة تشبه قداسة الوثيقة المكتوبة، وإن كانت تلك الأخيرة (الوثيقة المكتوبة) معرضة للتزوير أو التحريف، أو تنصاع لتوجهات الأرشيفي والمؤرخ والمؤسسة التي تقوم بحفظها، فبقاء المباني التاريخية ماثلة على الأرض وشاهدة على التاريخ، قد يكون وثيقة أصدق من الموروث الكتابي وأقرب إلى الحقيقة.

ثالثاً: مشروع القرى المدمرة

لم يكن سقوط القرى الفلسطينية عام 1948 مجرد نزوح لسكانها الأصليين وإحلال للصهاينة بدلا عنهم، بل كان إسقاطاً لها عن خارطة العالم، ومن ذاكرة التاريخ، فقد غيبتها الكتابات التاريخية الصهيونية كما غيبت معاناة أهلها والمأساة التي حلت بهم، وكأنها لم تكن قائمة يوماً ما، وغيبتها كتابات المؤرخين الفلسطينيين الذين أرخو للنكبة الفلسطينية حين انصرفوا عن معاناة الفلاحين الفلسطينيين إلى تبرير النكبة أو البحث عن أسباب لإدانة إسرائيل.

وفي العقود الأخيرة، وضمن سعي الفلسطينيين المحموم لاستدراك بعض ما فات وبعث الحياة فيما غيبتته الدراسات التاريخية، نالت القرى الفلسطينية المدمرة نصيباً من هذا الاهتمام بالاستعانة بما توفر من المصادر، فكان مشروع "توثيق القرى الفلسطينية المدمرة" الذي أشرف عليه د شريف كناعنة من أهم المشاريع التي قامت بدراسة وتوثيق القرى المدمرة من خلال مركز الوثائق والأبحاث التابع لجامعة بيرزيت، واستمر العمل على هذا المشروع بالاستعانة بمجموعة من الباحثين والطلاب من بداية الثمانينات وحتى أواخر التسعينات (1998)، كان الهدف من هذا المشروع إعداد دراسات مستقلة لكل قرية من تلك

القرى، صدر منها (22) اثنتان وعشرين دراسة وكتاب²⁰⁹، اشتملت على مواد وصفها معدوها بأنها "مواد أولية قدمها رواية من أهالي هذه القرى وتم تدوينها وتبويبها وربطها ببعضها بطريقة تحفظ للأجيال القادمة صورة حية ومباشرة عن أسلوب الحياة في القرى الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين"²¹⁰، فكان الاعتماد الأساسي في هذه الدراسات على شهادات شفوية تم جمعها من كبار السن قبل وفاتهم، ومصادر أرشيفية مختلفة، وتضمنت كل دراسة منها معطيات خاصة بالفلكلور والعادات الاجتماعية والمعمار وبنية علاقات النسب.²¹¹

كما قام مشروع آخر لتوثيق القرى المدمرة أشرف عليه د.وليد الخالدي تضمنته الدراسة التي أعدها في كتابه "كي لاننسى"، وهو مشروع تعاوني بين ثلاثة مؤسسات: مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن، وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية، ومركز الجليل للأبحاث الاجتماعية في الناصرة، وقد بدأ العمل عليه في سنة 1986.

اهتم هذا المشروع بإعطاء معلومات وصفية عن مصير 418 قرية فلسطينية قبل تدميرها عام 1948، مدعمة بصور فوتوغرافية وخرائط توضيحية لمواقع هذه القرى، اشتملت هذه المعلومات على مواد إحصائية وطوبوغرافية وتاريخية ومعمارية وأثرية واقتصادية (إحداثيات الموقع، عدد السكان وتركيبهم، عدد المنازل، ملكية الأرض، ووجه استعمالها، ومؤسساتها، ونشاطها الاقتصادي)، بالإضافة إلى ظروف احتلال القرية وتهجير سكانها، وأسماء الشهداء في كل قرية، والمستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت على أراضيها.

²⁰⁹ اشتملت سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة على: عين حوض، مجدل عسقلان، سلمة، دير ياسين، عنابة، الفالوجة، اللجون، الكوفخة، أبو كشك، مسكة، كفر سابا، لفتا، كفر برعم، قاقون، عمواس، زرفين، لوبيا، أبو شوشة، طيرة حيفا، بيت جبرين، الدوامة، بيت نبالا، كفر عانة، والشيخ مونس.

²¹⁰ كناعنة، شريف وآخرون.(1991). سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة، مسكة. رام الله: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، ص6.

²¹¹ في مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور شريف كناعنة بتاريخ 25-3-2012، أكد فيها أن العمل على المشروع قد توقف، مع أن مجموعات كبيرة من الشهادات الشفوية التي تم جمعها لقرى أخرى لا زالت قابضة في مركز أبحاث بيرزيت بانتظار العمل عليها. وشجع الباحثين على ضرورة استئناف هذا العمل وإنجاز ما بقي.

يستند هذا المشروع - الذي استغرق ستة أعوام وساهم فيه أكثر من ثلاثين باحثاً- إلى مجموعة كبيرة من المصادر العربية والأجنبية، أهمها Palestine Index Gaeteer (معجم فلسطين الجغرافي المفهرس)، وهو معجم نادر أعدته إدارة المساحة في حكومة فلسطين عام 1945، يحتوي على عشرة آلاف ونيف من أسماء المواضع مرتبة وفق أحرف الهجاء، وتمت مقارنة المعلومات الواردة في هذا المعجم مع معلومات وردت في Village Statistic 1945 (الإحصاءات القروية 1945)، وهو آخر إحصاء للسكان وملكية الأرض كانت سلطة الانتداب قد أعدته.²¹² كما استند المشروع إلى روايات شهود العيان العرب، ووثائق عسكرية إسرائيلية، وتقارير فلسطينية وأجنبية معاصرة للأحداث، بالإضافة إلى مصادر تعود لمؤرخين قدماء وجغرافيين ورحالة، ومجموعة دراسات هامة في التاريخ الفلسطيني كدراسة "بلادنا فلسطين" للدباغ²¹³، والموسوعة الفلسطينية وكتابات تاريخية قديمة، وإلى دراسات للمؤرخين الجدد في إسرائيل، التي احتوت معلومات هامة عن القرى الفلسطينية المدمرة، واعتمد المشروع في جزء كبير منه على الدراسة الميدانية التي ساهمت في إثرائه وتزويده بأدق المعلومات حول أوضاع القرى المدمرة في الوقت الحاضر، والمصير الذي آلت إليه.

وقد أظهرت هذه المشروعات من خلال المعلومات التي تضمنتها صورة حية للقرى بأسمائها الحقيقية ومواصفاتها، وعاداتها وتقاليدها وتركيبها الاجتماعية وأوضاعها الاقتصادية، ثم أعطت وصفا للتدمير وتهجير السكان، وأتبعته بوصف للحال الذي آلت إليه بعد النكبة، والمستعمرات التي أقيمت مكان تلك القرى، بمعنى آخر صورت التحول في المشهد الفلسطيني الذي أغفلته الدراسات التاريخية ولم تلق له بالا، وألقت الضوء على جانب من الممارسات الصهيونية التي استهدفت محو هذه القرى من ذاكرة الفلسطينيين وذاكرة العالم أجمع حين هجرت سكانها في كل أنحاء العالم، ومحتها عن الخرائط وغيبتها من الرواية التاريخية، وكأنه لم يكن كافيا لديهم إزالة قرى بأكملها وتسويتها بالأرض، فعملت على مخطط لاستئصالها من الذاكرة أيضاً، ويظهر ذلك جلياً عبر إقامة المستعمرات الإسرائيلية مكان تلك القرى، واستبدال أسمائها العربية بأخرى عبرية .

²¹² الخالدي، وليد. (1997). كي لا ننسى. ترجمة حسني زينة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

²¹³ أجرى الدباغ في موسوعته "بلادنا فلسطين" مسحاً لحوالي 391 قرية فلسطينية.

و من شأن هذه المشروعات وهي توظف جميع الوسائل المتاحة من خرائط وصور ومعلومات وروايات شفوية، أن تلفت أنظار العالم إلى حجم الكارثة وحجم الدمار الذي أحدثه الاستعمار، والظلم الباطل الذي دفعه الفلسطينيون، من أجل إقامة "دولة إسرائيل" على "أرض الميعاد" التي يزعمونها، وجلب من يخل محلهم ويسكن في قراهم وبيوتهم.

كما تسهم هذه المشروعات في بقاء هذه القرى بمواقعها وأسمائها ومواصفاتها في ذاكرة الأجيال اللاحقة في ظل وفاة كبار السن الذين يحملونها في ذاكرتهم، وهي تقدم وصفا لظروف التهجير تعيد إلى الذاكرة صوراً مؤلمة من المأساة التي عاشها آباؤهم لتخلق لديهم الإحساس بالانتماء، والوعي بضرورة حفظها والمطالبة بما كحق شرعي اغتصب من آبائهم وأجدادهم، وبهذا المعنى تصبح الذاكرة هي المكان الذي ينقذهم من الإحساس بانعدام الأمن وحالة الاغتراب التي يعيشونها في المنفى.

"... يعني هذا الأمر (تحويل المشهد الطبيعي) في نظر الفلسطينيين تحويلهم إلى غرباء عن مشهدهم وبيئتهم الطبيعية بالمعنى المادي والرمزي، الذاكرة، وحدها، كانت قادرة على إنقاذهم من الاغتراب ومن الافتراق عن الذات..."²¹⁴

ومن ناحية أخرى يقدم مشروع كل من كناعنة والخالدي في توثيق القرى المدمرة نموذجاً للدراسات التوثيقية التي تعتمد على الرواية الشفوية، ويظهر من خلالها الإمكانية التي تتيحها هذه الدراسات في توثيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الفلسطيني خلال النصف الأول من القرن الماضي، بالإضافة إلى توثيق الأحداث العسكرية التي واكبت النكبة خاصة في ظل غياب الأرشيفات والوثائق التي تصور معاناة الفلسطينيين وآلامهم في تلك المرحلة من تاريخهم.

وفي حال تم استئناف ومتابعة العمل الذي بدأه وليد الخالدي وشريف كناعنة، والتوثيق لكل القرى الفلسطينية بما فيها قرى فلسطين لعام 1948، فستدفع مثل هذه الدراسات بالفئات والأماكن الفلسطينية المهمشة إلى السردية التاريخية الفلسطينية، وتصل روايتهم بأصواتهم إلى العالم أجمع، وتلفت الأنظار إلى مأساة هذه البقعة الجغرافية التي محاهها مستعمروها عن الخرائط.

²¹⁴ سعدي، مصدر سابق، ص 67.

رابعاً: التصوير الفوتوغرافي

شكل التصوير الفوتوغرافي أحد الحقول المعرفية الهامة التي تناولها الباحثون الفلسطينيون في الآونة الأخيرة في سياق اهتمامهم بتوثيق التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، إدراكاً منهم للتأثير الذي يحدثه هذا الحقل على تشكيل المعرفة، وتغيير الفكر والوعي الإنساني.

وقد أنتج الاهتمام بالتصوير الفوتوغرافي لدى هؤلاء الباحثين اتجاهين في الدراسات الحديثة المتعلقة بتاريخ فلسطين: يتمثل أول الاتجاهين بالدراسات التي تناولت تاريخ التصوير الفوتوغرافي من منظور قضايا عامة تتعلق بالتوسع الأوروبي والتأثيرات الاستعمارية والاحتلال الصهيوني، بينما يتمثل الاتجاه الثاني بتوظيف التصوير الفوتوغرافي في الدراسات التاريخية التوثيقية عن فلسطين.

الدراسة التي أصدرتها مؤسسة القطان في رام الله "لقطات مغايرة"²¹⁵ تشكل نموذجاً للاتجاه الأول، تناول فيها الكاتب عصام نصار بدايات ظهور التصوير الفوتوغرافي في فلسطين في القرن التاسع عشر، وارتباط ظهوره بالاهتمام الأوروبي في الشرق الأدنى، وكذلك بدايات التصوير المحلي وأوائل المصورين المحليين، والكيفية التي وظف بها المجتمع الفلسطيني المحلي الصورة في المراحل المبكرة لإدخال التصوير الفوتوغرافي كمهنة وصناعة محلية، مقارنة بين التمثيل الاستشراقي لفلسطين في الصور المبكرة وبين توظيفها المحلي في مراحل لاحقة.

وعلى ضوء علاقات السلطة والسيطرة عالج نصار أهمية الصورة في دراسة التاريخ، والأثر الذي تحدثه في تشكيل الوعي والمعرفة بافتراض أن الصورة "نوع من الاستعمار البصري المعرفي"، وأكد على ضرورة التعامل معها كوحدات تاريخية، ينبغي إخضاعها للشروط التاريخية التي أنتجت فيها.

²¹⁵ نصار، عصام. (2005). لقطات مغايرة 1850-1948، التصوير المحلي المبكر في فلسطين. لندن: مؤسسة عبد المحسن القطان.

"...الصّور الفوتوغرافية إذن - وبكونها ناقلة للمعنى - هي وثائق مرئية مهمة لدراسة التاريخ، ويجدر التعامل معها أسوة بكل الوثائق التاريخية الأخرى على أنها منتج يجب ربطه بالشروط التاريخية التي أنتج فيها. في هذا السياق، فإن دراسة الصور، كوثائق تاريخية، جديدة أن تأخذ بعين الاعتبار عدداً من القضايا المهمة، منها السياق والظرف الذي أخذت الصورة فيه، إضافة إلى نوعية علاقات السلطة والسيطرة القائمة بين المصوّر وموضوع الصورة، وكذلك الأمر أخذ الاعتبارات الأيديولوجية والجمالية التي أثّرت على اختيار المصوّر لموضوع الصورة، وأخيراً النظر إلى الطريقة التي قد تترجم أو تفهم بها الصورة لدى مشاهديها في الفترة التاريخية المحددة".²¹⁶

وضمن نصار في دراسته مجموعة كبيرة من الصور النادرة منذ أواخر العهد العثماني مروراً بالانتداب البريطاني وانتهاءً بصور النكبة 1948، مثلت الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للفلسطينيين، نشر بعضها للمرة الأولى.

وغني عن القول أن الاهتمام بالتصوير الفوتوغرافي في فلسطين يعكس رغبة الفلسطينيين بإعادة قراءة تاريخهم من منظور جديد، واستخدام الصورة كأداة قوية تساعدهم على إزالة الركام عن ماضٍ جهد الباحثون والمؤرخون الغربيون والصهاينة في دفنه وتغييبه.

فضلاً عن ذلك فإن دراسة الصورة كوثيقة تاريخية يتم استغلالها من منظور علاقات السلطة والسيطرة يساعد في الكشف عن التوجهات الأيديولوجية التي صاغت الرواية التاريخية عن فلسطين، وعن الكيفية التي ساهمت في تشكيل الوعي الأوروبي والمخيلة التاريخية الأوروبية. ويظهر ذلك جلياً من خلال الصور التي تم التركيز عليها من قبل المصورين الغربيين الذين قدموا إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تشير إلى نمط أوروبي في التصوير الفوتوغرافي يتبع نفس التقليد في تمثيل فلسطين من خلال الصور، وكان الغرض من هذا التقليد توفير أدلة فوتوغرافية لمواضيع تدعم الدوافع الأيديولوجية للجهات التي تقف خلف هذه الصور.²¹⁷

²¹⁶ نصار، مصدر سابق، ص 16.

²¹⁷ أنظر دراسة نصار حول التصوير الفوتوغرافي.

وفي نفس السياق تمكن المصورون من نقل انطباع عن فلسطين كموقع ديني، برزت فيه المواقع الدينية، والمشاهد الإنجيلية والتوراتية، وتصوير الأشخاص بطريقة تجعل منهم إثباتات تاريخية لصحة الرواية والتراث الإنجيلي، كما صورته خاليا من السكان المحليين، عبر تجنبهم لتصوير الأشخاص، مما يولد إحساسا بأن فلسطين مكان غير مأهول وخال من السكان، وحولته من مكان يضج بالحياة إلى مجرد مواقع أثرية لا أثر للحياة فيها، ولا تصلح إلا لتذكير المشاهد بالتاريخ التوراتي العريق. وبهذا فإن تغييب السكان المحليين عن تلك الصور مهدد ولو بغير قصد لبروز شعار "أرض بدون شعب"²¹⁸، وهو كذلك تغييب لدورهم في الرواية التاريخية.

وهذا ما قصد به نصار في وصفه للصورة بأنها "نوع من الاستعمار البصري المعربي"، الذي أدى إلى إنتاج معرفة نابغة من توجهات أيولوجية وسياسية ساهمت في تشكل رواية تاريخية صهيونية تدعم دوافعهم الاستعمارية.

أما الاتجاه الثاني لاهتمام الباحثين الفلسطينيين فيظهر من خلال دراسات اعتمدت على الصورة لإعطاء الدلالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، مثال على ذلك كتاب "يافا، عطر مدينة"²¹⁹ الذي استخدمت فيه الصورة لتوثق حياة يافا الاقتصادية والاجتماعية وتاريخها السياسي، ومنحت المشهد صدقا وعفوية ليس من السهل التعبير عنها بملها بأي وسيلة أخرى.

ودراسة وليد الخالدي "قبل الشتات: تاريخ مصور للفلسطينيين 1876-1948"²²⁰ تمثل لهذا الاتجاه أيضا، يروي من خلالها حكاية درامية صورية مرئية عبر ستة عقود من تاريخ فلسطين قبل سنة 1948، عرض فيها نحو 500 صورة منتقاة من بين آلاف الصور المتوفرة في المجموعات الخاصة والعامة في العالم، وقدمت النصوص الوصفية والتحليلية كل حقة من الحقب التاريخية الخمس، التي تم تقسيم الكتاب على أساسها. أما توصيفات الصور، التي أوليت عناية كبيرة، فقد عرفت

²¹⁸ نصار، مصدر سابق ذكره، ص 30.

²¹⁹ دياب، امتياز. (1991). يافا عطر مدينة. يافا: مركز يافا للأبحاث ودار الفتى العربي.

²²⁰ الخالدي، وليد. (1987). قبل الشتات التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

زمان كل واحدة من تلك الصور وموضوعها ومكانها وشخصياتها²²¹. واستطاع الخالدي من خلال هذه الدراسة أن يبرهن على أهمية التصوير الفوتوغرافي في استرجاع مشاهد من الماضي لم يكن لوسيلة أخرى أن تؤرخها أو تتحدث عنها، أو تنقلها للأجيال اللاحقة.

”...أصبح بإمكان البشر أن يحتفظوا بالماضي ميكانيكياً بكل ما يحمله ذلك الماضي من تفاصيل لحظية لم تنجح اللوحات الزيتية ولا الذاكرة البشرية بنقلها من قبل، لقد كان للتصوير القدرة على حفظ الماضي سواء أكان الماضي الفردي أم الجماعي التاريخي العام. وبالتالي، منح الوجود المستمر لحظات مضت، مثبتاً بذلك أحداثاً تستطيع أجيال لاحقة عدة رؤيتها“²²².

وعلى نحو مشابه وظف الباحثون الفلسطينيون الصورة كوثيقة تاريخية في كثير من الكتابات التاريخية الفلسطينية عن النكبة والتهجير، كدراسة وليد الخالدي "كي لا ننسى" التي استعان فيها بالصور الفوتوغرافية لتوضيح التحول في المشهد الفلسطيني من خلال تدمير القرى، وتهجير السكان، وإحلال اليهود المستوطنين مكانهم، وقدم صورة حية لمشاهد ولقطات ستظل حاضرة للأبد تروي للعالم وللأجيال اللاحقة عظم مأساة الفلسطينيين وحجم معاناتهم.

وعبر هذه الإضاءات حول التصوير الفوتوغرافي يمكن استنتاج ما لهذا الموضوع من أهمية في إعادة إنتاج معرفة مغايرة عن فلسطين والفلسطينيين تكون بديلاً يمكن الاستناد إليه والاستدلال به لصياغة سردية تاريخية فلسطينية بأصوات الفاعلين المحليين، إلا أن ما قدم في هذا المضممار على أهميته وقيمته التاريخية لا زال في "الطور الجنيني"، مما يستدعي من الباحثين والأكاديميين والمؤرخين بذل الكثير من الجهد والوقت لتحقيق إنجاز أكبر وأشمل وأكثر تأثيراً.

²²¹ موقع إلكتروني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، <http://btd.palestine-studies.org/ar>.

²²² نصار، مصدر سبق ذكره، ص 14.

خامسا: رقمنة الموروث الثقافي

مشروع الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت

يأتي مشروع الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت ضمن الحراك الثقافي الذي تشهده فلسطين في الآونة الأخيرة في سياق الحفاظ على الموروث الثقافي وسبل حمايته، وانطلق المشروع من رؤية تسعى إلى بلورة فلسفة واستراتيجية عمل أرشيفية تتيح نشر معرفة جديدة عن فلسطين والفلسطينيين عبر الاستفادة من مصادر التأريخ الاجتماعي لفلسطين، ويكون من شأنها بناء أرشيف يشكل بديلا يعوض غياب دولة فلسطين.

يقوم المشروع بشكل أساسي على البحث عن أرشيفات تخص الفلسطينيين وتجميعها ودراستها ونشرها إلكترونيا منذ بداية العهد العثماني وحتى الوقت الحاضر. وتتخذ الوثائق أشكالا عديدة منها المكتوب/المخطوط والمطبوع، ومنها المسجل صوتياً أو المصور تصويراً فوتوغرافياً أو فليماً ولا يستهدف البحث الأرشيفات الرسمية الموجودة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإنما ينصب الاهتمام على أرشيفات المنظمات غير الحكومية، والعائلات، والأفراد الذين يجوزهم وثائق ذات علاقة بالتاريخ والسياسة والمجتمع الفلسطيني، والتي في معظمها عبارة عن تاريخ شفوي بالإضافة إلى الإفادات الخطية (المكتوبة) والوثائق الأخرى.

ويجري العمل الميداني في جمع الأرشيفات من المنظمات غير الحكومية في محافظات رام الله، والبيرة، والقدس، وبيت لحم، والخليل، فضلا عن محافظات الشمال مثل نابلس، وجنين، ومحافظات أخرى، ويطمح القائمون على الأرشيف في جامعة بيرزيت أن يشمل البحث مستقبلا غزة ودول الجوار.

وفي سبيل تسهيل عمل الباحثين تم فرز الوثائق على الموقع الإلكتروني تحت تصنيفات تشير إلى نوعية الوثائق المدرجة في كل خانة، مسجلا عليها مصدر الوثيقة ومعلومات أخرى حولها، وهذه التصنيفات تشتمل على جوانب مختلفة من حياة الفلسطينيين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وجاءت تحت مسميات: المعتقلون الفلسطينيون، الحياة الاجتماعية

في فلسطين، الفن الفلسطيني، المحافظات والمدن، شخصيات تاريخية فلسطينية، حرائط فلسطين التاريخية، اللاجئون والنازحون، الحركات الفلسطينية، الطبيعة في فلسطين، الوثائق الشخصية، حقوق الإنسان، الأحداث التاريخية الفلسطينية، الصحف الفلسطينية، مواد إذاعية.²²³

وبلا شك فإن إتاحة هذه الأرشيفات إلكترونيا تعززها التوجهات العالمية المتزايدة نحو دعم حق الجمهور بالاطلاع على المعلومات والوثائق الرسمية، وما توفره البيئة الإلكترونية من إمكانية الإطلاع على الوثائق لعدد غير محدد من الناس في جميع أنحاء العالم لا تستطيع دور الأرشيف بطرقها التقليدية أن توفره على نطاق واسع.

ونظرا للخطورة التي تتعرض لها الأرشيفات في حال الاستلاب أو السرقة فإن سلطة الأرشيف اتسعت لتشمل الوثائق الإلكترونية، وأصبح التعامل معها ونقلها إلى الأرشيف الوطني أمرا سهلا.

"وتظهر مهام أخرى للأرشيف الإلكتروني على الوثائق فقد توسعت مهام الأرشيف فلم تعد سلطته بالوثائق محصورة بالورقية بل توسعت لتشمل الوثائق الإلكترونية حيث أن معظم الحكومات اتجهت نحو رقمته أعمالها بشكل كامل وأصبحت الوثيقة الإلكترونية هي الأصل والنسخة الورقية مجرد صورة الأصل وأصبحت عملية نقل هذه الوثائق بشكلها الإلكتروني وضمها للأرشيف الوطني أمرا بسيطا وسهلا".²²⁴

كما أن عرض الأرشيفات إلكترونيا لتسهيل عمل الباحثين هو هدف أساسي من أهداف المشروع الذي يقدم إسهاما مهما في حقل المعرفة حول التاريخ الفلسطيني، خاصة في ظل تحديات العولمة والمتغيرات المصاحبة لها واعتمادها على ثورتي التكنولوجيا والمعلومات في إنتاج المعرفة. وتأتي هذه الخطوة إيمانا من المؤسسة بضرورة فتح الأرشيفات، ورفع السرية عن الوثائق، لتصبح في متناول الجميع، ذلك أن احتكار الأرشيف هو احتكار للمعرفة ينتج عنه رواية ذاتية منحازة ومفتعلة.

²²³ موقع إلكتروني <http://www.awraq.birzeit.edu>.

²²⁴ العلوي، شروق. الأرشيف الإلكتروني وأهميته لمؤسسات المعلومات. - http://kauartinfo.blogspot.com/2009/01/blog-post_09.htm.

"...الهدف الأسمى لأي مشروع ترقيمي هو جعل تفسير البيانات وتقييمها أمرا ممكنا، وليس فقط المقدرة على عرضها. من أجل أن نستطيع التفسير يجب أولا أن نمتلك..."²²⁵

ومن ناحية أخرى فإن إتاحة الأرشيفات إلكترونيا يجعل من الإمكان لملايين الفلسطينيين في المنفى الذين شردتهم النكبة وحملوا صفة "لاجئين"، أن يتواصلوا ويساهموا فيما لديهم من وثائق تبعثت هنا وهناك بعد تشتتهم، ذلك أن التكنولوجيا الرقمية عبر ما توفره من سهولة وسرعة وصول المعلومات وإمكانية خلق مجتمعات افتراضية تتيح فرصة التواصل بين المجتمعات الفلسطينية المشتتة، وتشكل خطوة هامة في التعريف بالمشاريع التي تعنى بالحفاظ على الهوية الجمعية للفلسطينيين، وتخلق الدافع لدى هذه المجتمعات بالمساهمة بكل ما من شأنه أن يعيد بناء جسم أرشيفي يسهم في الحفاظ على موروثهم الثقافي وهويتهم الجمعية وكتابة تاريخ جديد لهم. وهذا ما عبر عنه دوماني بتعبير "الأرشفة الديمقراطية" موضحا أهميتها فيما يلي:

"...فالتكنولوجيا الرقمية والانترنت جعلت من الممكن للعامة الانخراط في أنشطة الأرشفة، فكل من يمكنه الوصول إلى كاميرا رقمية أو جهاز تسجيل صوت والحاسوب يستطيع تبادل ملفات البيانات مع ملايين آخرين، وخلق شبكة واسعة من العلاقات والصلات التي تتجاوز الجغرافيا، هذا إن لم تتجاوز اللغة والطبقة".²²⁶

ومما يضاعف من قيمة هذا العمل هو اعتماد هذا النوع من الأرشيفات ذات الطبيعة الشفوية كمصدر للتأريخ الاجتماعي في فلسطين، والذي يمثل "رؤية بانورامية عبر الزمن لحياة الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني"²²⁷، فمعظم هذه الأرشيفات تتحدث بأصوات الفئات المهمشة في المجتمع، من فلاحين، ونساء، ومعتقلين، ومحربين، وعمال، وفقراء، وهؤلاء من أسكتتهم الرواية التاريخية، واستنتت دورهم كفاعلين في حركة التاريخ، ومشروع كهذا كفيل أن يوصل أصواتهم إلى جميع العالم، ويعيدهم للدخول في التاريخ من جديد.

²²⁵ هيكوك، مصدر سبق ذكره، ص180.

²²⁶ دوماني، أرشفة فلسطين والفلسطينيين، ص12.

²²⁷ هيكوك، مصدر سبق ذكره، ص174.

وضمن هذا البعد لم تكن أرشيفات مؤسسات السلطة الفلسطينية في نطاق اهتمام هذا المشروع، وذلك على الخلفية النظرية الحديثة للأرشيف التي تنظر للأرشيف "كنموذج لصناعة السجلات" وليست مجرد مستودع لها، فأرشيفات هذه المؤسسات بصفتها الرسمية هي أرشيفات تخضع لمعايير تلك المؤسسات فيما يظهر منها وما يجب إخفاؤه، وما هو متاح للباحثين وما هو محاط بالسرية لدواعي تتعلق بالأمن القومي حسب زعمها.

ومن الجدير بالذكر أن العمل الذي تسعى جامعة بيرزيت لإنجازه كمؤسسة غير حكومية، هو من ضمن المسؤوليات التي ينبغي على السلطة الوطنية عبر مؤسسة الأرشيف الوطني بذل كل ما بوسعها وبالسرية الممكنة لإنجازها، على افتراض أن حماية الإرث الثقافي هو حماية لحق الفلسطينيين الشرعي في حيازة إرثهم، الذي يمكنهم مستقبلا من كتابة تاريخهم، والمطالبة بجميع حقوقهم المستتلة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفلسطينيين تأخروا كثيرا في كتابة تاريخهم، وقد يضيع جزء مهم من التاريخ غير الموثق كلما تقادمت السنوات بعيدا عن نكبة 1948، ووفاة كبار السن الذين ستدفن معهم مادة تاريخية هامة لن يكون بالإمكان الحصول عليها وتعويضها عبر المصادر التاريخية الأخرى. ويمكن القول إن نجاح مشروع بيرزيت الإلكتروني وضمن تحقيق المعرفة المرجوة منه مرهون بتعاون الأفراد والمؤسسات والمعاهد العلمية والجامعات، في حال تم اعتماد الأرشيف الإلكتروني كوسيلة للتواصل ونشر المعرفة، و"تحرير الأرشيفات من أغلفتها السرية".

سادسا: التاريخ الشفوي

ضمن الجهود التي يبذلها الفلسطينيون في العقود الأخيرة بدأ استخدام التاريخ الشفوي في فلسطين كمنهج في البحث التاريخي في ثمانينات القرن العشرين، حين تنبه الباحثون الفلسطينيون إلى الغنى الذي تتمتع به الذاكرة الفلسطينية،²²⁸ وقدرتها على استرجاع أحداث الماضي.

²²⁸ يحيى، عادل وآخرون. (1994). من يصنع التاريخ، التاريخ الشفوي للانتفاضة، دليل المعلمين والباحثين والطلبة. القدس: مؤسسة تامر للتعليم الجامعي، ص21.

وكان قد شهد عقد السبعينات بداية الاهتمام بالتاريخ الشفوي من خلال دراسات قام بها أكاديميين لنيل الشهادات العليا، منها دراسة بيان نويهض الحوت "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948"²²⁹، التي اعتمدت في جزء كبير منها على الرواية الشفوية لتوثق من خلالها تجارب قادة الثورة الفلسطينية . ودراسة نافذ نزال الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية والتي نشرت عام 1978 بعنوان "Palestinian Exodus from Galilee, 1948"²³⁰ .

أما الدراسة التي نالت شهرة أوسع واعتبرت أنها من أغنى الدراسات التي اعتمدت على الذاكرة الجمعية للفلسطينيين وفتحت عيون الباحثين الفلسطينيين والأجانب على أهمية التاريخ الشفوي أكثر من أي كتاب آخر²³¹ فهي دراسة روز ماري صايغ التي نشرت باللغة الإنجليزية بعنوان "Palestinians from Peasants to Revolutionaries"²³²، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على الرواية الشفوية لدراسة أحوال اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان.

وفي نفس هذا المضمار تمثلت بداية الجهود التي أسهم بها باحثين وأكاديميين فلسطينيين من خلال مركز التوثيق والأبحاث التابع لجامعة بيرزيت، فقد كانت أولى المؤسسات الفلسطينية الرائدة في مجال التاريخ الشفوي الفلسطيني الذي أشرف - وبدعم من مؤسسة الدراسات الفلسطينية - على مشروعين ساهما في إثراء المكتبة الفلسطينية بدراسات توثيقية هي الأولى من نوعها في مجال الكتابة التاريخية عن فلسطين، وهما: مشروع القرى المدمرة الذي أشرف عليه د. شريف كناعنة واستغرق من العمل 10 سنوات أصدر المركز من خلالها اثنتي وعشرين دراسة وكتاب، وقد تم الإشارة إليه في مشروع توثيق القرى المدمرة في بند سابق من هذه الدراسة.

²²⁹ الحوت، بيان نويهض. (1984). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. عكا: دار الأسوار.

²³⁰ Nazzal, Nafez. (1978). The Palestinian Exodus from Galilee in 1948. Beirut: Institute for Palestine Studies.

²³¹ عادل مجي، "مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني، إلى أين؟"، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي (د.ت).

²³² Saigh, Rosemary. (1979). Palestinians, From Peasants to Revolutionaries. First Edition. London: Zed Books.

أما المشروع الثاني فهو مشروع صفحات من الذاكرة الفلسطينية، الذي عمل عليه المركز مدة ثماني سنوات، وأشرف عليه كل من د. علي الجرباوي، ود. صالح عبد الجواد، و د. سليمان الرضي، صدر خلالها ثماني كتيبات لعدد من الشخصيات الفلسطينية المعروفة.²³³

ثم تعمق الاهتمام في مجال التاريخ الشفوي عندما توجهت الجامعات والمؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وغزة نحو صناعة الوثائق وتكوين الأرشيفات عبر استخدام الرواية الشفوية، فبدأوا يولون اهتماماً أكبر بموضوع التقنية والمنهج، وتدريب الطلاب على تقنيات ومناهج البحث في التاريخ الشفوي،²³⁴ وجمع الروايات الشفوية في أرشيفات خاصة. كما صدر في عام 1990 عن سلسلة الأبحاث المتفرقة التي أصدرتها مجلة آفاق فلسطينية التابعة لجامعة بيرزيت كتيب من 28 صفحة من القطع الكبير بعنوان "التاريخ الشفوي - المنهج والتقنيات"، هو الأول من نوعه في فلسطين والعالم العربي، والذي تم تطويره فيما بعد ليصدر عن مؤسسة تامر على شكل كتاب من 100 صفحة عام 1992. وفي العام 1994 صدر الكتاب في طبعة ثانية عن مؤسسة تامر تحت عنوان "من يصنع التاريخ: التاريخ الشفوي للانتفاضة - دليل الباحثين والمعلمين والطلبة".²³⁵

وبمجرد نشر الدليل الأول في العام 1990 شهد حقل التاريخ الشفوي ازدهاراً كبيراً كما وصف مؤلفه د عادل يحيى، وهو من أول المؤسسين للبحث في تقنيات ومناهج التاريخ الشفوي في فلسطين، وانتشرت يعد ذلك مشاريع التاريخ الشفوي في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. حيث انتقلت التقنيات والمناهج إلى جامعات القطاع، والمدن والقرى العربية في الداخل، وأعيد نشر طبعة مزيدة ومنقحة من هذا الدليل في العام 2002 بعد نفاذ الأعداد الموجودة في الأسواق من الدليل الأول والثاني تحت عنوان "بين انتفاضتين - التاريخ الشفوي الفلسطيني - دليل الباحثين والمعلمين والطلبة".²³⁶

²³³ استفادت الدراسة في هذه المعطيات من دراسة د. عادل يحيى. مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني إلى أين؟

²³⁴ أنظر عادل يحيى مشاريع التاريخ الشفوي.

²³⁵ يحيى، مصدر سبق ذكره.

²³⁶ يحيى، عادل. (2002). بين انتفاضتين: التاريخ الشفوي الفلسطيني - دليل الباحثين والمعلمين والطلبة. رام الله: المؤسسة

الفلسطينية للتبادل الثقافي.

كما تولى عدد من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالتاريخ الشفوي مهمة إعداد وتنظيم عشرات ورشات التدريب على تقنيات ومناهج البحث التاريخي في الداخل والخارج، التي أثمرت اليوم آلاف المقابلات المسجلة على أشرطة التسجيل والفيديو، والمقابلات المحررة والمطبوعة، لدى العديد من المؤسسات البحثية الفلسطينية والأجنبية، والباحثين الأفراد، وهذه الوثائق موزعة على عشرات الأرشيفات الشفوية الصغيرة والكبيرة، الفردية والمؤسسية، في الداخل والخارج.²³⁷

وقد أوردت دراسة عادل يحيى المعنونة "مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني إلى أين؟" أماكن توزع هذه الأرشيفات في فلسطين وظروف حفظها ارتأت الباحثة تضمينها في هذه الدراسة لضرورات البحث، وهي:

1- مجموعة مركز أبحاث جامعة بيرزيت: ربما يكون أرشيف مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني التابع

لجامعة بيرزيت، والمغلق حالياً، من أكبر أرشيفات التاريخ الشفوي في البلاد، ولكن أحداً لا يعرف بالضبط محتويات هذا الأرشيف. وبالتأكيد فأن مصير هذه المجموعة خطر نتيجة الإهمال، وهناك خشية حقيقية من فقدانها نهائياً إذا لم تقم جهة ما بالعمل على انقاذها. إن لدى المركز مئات المقابلات الشفوية المحفوظة على أشرطة التسجيل والفيديو، وكذلك مئات المقابلات المفرغة والمطبوعة، ورغم أن مستوى ونوعية هذه الوثائق متفاوت إلى حد كبير، إلا أنها جميعاً مهددة بظروف الحفظ غير المناسبة إطلاقاً.

2- مجموعة الجامعة الإسلامية بغزة: لقد طور عدد من أساتذة التاريخ بالجامعة الإسلامية، وعلى رأسهم

الأستاذان رياض شاهين، وزكريا السنوار، أرشيفاً شفويّاً غنياً في الجامعة بجهود طلبة الدائرة. يضم الأرشيف 1500 مقابلة معظمها مفرغ ومطبوع. وتشتمل موضوعات هذا الأرشيف على: التهجير، واللاجئين، والبلدانيات الفلسطينية، والحركات السياسية، والاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام 1956. وقد أصدر المركز عدداً من النشرات، ومنها "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في قرى قضاء غزة من عام 1948"، و

²³⁷ للتعرف على المجموعات الأرشيفية وأماكن تواجدتها في مؤسسات الداخل والخارج أنظر عادل يحيى مشاريع التاريخ الشفوي.

"ذكريات غزة"، وكتيب حول تقنيات البحث في التاريخ الشفوي. وما زالت جهود المركز في هذا الاتجاه مستمرة حتى اليوم، وهناك خطط لتنفيذ المزيد من المقابلات، وإصدار المزيد من النشرات والمطبوعات.

3- **مجموعة المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي:** تضم أكثر من 700 شريط مسجل بالصوت، وأكثر من 40 مقابلة مسجلة بالصوت والصورة. أكثر من ثلاثمئة من هذه المقابلات مطبوعة، ومنها 60 مقابلة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية. والمقابلات موزعة على المواضيع التالية: اللاجئون الفلسطينيون: 380 مقابلة. ثورة 1936: 30 مقابلة، الانتفاضة الأولى: 80 مقابلة، الانتفاضة الثانية: 40 مقابلة، التعليم الفلسطيني الخاص: 40 مقابلة. التراث الثقافي والحرف اليدوية التقليدية: 50 مقابلة، وأكثر من 70 مقابلة أخرى في مواضيع مختلفة مثل: تاريخ البحث الأثري في فلسطين، ثورة العام 1936، والعاملين بالبوليس الفلسطيني، وغيرها من الموضوعات. معظم هذه المقابلات بحالة جيدة، وهي قابلة للاستخدام من قبل الجمهور. من الجدير بالذكر هنا أن أرشيف المؤسسة كان موضوعاً لعشرات الكتيبات والكتب المتخصصة بالتاريخ الشفوي والتي صدرت عن المؤسسة نفسها خلال الفترة من العام 1997 حتى هذا العام 2006.²³⁸

4- **مجموعة مركز شمل:** (حسب الدراسة التي أجراها د. عادل يحيى) فقد احتوى أرشيف شمل على مئات المقابلات المحفوظة على أقراص مدججة (CD). وتتراوح مواضيع الأرشيف بين مقابلات عن فترة حياة الشيخ عز الدين القسام (100 قرص مدمج)، ومخيم جنين (100)، وهناك 25 قرص مدمج عن سلوان، بالإضافة إلى مجموعة أخرى عن قرية الدوايمة، وأقراص أخرى عن مخيمات الجلزون والنصيرات ونور شمس. كما وأصدرت شمل العديد من المطبوعات تحت عنوان سلسلة التاريخ الشفوي، ومنها كتاب الأرض في ذاكرة الفلسطينيين²³⁹،

²³⁸ أهم مطبوعات المؤسسة التي اعتمدت التاريخ الشفوي: كتاب دليل فلسطين السياحي 1999، 2000، وكتاب: اللاجئون الفلسطينيون 1999، وكتاب بين انتفاضتين 2001. هذا بالإضافة لعشرات الكتيبات والنشرات والأدلة المنطقية ومنها: نابلس، أريحا، بيت لحم، رام الله، الخليل. وأدلة المواقع ومنها: بيتين، والجيب، وبنو زيد، وجفنا، وعابود، وعطارة، وغيرها.

²³⁹ القلقيلي، عبد الفتاح. (2004) الأرض في ذاكرة الفلسطينيين - سلسلة التاريخ الشفوي 1. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني.

ودروب المنفى والوطن في الذاكرة، والحنين حكاية عودة. والكتابين الأخيرين رواية شفوية للأديب الفلسطيني فيصل حوراني. (المركز مغلق حالياً وبعض أرشيف شمل يحتفظ به ضمن مجموعة الأرشيف الفلسطيني التابع لمركز إبراهيم أبو لغد في جامعة بيرزيت، بعد أن قضى أربع سنوات في مؤسسة بيسان للبحوث في حالة إهمال تام).

5- مجموعة برنامج رغم الحدود التابع لبرنامج التعليم المستمر بجامعة بيرزيت: وفيها حوالي 1000

مقابلة شفوية محفوظة رقمياً ومتاحة للاستخدام عبر الانترنت. لقد ركز البرنامج جهوده على توثيق أحداث ما قبل العام 1948 وما بعدها مباشرة. وللمركز استمارة بحث خاصة به، ودليل تدريبي، وقد طوروا منهجية في التدريب.

6- مجموعة جمعية إنعاش الأسرة: وهي واحدة من أقدم المجموعات الأرشيفية في البلاد، وتشتمل على

مقابلات حول الفولكلور أساساً وكذلك حول المجتمع والثقافة الفلسطينية، ويعود الفضل في تأسيس هذا الأرشيف للأستاذ عبد العزيز أبو هدبا، والدكتور شريف كناعنة، وتصر الجمعية مجلة فصلية بعنوان "التراث والمجتمع" التي تعنى من ضمن ما تعنى به بالتاريخ الشفوي.

7- مجموعة مؤسسة تامر: كانت باكورة أعمال مؤسسة تامر في هذا الحقل بحث حول التاريخ الشفوي

للانتفاضة، ولهذا الغرض سجل المركز أكثر من ثمانين مقابلة شفوية مع شبان ممن كان لهم دور مميز في الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ثم تابعت المؤسسة جهودها في هذا المجال مع طلبة المدارس، وأنجزت العديد من المشاريع الأخرى، ولكن لا أحد يعرف مصير التسجيلات التي بحوزة المؤسسة حالياً لعدم وجود مختصين، ولكن هذه المجموعة هامة بالتأكيد، ويجب أن يتم العمل لإنقاذها بسرعة.

8- مجموعة مؤسسة الدراسات العربية - القدس: وهي واحدة من المجموعات الهامة لاحتوائها على العديد

من المقابلات المهمة التي توثق لأحداث وشخصيات هامة من مدينة القدس ومنطقتها. ولكن هذه المجموعة في خطر منذ أغلقت سلطات الاحتلال المؤسسة وتفرق العاملون بها.

- 9- **مجموعة وزارة شؤون المرأة الفلسطينية:** تضم هذه المجموعة 190 شريطاً مسجلاً، و 26 شريط فيديو، أشرفت على جمعها د. فيحاء عبد الهادي ضمن مشروع بحث مع وزارة المرأة (إدارة تخطيط المرأة بوزارة التخطيط سابقاً) عن دور المرأة السياسي، منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى أواسط الستينات، وتشتمل على مقابلات مع نساء فلسطينيات ورجال من الداخل ومن الشتات. وجميعها مطبوعة ومحررة.
- 10- **مجموعة جامعة الخليل:** وهي مجموعة في طور التكوين، تضم حوالي 40 مقابلة شفوية فقط. وقد أشرف على جمعها طلاب من دائرة التاريخ بإشراف الأستاذين د. عمر شليبي و د. عماد البشتاوي.
- 11- **مجموعة مركز بديل - بيت لحم:** عمل المركز في مشاريع تاريخ شفوي مختلفة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين ولكن الأرشيف الذي لديهم ليس منظماً، وليس واضحاً.
- 12- **مجموعة جامعة بيت لحم:** تكون أرشيف المركز من خلال جهود مجموعة من الأكاديميين المدرسين في جامعة بيت لحم، ولا يوجد معلومات عن الأرشيف الخاص بالجامعة.
- 13- **مجموعة مركز المرأة للإرشاد القانوني:** وهذا الأرشيف ما زال في طور التأسيس، حيث عمل المركز خلال السنوات الأربع الماضية على توثيق تجارب حوالي 170 امرأة فلسطينية ممن تعرضن لمضايقات الاحتلال خلال فترة الانتفاضة الحالية، ولكن هذه المقابلات لم تسجل على أشرطة تسجيل بل كتابياً فقط.
- 14- **مجموعة مركز الفن الشعبي:** وهي مجموعة فريدة من نوعها، وغنية بمحتواها الذي يضم مئات المقابلات والتسجيلات الصوتية، والمصورة، حول موضوع الفن والموسيقى الفلسطينية التقليدية، وهذا الأرشيف محفوظ إلكترونياً لدى المركز وظروف حفظه جيدة بفضل الدعم الذي وفرته المؤسسة للمشروع.
- وتشير دراسة د. عادل يحيى إلى وجود العديد من مجموعات التاريخ الشفوي الأخرى غير المعروفة في عدد من المؤسسات الأخرى كجامعة النجاح الوطنية بنابلس - مركز الدراسات الريفية، وجامعة القدس - مركز إنسان، وجامعة القدس المفتوحة

— مركز دراسات اللاجئين، واتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، وربما تكون هناك مجموعات أخرى لم تعرف بعد.

كما تشير الدراسة إلى وجود عشرات المجموعات الفردية لباحثين فلسطينيين وأجانب من مختلف البلدان التي يتواجد بها فلسطينيون، وخاصة في الضفة الغربية ولبنان والولايات المتحدة، ومن هذه المجموعات: مجموعة د. روز ماري صايغ - بيروت، وبها أكثر من مئة مقابلة مسجلة في موضوعات المخيمات الفلسطينية في لبنان، والمرأة الفلسطينية، وكذلك التاريخ العائلي، ومجموعة د. سونيا نمر التي قامت بجمعها بين عامي 1979 و 1982، وهي في موضوع ثورة 1936، ومنها جزء هام مفرغ ومطبوع. ومجموعة د. صالح عبد الجواد: وهي مجموعة خاصة تضم حوالي 480 ساعة تسجيل في موضوع اللاجئين الفلسطينيين، قام الباحث بجمعها بمساعدة طلاب دائرة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت، والمجموعة في طور الدراسة، وهي غير مفتوحة للجمهور بعد. وهناك مجموعات تاريخ شفوي أخرى لدى كل من د. شريف كناعنة، والمرحوم د. عبد اللطيف البرغوثي، من جامعة بيرزيت، و د. نمر سرحان، من وزارة الثقافة الفلسطينية، و د. مصطفى كبها من جامعة حيفا، وجميل عرفات من الناصرة. ومجموعات أخرى في لبنان وسوريا منها مجموعة السيدة بيان الحوت - بيروت، والسيد محمود مدكور - صيدا، والسيدة كاتيا صوان - بيروت، والسيد سليمان دباغ، ونبيل السهلي - من سوريا. ومن الباحثين الأجانب هناك أرشيفات لدى كل من د. روشيل ديفيس من جامعة ستانفورد، و د. توماس ريكس من جامعة بنسلفانيا، وتيد سويدنبرغ من جامعة سياتل، وجولي بيتيت، وآخرين.

بعد الإطلاع على هذه المجموعات التي أوردتها د. عادل يحيى في دراسته، يتبين ازدياد الاهتمام بالتاريخ الشفوي كأحد مصادر التاريخ الفلسطيني ليشمل جميع أرجاء فلسطين، على مستوى الجامعات، والمؤسسات الأهلية، والأفراد، يعكس هذا الاهتمام رغبة الفلسطينيين بالحفاظ على إرثهم وتاريخهم من الضياع، كما يعكس وعيهم إلى أهمية الرواية الشفوية في توثيق التاريخ الفلسطيني في ظل نقص الوثائق. فكريس الباحثون جهدهم في جمع مواد أرشيفية تخص قضايا فلسطينية متعددة وفترات زمنية متباينة ابتداء من ثورة عام 1936، وانتهاء بالانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وتشتمل هذه القضايا على موضوعات مختلفة منها: التهجير، اللاجئين، الحركات السياسية، التعليم الفلسطيني الخاص، تاريخ البحث الأثري في

فلسطين، ثورة عام 1936، التراث الثقافي والحرف اليدوية، المخيمات الفلسطينية، المرأة الفلسطينية، التاريخ العائلي، البلدانيات الفلسطينية، الانتفاضة الأولى، الانتفاضة الثانية، العاملين بالبوليس الفلسطيني، وغيرها من مواضيع أخرى. وتدل هذه المجموعات الأرشيفية بأعدادها وتنوعها على ما قد تسهم به في إنتاج معرفة عن فلسطين وتاريخها، فالرواة فلسطينيون، عاشوا الأحداث، أو عاصروا من عاشوها، ولا أحد يمتلك معرفة عن فلسطين بقدر ما يمتلك أهلها وسكانها الأصليين، فهم بهذا التوثيق يدفعون بأنفسهم إلى صفحات التاريخ، كما يدفعون العالم الذي يجهلهم إلى الاعتراف بهم وبوجودهم التاريخي على أرض فلسطين.

ولكن بالرغم من هذا الانتشار للتاريخ الشفوي وأهميته، يظهر تفاوت في الاهتمام بالمجموعات الأرشيفية وإعدادها لأغراض البحث التاريخي، فبعضها محفوظ بطريقة جيدة، وبعضها محفوظ في ظروف تخزين سيئة، بعض المؤسسات أغلقت وأهمل أرشيفها بالكامل كمركز أبحاث بيرزيت، ومركز شمل للاجئين، وبعضها لا يوجد أي معلومات عن محتوى أرشيفها، بعضها مطبوع، ومفرغ، ومتاح إلكترونياً، وبعضها لا زال في الأشرطة المسجلة دون اهتمام وبعيدا عن متناول الباحثين، بعضها أخضع للدراسة والبحث، وبعضها لم يتم استخدامه نهائياً.

وفي هذا إشارة إلى أن العمل في ميدان التاريخ الشفوي يعاني من إشكاليات منهجية، تحتاج إلى خطط وتنسيق بين الباحثين والمؤسسات العاملة في هذا المجال، كما يحتاج إلى رعاية على المستوى الرسمي، لتوفير الدعم والتمويل الكافي لإدارة هذا الحقل الهام. فالجهود المبذولة لا يستهان بها، ولكنها جهود مشتتة، تعتمد على المبادرات الفردية، أكثر من كونه عملاً منظماً ومدروساً ومنهجياً، وقد تضيع هذه الجهود سدى إن لم تجد اهتماماً كافياً لتوحيدها وإدارتها للاستفادة منها، وتوظيفها في خدمة الرواية التاريخية الفلسطينية، كونها تشكل مادة تاريخية لا غنى عنها وقد تكون المصدر الأوحيد في توثيق بعض ملفات القضية الفلسطينية.

وفي سبيل توضيح الجهد الذي بذله بعض الباحثين الفلسطينيين في توظيف الرواية الشفوية في التوثيق – بالاعتماد الكامل عليها في رواية الأحداث، أو استخدامها كمصدر رديف – سيتم الإشارة إلى بعض الدراسات التوثيقية الجادة التي أثمرت من خلالها الباحثون الفلسطينيون التاريخ الفلسطيني بمعلومات عن أماكن وأحداث وفئات لم تظهر في السرد التاريخي عن

فلسطين، من أهم تلك الدراسات سلسلة دراسات التاريخ الشفوي لفلسطين التي أشرف عليها باحثون من داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية منهم مصطفى كبها، و نمر سرحان، وعادل مناع، وسليمان بشير وآخرون.²⁴⁰

ومن الدراسات الهامة الدراسة التي قدمها مصطفى كبها و نمر سرحان²⁴¹ بعنوان "بلاد الروحة في فترة الانتداب البريطاني، السنديانة نموذجاً"، والتي جمع فيها الباحثان معلومات عن قرى منطقة الروحة في فترة الانتداب، من ناحية موقعها، وتسميتها، وتركيبها السكانية، والأحداث التي وقعت فيها، بالإضافة إلى معلومات عن الثورة والنكبة والتهجير، وتضمنت الدراسة قرية السنديانة نموذجاً، روى فيها نمر سرحان -الذي ولد وعاش فيها- الأحداث التي يتذكرها عن الهجرة ورحيلهم عن القرية. وقد أفادت هذه الدراسة بالتعريف عن مناطق جغرافية وأحداث لم تكن محط اهتمام المؤرخين والباحثين.

وصدرت دراسات أخرى من هذه السلسلة عام 2000، تناولت سير القادة الذين شاركوا في الثورة 1936-1939، مثل سيرة عبد الرحيم الحاج محمد²⁴²، وبشير إبراهيم²⁴³، وفي نفس السياق صدرت دراسة أشمل بعد 9 سنوات وهي "سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 1936 - 1939"²⁴⁴ تضمنت سرداً لأسماء جميع المشاركين في الثورة البالغ عددهم نحو 12 ألف عنصر، وسيرة حياة كل منهم، وذلك بالاستناد على روايات شفوية، ووثائق أرشيفية، كما اشتملت على صور لبعضهم. وقد قدمت هذه الدراسات قراءة نقدية للثورة الفلسطينية أبرزت أهميتها وجوانبها المشرقة، إضافة إلى جوانب الضعف والخلل والانحراف فيها، ومن ناحية أخرى سلطت الضوء على تفاصيل الحياة اليومية في أرجاء البلاد خلال فترة الثورة.

²⁴⁰كبها، إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني، ص16.

²⁴¹كبها، مصطفى ونمر سرحان، (2003). بلاد الروحة في فترة الانتداب البريطاني: السنديانة نموذجاً، سلسلة دراسات التاريخ الشفوي لفلسطين. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

²⁴²سرحان، نمر ومصطفى كبها. (2000). عبد الرحيم الحاج محمد: القائد العام لثورة 1936-1939، سلسلة التاريخ الشفوي لفلسطين. رام الله (د.ن).

²⁴³سرحان، نمر ومصطفى كبها. (2000). بشير إبراهيم: القاضي والثائر في ثورة 1936-1939، سلسلة التاريخ الشفوي لفلسطين، رام الله (د.ن).

²⁴⁴سرحان، نمر ومصطفى كبها. (2009). سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 1936-1939، كفر قوع: دار الهدى للطباعة والنشر.

ومن الدراسات الأخرى في التاريخ الشفوي دراسة بعنوان "قوة الشرطة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني"²⁴⁵ أجرى فيها د. عادل يحيى مقابلات شفوية مع عشرين عضوا سابقا في الشرطة الفلسطينية في عهد الانتداب تمكن من خلالها تشكيل معرفة حول ظاهرة التجنيد في البوليس الفلسطيني، والظروف التي كانت تدفع الفلسطينيين للالتحاق بالبوليس الفلسطيني، وموقف الحركة الوطنية الفلسطينية من سلطات الانتداب.

وهناك عشرات الدراسات الحديثة التي تناولت التاريخ الفلسطيني بالاعتماد على الرواية الشفوية، والتي تؤكد على ضرورته في كتابة تاريخ جديد للفلسطينيين، وهذا ما ألمح إليه الباحث د. عادل يحيى بقوله: "إنني أميل للاعتقاد، ربما مثل معظم المؤرخين الفلسطينيين، أن استخدام منهج البحث في التاريخ الشفوي، هو أهم تطور شهده حقل الدراسات التاريخية الفلسطينية في العصر الحديث".²⁴⁶

سابعاً: التراث الشعبي

جاء اهتمام الفلسطينيين بتراثهم الشعبي على اختلاف مضامينه ومدلولاته الأكثر حضوراً وتمثلاً خلال العقود التي سبقت النكبة والتي تلتها، فهو الوسيلة الأكثر تعبيراً عن التصاق الفلسطيني بأرضه وتاريخه، والأقدر على ترجمة عواطفه وأفكاره وانفعالاته، لهذا تشبث به الفلسطينيون حتى بعد أن أصبحوا لاجئين، بل وأصروا على أن يحملوه معهم، فظلت الأغنية الشعبية، والثوب الفلسطيني، والكوفية، والدبكة، والمطرزات الشعبية، وعادات الطعام، وسائر مضامين هذا التراث رفيقا للفلسطينيين في المنافي، لتعبر عن انتمائهم لوطنهم، وتعزز من ارتباطهم بجذورهم، وتؤكد على رغبتهم في الحفاظ على هويتهم الجمعية كفلسطينيين.

²⁴⁵ يحيى، عادل. (2009). "قوة الشرطة الفلسطينية في فترة الانتداب". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

²⁴⁶ يحيى، مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني إلى أين؟

وقد شهدت فترة السبعينات من القرن العشرين تزايد ملحوظا في النشاطات الثقافية والسياسية التي تهدف إلى حماية التراث الشعبي، وهذا يمكن فهمه في السياق الفلسطيني في إطار الصراع مع المحتل الذي يسعى لإثبات وجوده عبر نفي الآخر، ومصادرة حقوقه، واستهداف كل ما من شأنه القضاء على مكونات هويته الوطنية، "إن حركات الفلكلور النشيطة نجدها أينما نجد شعبا ما زال يصارع من أجل هويته وحرية واستقلاله"²⁴⁷. فظهرت منذ ذلك الحين العديد من المنظمات والمؤسسات التي تعنى بالتراث، وتستخدمه كشكل من أشكال "وثائق ملكية الأرض" للفلسطينيين²⁴⁸، وليس مجرد نوع من العناية بجمع المقتنيات الثمينة في متحف خاص. كما بدأ مجموعة من الباحثين والمؤرخين الفلسطينيين بإعادة تفسير التراث ضمن السرد الذي يسלט الضوء على العمليات الاجتماعية وقيم الماضي.

وضمن هذا المنظور سيتم دراسة الدور الذي يسهم به الباحثون -من خلال إعادة تفسير التراث- في إنتاج معرفة عن فلسطين والفلسطينيين من شأنها إكمال البناء التاريخي للسردية الفلسطينية.

الباحث د. شريف كناعنة عالم الإنسان وباحث الفلكلور الفلسطيني المعروف هو من أهم من تناول التراث الشعبي في التفسير التاريخي، فقد كان له إسهامات عديدة في حقل التراث انطلقت من فهم يستند إلى الرابطة العلائقية بين الثقافة والتراث والهوية، حيث "يستمد التراث من الثقافة أشكاله ومعانيه، فتستمد منه الهوية حدودها ومضامينها"²⁴⁹. وجاءت تلك الإنجازات خلال عمله في "مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني" الذي تأسس عام 1972 كقسم تابع لجمعية إنعاش الأسرة التي تأسست عام 1965، والتي تركز عملها حول النشاطات المتعلقة بقضايا التراث والفكر في إطار حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية، فأقامت أرشيفا خاصا بالتراث الشعبي الفلسطيني، يحتوي على مختلف جوانب التراث، الأغنية الشعبية، والحكاية الشعبية، والحزورة، والطب الشعبي، والموسيقى الشعبية، والأمثال الشعبية، كما قامت بجمع أكبر قدر ممكن

²⁴⁷ كناعنة، شريف. (2011). دراسات في الهوية والتراث والثقافة. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص161.

²⁴⁸ Masriyeh, Norma. (N.D). Heritage for Development:Challenging the Comfort Zone. (Electronic version).

²⁴⁹ كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص10.

من الأزياء الشعبية وضمها إلى المتحف. وقد نشط بالإضافة إلى د. كناعنة مجموعة من الباحثين الذين ساهموا بمساهمات جادة في حقل الدراسات التراثية التي تعتمد على هذا الأرشيف الخاص بالتراث الشعبي الفلسطيني ومنهم وليد ربيع، وعمر حمدان، ومحمد علي أحمد، وعبد العزيز أبو هدبا، ونبيل علقم، وغيرهم. ومن هذه الدراسات التي أثرت المكتبة الفلسطينية تأتي دراسة "الملابس الشعبية الفلسطينية"²⁵⁰، التي اشتملت على وصف للملابس الشعبية في جميع أنحاء فلسطين، مع توضيح للتغيرات والتأثيرات التي طرأت على الملابس الشعبية الفلسطينية من خلال دراسة التفاعل المتبادل بين الثقافة الفلسطينية والثقافات المحيطة بفلسطين على مر العصور.

"إن ملابسنا الشعبية اليوم بشكلها وتفصيلها وتزيينها هي امتداد متطور للملابس الشعبية التي سادت في فلسطين زمن الكنعانيين"²⁵¹

وفي دراسة أخرى قام بها د. كناعنة بعنوان "أنماط التغير في أنواع الطعام في قرية فلسطينية"²⁵² قدم وصفاً إثنوغرافياً لثقافة الطعام الشعبي في قرية عربية في الجليل، ألقى الضوء من خلالها على التغير الذي طرأ في نواحي الحياة الشعبية - الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية - حياة تلك القرية التي عاشت منذ 1948 داخل حدود إسرائيل.

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التراثية التي قام بها كناعنة، درس من خلالها أنماط التغير الاجتماعي الذي طرأ على بعض القرى الفلسطينية التي عاشت منذ سنة 1948 داخل إسرائيل، مثل دراسة "ألعاب الأطفال والتغير الاجتماعي"، و"الثقافة وقوانين الطوشة في قرية فلسطينية"، كما استخدم كناعنة بعض أنواع التراث الشعبي الأخرى في تفسير التغيرات الطارئة على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، كدراسة "النكتة الفلسطينية في حرب الخليج"، و"النكتة

²⁵⁰ كناعنة، شريف. (1982). الملابس الشعبية الفلسطينية. البيرة: جمعية إنعاش الأسرة.

²⁵¹ ربيع، وليد. 1986. "ماذا يعني الاهتمام بالتراث الشعبي؟". التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء مجموعة دراسات وأبحاث.

الطبية: مركز إحياء التراث العربي، ص 75.

²⁵² كناعنة، دراسات في الثقافة والتراث والهوية، ص 207.

والقصة المضحكة في الانتفاضة"، و"النكتة السياسية الفلسطينية حول المسيرة السلمية"، وغيرها من الدراسات ضمن هذا الإطار.

ومن خلال العرض السريع لبعض النماذج التي تناولت التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إطار تفسير التراث الفلسطيني، فإنها تؤكد على منحى آخر تركز فيه عمل المؤرخين الفلسطينيين ضمن الجهود المبذولة حالياً، استخدموا فيه التراث بمضامينه المختلفة كأرشيفات تثبت ملكيتهم لأرضهم، وتحفظ هويتهم من الاستلاب، وتبين موقف الفلسطينيين وتفاعلهم مع الأحداث المعاصرة، كما وتسهم في تفسير أحداث تاريخية وسد ثغرات من شأنها أن تنتج معرفة تاريخية صادرة من أفواه الناس البسطاء والمهمشين بعيداً عن تأثيرات السلطة والنخبة التي قد تدفعها أهدافها وغاياتها للافتعال والتشويه والتلاعب في الكتابة التاريخية، وهذا ما عبرت عنه دراسة ولید ربيع حول أهمية التراث الشعبي:

"من الناحية التاريخية فإن المؤرخين يعتمدون كثيراً على التراث الشعبي لسد الثغرات الكثيرة في أبحاثهم التاريخية حيث تستخدم مواد التراث الشعبي في إعادة البناء التاريخي الذي يقوم على إكمال المعرفة التاريخية وتوسيعها وتعميقها، حيث يساعد التاريخ الشعبي في تفسير أحداث تاريخية هامة كدراسة السير الشعبية".²⁵³

وفي الدراسة ذاتها، رأى ربيع أن من غير الممكن أحياناً فهم الثقافة والبناء الاجتماعي للشعوب دون الرجوع إلى التراث الشعبي كمصدر لا غنى عنه في دراسة التاريخ، ف"دراسة التراث الشعبي للتاريخ الثقافي لمجتمع ما هي المقدمة التي لا غنى عنها في فهم الثقافة الحالية والبناء الاجتماعي لأي شعب من الشعوب، كما أن دراسة التراث الشعبي تقوم بتحليل بعض عمليات التغير الثقافي من حيث عواملها وسرعتها واتجاهاتها ونتائجها".²⁵⁴

²⁵³ ولید ربيع، مصدر سبق ذكره، ص 77.

²⁵⁴ المصدر السابق، ص 78.

النتائج والاستخلاصات

النتائج والاستخلاصات

تمحورت إشكالية هذا البحث حول التحول في مفهوم الأرشيف من مصدر للمعرفة إلى "مكان" لإنتاج معرفة تتيح إنتاج روايات تاريخية منحازة لتحقيق أهداف سياسية أو أيولوجية محددة، مما يعيق الكتابة التاريخية عن الوصول إلى الحقيقة في ظل العنف المغروس في الأرشيف. وتنشأ بواعث البحث في عنف الأرشيف تحديدا لدى الباحثين المعنيين بدراسات الاستعمار وآثاره على الشعوب المستعمرة في مناطق مختلفة حول العالم، حيث دلت العديد من التجارب الاستعمارية على إدراك المستعمر لأهمية تقديم سردية تاريخية تبعث المشروعية في فعل الاستعمار، وذلك لن يتأتى إلا باستهداف جملة الأدوات المعرفية اللازمة لإنشاء تاريخ ما، أو بالأحرى مروية تاريخية ما، وهي كامنة في طوايا الأرشيف المحلي لأصحاب الأرض، على اختلاف أشكاله ومضامينه. وهو ما يبدو بشكل جلي في التجربة الاستعمارية في فلسطين. ويبدو مصير أرشيف الفلسطينيين، والذي تباين بين النهب والإتلاف والشتات، مجالا قويا وصارخا للبحث في التحول في مفهوم الأرشيف انطلاقا من ركيزتين أساسيتين: أ. الكشف عن الممارسات الصهيونية العنيفة (ماديا وثقافيا) ضد الأرشيف الفلسطيني في سياق اختلاق مروية تاريخية قديمة لإسرائيل الجديدة على حساب التاريخ الفلسطيني. ب. ودراسة الجهود الفلسطينية التي انطلقت في العقدين الماضيين مدفوعة بالفهم الجديد للأرشيف القائم باعتباره مكانا لإنتاج المعرفة، في سياق عملية بناء أرشيف "مضاد" أو "مقاوم" يتجاوز شتات الأرشيفات وضياعها كما يتجاوز غياب "الدولة". واستنادا إلى ذلك، فقد جاءت نتائج الدراسة لتوضح الحقائق الآتية:

تظهر نتائج دراسة أرشيفات فلسطين التاريخية في الفصل الثاني من هذا البحث أن الفلسطينيين فقدوا جزءا كبيرا من إرثهم المكتوب؛ فبعضه بأيدي الصهاينة، وبعضه في الدول العربية، وبعضه في الأرشيف العثماني في تركيا، وبعضه في أمريكا، وبريطانيا، ومناطق أخرى متفرقة من العالم، وما تبقى بين أيدي الفلسطينيين مبعثر لدى مجموعة من المؤسسات ذات الانتماءات السياسية والأيدولوجية المختلفة، وبالنظر إلى عنف الأرشيف أوضحت الدراسة كيف يمكن أن تخضع هذه الأرشيفات إلى إجراءات الأرشيفيين التابعين لتلك المؤسسات، وكيف يمكن أن تكون عرضة لاستخدامها في سياقات مختلفة تبعا لتوجهات المؤرخين، مما يؤدي إلى إنتاج روايات تاريخية متعددة تحمل وجهات نظر مختلفة.

في نفس الوقت أظهرت نتائج دراسة الفصل الثالث المتعلق بدور مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني كمؤسسة رسمية في تجميع الأرشيفات الفلسطينية ودراساتها أن المؤسسة إما أنها غير معنية أو غير قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها كدار

أرشيف وطنية، فقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة للمؤسسة أنها لم تعمل لحد الآن على جمع الأرشيفات الإدارية للمؤسسات والوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تعمل على تقديم مطالبات لاسترداد أرشيفات فلسطين التاريخية المشتتة في دول مختلفة في العالم على الرغم من عضويتها في المجلس الدولي للأرشيف، والفرع الإقليمي العربي (أرييكا)، وحصول فلسطين على عضوية كاملة في منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، كذلك فهي ليست معنية بجمع الأرشيفات من المؤسسات المختلفة داخل فلسطين أو إتاحتها إلكترونياً لتيسير وصول الباحثين إليها، وما يتوفر لديها من الأرشيفات هو عدد محدود بالقياس لما هو موجود في المؤسسات الأرشيفية الأخرى، وغير متاح للباحثين بدافع الحفاظ على أمن الدولة، كما أظهرت الدراسة عدم وجود باحثين أو متخصصين للقيام بدراسات على الأرشيفات. ومن ناحية أخرى تقوم المؤسسة بدور معيق لعمل المؤسسات الخاصة كجامعة بيرزيت التي تقوم بعملية تجميع للأرشيفات من المؤسسات والأفراد وإتاحتها إلكترونياً بدعوى أن في هذا تعدد على صلاحيات مؤسسة الأرشيف الوطني.

مقابل هذا الواقع الأرشيفي لدى الفلسطينيين الذي يبين ضخامة المشكلة وصعوبة المهمة التي يواجهها أولئك الحريصون على مستقبل فلسطين والفلسطينيين أظهرت نتائج الدراسة في الفصل الرابع من هذا البحث واقعا أرشيفيا مغايراً عند الطرف الآخر المستعمر الصهيوني، من حيث الاهتمام بإنشاء دار أرشيف وطنية مع بداية تشكيل "الدولة"، والاستيلاء على أرشيفات الفلسطينيين وكتبتهم ومخطوطاتهم، وتوظيفها في خدمة غاياته وأهدافه السياسية والعسكرية والأيدولوجية. فقد بينت الدراسة أن عملية الاستيلاء على إرث الفلسطينيين المكتوب كانت عملية مخططة وممنهجة قامت على تحقيقها المؤسسة العسكرية، وجندت لها مؤسسات أخرى في الدولة، كما دفعت بالباحثين والمؤرخين لإجراء الدراسات والأبحاث على الأرشيفات، فصدر العديد من الكتب التي اعتمدت في تحليلها على المعلومات الواردة في تلك الأرشيفات. كما أظهرت الدراسة الطريقة التي استفاد منها الصهاينة في عنف الأرشيف، والتي مكنتهم من تشكيل معرفة عن فلسطين والفلسطينيين استطاعوا من خلالها محاربة الفلسطينيين، وتشويه صورتهم أمام العالم، ووصفهم بأهم جماعة من المتخلفين الجهلة الذين تحولوا فيما بعد إلى شريرين وقتلة.

وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام تحديات كبيرة تحدّد هويتهم ووجودهم؛ فشتات أرشيفاتهم وضياعها من جهة، وغياب دور الدولة التي يفترض أن تقوم بحماية حقوق الفلسطينيين والحفاظ على موروثهم الثقافي وتشكيل سرديتهم التاريخية الخاصة من جهة ثانية، والهيمنة الاستعمارية التي وظفت جميع أدواتها وسياساتها لإخضاع الفلسطينيين وإقصائهم من الذاكرة والتاريخ من جهة ثالثة، هنا قدم الفصل الخامس من هذا البحث لحظة المواجهة بين الفلسطينيين وهذا الواقع الذي يتطلب منهم استنفار كل ما يمتلكون من مقومات ووسائل لخوض صراع البقاء ومحنة إثبات الوجود، فبحث هذا الفصل في مساعي الفلسطينيين والجهود التي يبذلها مجموعة من المؤسسات والباحثين وعلماء الاجتماع لتأطير الماضي الفلسطيني وتشكيل أرشيف مضاد

يرتكز على تجميع ما تبقى لدى الفلسطينيين من وثائق، وأوراق عائلية، وروايات شفوية، وصور فوتوغرافية، وكل ما يتصل بحياة الناس اليومية، وبعد تسليط الضوء على بعض هذه الجهود توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

سارت الجهود الفلسطينية لتشكيل أرشيف مضاد في مسارين: المسار الأول يتضمن عمل المؤسسات على جمع الأرشيفات الخاصة بالفلسطينيين مستخدمة الناس العاديين وما ينتج عنهم " كأرشيف أساسي للسرد التاريخي"، فبدأت تظهر أرشيفات للمرة الأولى في تاريخ الفلسطينيين كأرشيف رواق للمباني التاريخية، الذي يتضمن توثيقا للمباني التاريخية في فلسطين منذ الفترة العثمانية في جميع المدن المحتلة لعام 1967، كما جمعت مؤسسة إنعاش الأسرة أرشيفا خاصا للملابس الشعبية في جميع مدن فلسطين، وفي مجال الرواية الشفوية تم جمع آلاف الأرشيفات في مؤسسات عديدة في فلسطين، وكذلك اهتم البعض بإنشاء أرشيفات للصور الفوتوغرافية التي تبين التحولات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للفلسطينيين وتضمنت هذه الأرشيفات صوراً نادرة تم جمعها من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى أرشيفات تتضمن الموروث الثقافي للفلسطينيين الخاص بجمع القصص الشعبية والأمثال، والشعر، والنكت، وغيرها .

أما المسار الثاني فهو يتضمن جهوداً مجموعة من المفكرين والأكاديميين وعلماء الاجتماع الذين قاموا بإجراء دراسات وأبحاث على ما تم جمعه من هذه الأرشيفات، توثق للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة من الفلاحين والعمال والتجار وغيرهم، استخدم البعض في دراساتهم منهج النقد التاريخي الذي يعتمد على مساءلة الوثيقة التاريخية بالإضافة إلى المصادر التاريخية الأخرى كدراسة عادل مناع، وبشارة دومانى التي أشار إليهما الفصل الخامس من هذا البحث، بينما اعتمد البعض الآخر على الأرشيفات التي تم جمعها في الآونة الأخيرة كدراسات شريف كناعنة، عادل يحيى، وعصام نصار التي أشار إليها أيضاً الفصل الخامس.

هذه الجهود التي تم تناولها والإشارة إليها تعكس بداية جديدة وجدية هي في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل فلسطين والفلسطينيين، إذ أنها توضح أن عملية إعادة كتابة تاريخ فلسطين بمنظور جديد يتجاوز عنف الأرشيف هي عملية ممكنة رغم صعوبة المهمة ونقص المصادر، فالتائج التي خلص إليها هذا البحث وما تضمنه من قوائم الأرشيفات الموجودة في المؤسسات الفلسطينية، وبين أيدي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الأرشيفات التي يتم جمعها في العقدين الأخيرين، تشير إلى أنه بالإمكان جبر النقص في الأرشيفات وإعادة تأطير الماضي الفلسطيني بصياغة جديدة، وإنتاج معرفة عن فلسطين والفلسطينيين تقلب الرواية الصهيونية، وتتزع اعتراف العالم بشرعية الحق الفلسطيني. وهنا يكمن السؤال الصعب الذي تسعى هذه الأطروحة لإثارة الجدل حوله: لماذا لم يتمكن الفلسطينيون من إحراز تقدم في كتابة روايتهم التاريخية بينما تمكن الآخر الصهيوني من إيصال روايته إلى العالم عبر إحداث قطيعة معرفية أنتجت معرفة جديدة خدمت غاياتهم وتوجهاتهم.

إن الأزمة الحقيقية كما تراها الباحثة لا تكمن في نقص المصادر، وإنما تكمن في نقص الباحثين والمؤرخين الذين "يجعلون الأرشيف قادرا على البوح"، بمعنى أن يمتلك الفلسطينيون الأدوات التي تمكنهم من إحكام سيطرتهم على أرشيفهم، والاستفادة من عنف الأرشيف لتوسيع مصادرهم ووسائلهم البحثية لتمكينهم من بناء سرديتهم التاريخية رغم النقص في الأرشيفات التاريخية. وقد بينت دراسة الفصل الخامس من هذا البحث كيف استطاع بعض المؤرخين بالاعتماد على مصادر جديدة من إنتاج معرفة جديدة حول قضايا مختلفة بالرغم من نقص الأرشيفات حولها، مثال على ذلك فقد استولى الصهاينة على مجموعات من الأرشيفات الخاصة بالأحزاب السياسية وحركات المقاومة الفلسطينية في ثلاثينات القرن العشرين، وصور لبعض قادة الثورة الفلسطينية إلا أن غياب هذه الأرشيفات لم يمنع من إنتاج معرفة حول تلك الأحزاب والحركات، حيث أجرى نمر سرحان ومصطفى كبها بالاعتماد على الرواية الشفوية وبعض الوثائق - كما أورد هذا الفصل - دراسة²⁵⁵ تمكنوا من خلالها تقديم سجل بأسماء القادة والثوار والمتطوعين الذين شاركوا في ثورة 1936 - 1939 وبعض الصور الشخصية لهم، كما قدموا قراءة نقدية للثورة الفلسطينية.

وفي هذا تأكيد على أهمية الجهود الفلسطينية المبذولة في هذا الإطار من حيث طبيعتها وشكلها، ولكنها غير كافية لإحراز تقدم ملموس في الطريق لإعادة كتابة تاريخ فلسطين. حيث يستلزم بذل المزيد من الجهد في إنشاء وتطوير المؤسسات البحثية المتخصصة، وتدريب الباحثين، والأرشيفيين على نهج فكري جديد مستند على القاعدة المعرفية الجديدة في فهم الأرشيف التي تناولها هذا البحث، وكذلك تدريب العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات على تقنيات حفظ الأرشيفات للأعداد الهائلة من الأرشيفات، واسترجاعها، وتنظيمها، وإتاحة الوصول إليها. هذا بالإضافة إلى ضرورة تكوين طبقة جديدة من المؤرخين والعلماء المدربين تدريباً جيداً في مجال التأريخ الاجتماعي، والأنثروبولوجيا، والعمارة، والفلكلور، والفن. وتكتسب هذه الضرورات زخماً وعمقاً بالنظر إلى تزايد الاعتماد على الأبحاث والمؤسسات البحثية وتكنولوجيا المعلومات في إنتاج المعرفة وهذا ما ألمح إليه بشارة دوماني في قوله:

" إن أساتذة الجامعات والكتب يفقدون مكانتهم المتميزة باعتبارهم المصادر والأشكال الرئيسية لإنتاج المعرفة ونقلها، كما أن طواقم الأبحاث الخاصة والانترنت ينافسان الجامعة والمكتبة بشأن قلب الجمهور الواعي وعقله، وهذا صحيح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالكتابات التاريخية عن فلسطين، ولو كان بسبب كون المؤرخين المهنيين بمن فيهم العديد من الاسرائيليين ما عادوا يجادلون في الوقائع والأحداث الرئيسية التي تتفق جميعها مع السردية التاريخية الفلسطينية إلى حد كبير. إن المعارك بشأن كيفية تأطير الماضي والمفردات التحليلية التي يجب استخدامها وما هي المصادر التي تعتبر موثوقاً بها إنما يتم الخوض فيها

²⁵⁵ كبها وسرحان، سجل الثوار والمتطوعين، مصدر سابق.

في مكان آخر، كما أن آلية مراقبة المعلومات المكثفة في عصر المعلومات تؤدي وعلى نحو متزايد دوراً محورياً في هذا المجال.²⁵⁶

وكي يحقق الفلسطينيون إنجازات فعلية في هذا المجال لا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تعدل من سياساتها، وتملأ الفراغ الموجود الذي يحدثه غياب دورها كسلطة داعمة لحقوق الفلسطينيين في الحفاظ على موروثهم وبناء سرديتهم التاريخية.

وخلاصة القول: إن كان مصنفو الوثائق الإسرائيلية والمؤرخون الإسرائيليون في أغلبهم من المستشرقين العاملين في المؤسسات الصهيونية المختلفة، أو من الجهاز الاستخباراتي، أو من الوكالة اليهودية، أو من الأحزاب الصهيونية، أو تابعين لأي انتماء سياسي آخر، فإن من واجب الأرشيفي والمؤرخ الفلسطيني أن يتخلى عن التزامه المؤسساتي ودافعه الذاتي لإنجاز أبحاث علمية رصينة يكون من شأنها أن تكشف عن القطيعة المعرفية التي أحدثتها الهيمنة الاستعمارية، وأن تعيد وصف الفلسطينيين كفاعلين في التاريخ، بالرغم من قناعة الباحثة " أن المؤرخين لا ينفصلون عن غاياتهم"، إلا أن اتباع منهج النقد التاريخي، ومساءلة الوثيقة التاريخية، والبحث عن الحقيقة، يجب أن يكون الهدف الأسمى لأي باحث أو مؤرخ.

²⁵⁶ دومان، بشارة. (2010). " المحذوفون من السرد التاريخي ". محاضرة ألقى في مؤتمر : الكتاب والقضية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المراجع بالعربية

- أبو عليّة، عبد الفتاح حسن. (1987). من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر. الرياض: دار المريخ.
- الالوسي، سالم عبود ومحمد محبوب مالك. (1979). الأرشيف تاريخه وأصنافه وإدارته. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- أشكروفت، بيل وآخرون. (2005). الإمبراطورية ترد بالكتابة آداب ما بعد الاستعمار: النظرية والتطبيق. ت خيري دومة. عمّان: أزمنة للنشر والتوزيع
- آلان، ديانا. (2006). "النكبة في التاريخ الشفوي". مجلة حق العودة، العدد 20.
- بابه، إيلان. (2007). التطهير العرقي في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- البخيت، محمد عدنان. (2007). لواء القدس الشريف. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
- تماري، سليم. (2005). الجبل ضد البحر دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الجبعة، نظمي. (2002). رام الله عمارة وتاريخ. رام الله: مركز المعمار الشعبي رواق.
- الجبعة، نظمي. (2009). "سجل رواق للمباني التاريخية". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.
- جمعية الدراسات العربية. (1981). خزانة الوثائق الفلسطينية - المجموعة الأولى 1918-1948. القدس.
- حمادة، محمد عمر. (2000). موسوعة أعلام فلسطين - من القرن السابع حتى القرن الحادي والعشرين الميلادي. دمشق: دار الوثائق.
- حمارنة، وليد. (2003). السير الذاتية والمذكرات كمصادر للتاريخ الاجتماعي: قضايا نظرية ومنهجية. دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.
- الحوت، بيان نويهض. (1984). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. عكا: دار الأسوار.
- الخالدي، وليد. (1987). قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948. ط 1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الخالدي، وليد. (1997). *كي لا ننسى*. ترجمة حسني زينة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، رشيد. (2005). *مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي*. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.
- الدباغ، مصطفى. (1965). *بلادنا فلسطين*. بيروت: دار الطليعة.
- دراج، فيصل. (2002). *ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- دوماني، بشارة. (1991). "التأريخ وإعادة التأريخ لفلسطين العثمانية والانتدابية". آفاق فلسطينية، ع. 6: 5-31.
- دوماني، بشارة. (1998). *إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس 1700-1900*. ت حسني زينة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- دوماني، بشارة. (2008). "أرشفة فلسطين والفلسطينيين: إرث إحسان النمر". أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). الطبعة الأولى. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.
- دوماني، بشارة. (2010). "المخدوفون من السرد التاريخي". محاضرة أقيمت في مؤتمر الكتاب والقضية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- دياب، امتياز. (1991). *يافا عطر مدينة يافا: مركز يافا للأبحاث ودار الفتى العربي*.
- ربيع، وليد. 1986. "ماذا يعني الاهتمام بالتراث الشعبي؟". التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء مجموعة دراسات وأبحاث. الطيبة: مركز إحياء التراث العربي.
- ريكس، توماس. (1994). "التأريخ الشفوي والقضية الفلسطينية". من يصنع التاريخ: التاريخ الشفوي للانتفاضة دليل المعلمين والباحثين والطلبة. سيرين حليمة وجهاد الشويخ (تحرير). القدس: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي.
- ريكور، بول. (2009). *الذاكرة التاريخ النسيان*. ترجمة جورج زيناقي. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- سرحان، نمر ومصطفى كبتها. (2000). *بشير إبراهيم: القاضي والشاعر في ثورة 1936-1939*، سلسلة التاريخ الشفوي لفلسطين. رام الله (د.ن).

سرحان، نمر ومصطفى كبها. (2000). عبد الرحيم الحاج محمد: القائد العام لثورة 1936-1939، سلسلة التاريخ الشفوي لفلسطين. رام الله (د.ن).

سرحان، نمر ومصطفى كبها. (2009). سجل القادة والثوار والمتطوعين لثورة 1936-1939. كفر قوع: دار الهدى للطباعة والنشر.

سرور، موسى. (2005). "أرشفات القدس الإسلامية، مصادر لمسألة الوقف في الفترة العثمانية". مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16.

سرور، موسى. (2008). "سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكاليات منهجية". أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (تحرير). الطبعة الأولى. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية. سعدي، أحمد. (2008). "الذاكرة والهوية". نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة. مصطفى كبها (محرر). حيفا: مدى الكرمل، ص 59.

سعيد، إدوارد. (1997). الثقافة والإمبريالية. ترجمة كمال أبو ديب. الطبعة الأولى. بيروت: دار الآداب.

السفري، عيسى. (1937). فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: مكتبة يافا الجديدة.

سيغف، توم. (1986). الإسرائيليون الأوائل 1949-. ترجمة خالد عايد ورضا سلمان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سيغف، توم. 2009. "الذاكرة الإسرائيلية تبدأ من العام 1917". قضايا إسرائيلية، ع: 76-8136.

شبيب، سميح. (2005). الذاكرة الضائعة قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الشريف، ماهر. (2003). القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية، هل هنالك حاجة إلى تأريخ جديد؟. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 29-41: 55.

الشلي، سهيلا سليمان و شادية عدوان. (2011). "المسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعي لأبعادها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى". المجلة الأردنية للآثار والتاريخ، ع 5.

شلحت، انطوان. (2009). بعض الفصول في دليل الاستملاك الصهيوني للقدس وفلسطين. "قضايا إسرائيلية، ع-37. 38.

- شولش، ألكسندر. (1990). **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**. كنفوق: دار الهدى للطباعة والنشر.
- صابان، غسان. (1997). "الأرشيف العثماني مصدراً من مصادر تاريخ الجزيرة العربية". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج3، ع54-76: 1.
- صالحية، محمد عيسى. (1990). "الكتابة التاريخية في فلسطين من حوالي عام 1850 إلى حوالي عام 1985". **الموسوعة الفلسطينية**، مج5، القسم الثاني.
- صالحية، محمد عيسى. (1999). **سجل أراضي ألوية: صفد، نابلس، غزة، وقضاء الرملة**. عمان: (د.ت). صبر، الياس. 1998. **الهوية الثقافية للفلسطينيين العودة إلى الزمن**. الكرمل، ع56-55.
- العارف، عارف. (1956-1951). **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**. صيدا وبيروت: المكتبة العصرية.
- العارف، عارف. (1961). **المفصل في تاريخ القدس**. القدس: مكتبة الأندلس.
- عبد الجواد، صالح. (2008). "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام المصادر الشفوية". **نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات**. مصطفى كيه (محرر). حيفا: مدى الكرمل.
- عبوشي، واصف. (1985). **فلسطين قبل الضياع**. ترجمة علي الجرباوي. لندن.
- العسلي، كامل جميل. (1981). **معاهد العلم في بيت المقدس**. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.
- العسلي، كامل. (1985). **وثائق مقدسية**. مج2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- العكش، منير. (2009). **أميركا والإبادات الثقافية لعنة كنعان الإنكليزية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- عميت، غيش. (2009). **معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية التي نهبها دولة إسرائيل عند قيامها**، ترجمة وجدان عثمانة. قضايا إسرائيلية، ع37-29: 36.
- قانون حماية أسرار ووثائق الدولة الأردني لعام 1971.**
- القلقيلي، عبد الفتاح. (2004). **الأرض في ذاكرة الفلسطينيين - سلسلة التاريخ الشفوي 1**. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني.

كبهها، مصطفى ونمر سرحان. (2003). بلاد الروحة في فترة الانتداب البريطاني: السنديانة نموذجاً. سلسلة دراسات التاريخ الشفوي لفلسطين. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

كبهها، مصطفى. (2006). "إشكاليات كتابة التاريخ الفلسطيني الحديث وضرورة صياغة رواية تاريخية للنكبة". في نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة إشكاليات وتحديات. مصطفى كبهها (تحرير). حيفا: مدى كرمل المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

كبهها، مصطفى. (2009). الصراع الفلسطيني-الصهيوني والحرب على الذاكرة في الحيز المكاني. "قضايا إسرائيلية، العدد 36: 37-43".

كبهها، مصطفى. (2009). "المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية". أوراق عائلية. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس.

كناعنة، شريف. (1982). الملابس الشعبية الفلسطينية. البيرة: جمعية إنعاش الأسرة

كناعنة، شريف وآخرون. (1991). سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة، مسكة. رام الله: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث.

كناعنة، شريف. (2011). دراسات في الهوية والتراث والثقافة. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كنعان، توفيق. (1998). الأولياء والمزارات الإسلامية في فلسطين. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية

محافظة، محمد عبد الكريم وسعيد الخواجة. (2000). وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين. ط1. عمان: مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع.

محييش، غسان. 2009. "مصادر الوثائق في بيت المقدس". بحث مقدم للندوة الثالثة عشرة لاتحاد مكنتات جمعيات بلاد الشام. (نسخة إلكترونية).

مشروع قانون الأرشيف الوطني الفلسطيني لعام 2010.

مناع، عادل. (1999). تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مناع، عادل. (2008). لواء القدس في أواسط العهد العثماني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

منشورات الأرشيف الوطني الفلسطيني. (2007). **واقع العمل الأرشيفي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مسحية)**، رام الله: مجلس الوزراء.

النتشة، يوسف سعيد. 2005. "هل صمم المعماري سنان باب العامود . " مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

نحاس، إيمان. 2009. " السرد الإسرائيلي للنكبة وبناء الهوية الجماعية بعد عام 1948". قضايا إسرائيلية. ع.36: 63-75.

نصار، عصام. (2005). **لقطات مغايرة 1850-1948، التصوير المحلي المبكر في فلسطين**. لندن: مؤسسة عبد المحسن القطان.

النمر، إحسان. (1975). **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**. نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية.

هنطليان، جورج. 2009. "سجلات الكنائس كمصدر من مصادر تاريخ فلسطين". أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. زكريا محمد وآخرون (محرر). ط1. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

هيكل، يوسف. (1937). **القضية الفلسطينية تحليل ونقد**. يافا: مطبعة الفجر.

هيكوك، روجر ومول ديباسي. (2011). "تحرير الفيل الخرافي". **اللاجئون الفلسطينيون حقوق وروايات وسياسات**. عبد الرحمن أبو شمالة (محرر). رام الله: معهد ابراهيم أبو لغد، ص 172.

يحيى، عادل وآخرون. (1994). **من يصنع التاريخ، التاريخ الشفوي للانتفاضة، دليل المعلمين والباحثين والطلبة**. القدس: مؤسسة تامر للتعليم الجامعي، ص21.

يحيى، عادل. (2002). **بين انتفاضتين: التاريخ الشفوي الفلسطيني - دليل الباحثين والمعلمين والطلبة**. رام الله : المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي .

يحيى، عادل. (2009). "قوة الشرطة الفلسطينية في فترة الانتداب". **أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين**. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

يحيى، عادل. "مشاريع التاريخ الشفوي الفلسطيني، إلى أين؟"، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي(د.ت). غير منشورة.

يزبك، محمود. (2011). "الملف الفلسطيني في الأرشيفات الصهيونية". **حوليات القدس**، ع.12: 86-90.

المراجع بالإنجليزية

- Amit, Ghish. (2008). "Ownerless Objects? The story of the books Palestinians left behind in 1948". **Jerusalem Quarterly**, Institute of Jerusalem Studies, Vol. 33: pp 7-20. (Electronic version).
- Amit, Ghish. (2011). "Salvage or Plunder?- The Post-1948 Collection of Palestinian Libraries in West Jerusalem". **Journal of Palestine Studies**, Vol. 40: pp 6-23.
- Anderson, Benedict. (1991). **Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism**. London and New York: Verso.
- De Cesari, Chiara. (2010). **Creative Heritage: Palestinian Heritage NGOs and Defiant Arts of Government**. The American Anthropological Association. Vol. 112, p 627.
- Derrida, Jacques and Eric Prenowitz. (1995). **Archive Fever: A Freudian Impression**. The Johns Hopkins University Press.
- Foucault, Michel. (1972). **The Archaeology of Knowledge**. Trans. A.M. Sheridan Smith. London: Tavostock.
- Foucault, Michel. (1992). **The Archeology of Knowledge and the Discourse on Language**. New York: Pantheon .
- Gudmund, Valderhau. (n.d.). **Between Practice and Theory – Some Reflections on Archival Science, the Archival Professions and Archival Education**. Depotdrenge.
- Heacock, Roger. (2011). "Locating and Opening Palestinian archives: a National Priority". (Electronic version). **Israel State Archives**, Prime Minister's Office, (Electronic version).
- Jenkinson, H . (2003). **Selected Writings**. Chicago: Society of American Archivists.
- Kolsrud, Ole. (1988). "Developments In Archival Theory". In: **The Encyclopedia of Library and Information Science**, Vol.61.91-109.
- Marlene Maoff. (2004). "Theories of the Archive from Across the Disciplines". **Libraries and the Academy**, Vol. 4, N: pp 9-25.
- Mermelstein, Hannah. (2011). "Overdue Books: Returning Palestine's Abandoned Property of 1948". **Jerusalem Quarterly**, Institute of Jerusalem Studies, Vol.47: PP 46- 64.
- Milligan, Ashlyn. (2008). "Targeting Cultural Property: The Role of International Law". (Electronic version).

- Muller, F, Feith, and Fruin JA, R (2003). **Arrangement and Description of Archives Nyutgåve**. Chicago: Society of American Archivists.
- Nazzal, Nafez. (1978). **The Palestinian Exodus from Galilee in 1948**. Beirut: Institute for Palestine Studies.
- Richards, Thomas. (1993). **The Imperial Archive: Knowledge and the Fantasy of Empire**. London: Verso.
- Sabri, Jiryis. (1969). **The Arabs in Israel 1948-1966**. Beirut: Institute for Palestine Studies.
- Said, Edward. (1993). **Culture and Imperialism**. London: Chatto and Windus.
- Saigh, Rosemary. (1979). **Palestinians, From Peasants to Revolutionaries**. First Edition. London: Zed Books.

مواقع إلكترونية

- الأرشيف الوطني الفلسطيني: <http://www.pnac.ps/arabic/index.php?pagess=about1>
- البيان العالمي حول الأرشيف 2011، المجلس الدولي للأرشيف: www.ica.org/6573/reference-documents/universal-declaration-on-archives.html
- العلووي، شروق. "الأرشيف الإلكتروني وأهميته للمؤسسات المعلوماتية": http://kauartinfo.blogspot.com/2009/01/blog-post_09.htm.
- مركز رواق: <http://www.rivaqregister.org>
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: <http://btd.palestine-studies.org/ar>
- نظمي الجعبة، الموقع الإلكتروني للمكتبة الخالدية. <http://www.khalidilibrary.org/nazmijaubeh.html>
- Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1954. http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13637&URL_hglh|m.
- <http://www.awraq.birzeit.edu>
- Heritage for Development: Challenging the Comfort Zone, Dr. Norma Masriyeh, http://www.thisweekinpalestine.com/i173/pdfs/article/heritage_for_development.pdf.